



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية



## الموضوع

# دور المناخ الاستثماري في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في (المسار)  
تخصص: مالية ونقود

الأستاذ المشرف:

قريد عمر

إعداد الطالبة:

رويحي هناء

رقم التسجيل:	...../2013
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2012-2013

قسم : العلوم الاقتصادية

## فهرس المحتويات

IV	الإهداء
IV	شكر وعرفان
IV IV	فهرس المحتويات
XI	فهرس الجداول
XIV	فهرس الأشكال
XVI	الملخص بالعربية
XVII	الملخص بالإنجليزية
أ-ز	المقدمة
أ	طرح الإشكالية
أ	الأسئلة الفرعية
ب	فرضيات البحث
ج	أهداف البحث
ج	أهمية البحث
د	الدراسات السابقة
ز	منهجية البحث
ز	حدود البحث
ز	محتويات البحث
42-2	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار
3	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار، أهميته و أهدافه
3	أولاً: مفهوم الاستثمار
5	ثانياً: أهمية الاستثمار
7	ثالثاً: أهداف الاستثمار
8	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار
8	أولاً: حسب القائم بالاستثمار
9	ثانياً: حسب جنسية المستثمر
10	ثالثاً: حسب الآجال

10	رابعا: حسب العائد الناجم عن الاستثمار
10	خامسا: حسب طبيعة الاستثمار
12	سادسا: حسب النطاق الجغرافي
12	سابعا: حسب الاستثمار
13	ثامنا: حسب الهدف من الاستثمار
14	المطلب الثالث: الاستثمار والمضاربة
16	المبحث الثاني: الاستثمار (محدداته، أدواته)
16	المطلب الأول: محددات الاستثمار
16	أولا: الريح
16	ثانيا: التكاليف
17	ثالثا: المخاطر
17	رابعا: العوائق أمام المنافسة
18	خامسا: التوقعات
18	سادسا: سعر الفائدة
18	سابعا: التقدم التقني
18	ثامنا: الائتمان المصرفي
19	تاسعا: عدم الاستقرار الاقتصادي
19	المطلب الثاني: أدوات الاستثمار
20	أولا: الأوراق المالية كأداة للاستثمار
22	ثانيا: سوق العقار كأداة للاستثمار
23	ثالثا: السلع كأداة للاستثمار
24	رابعا: المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار
25	خامسا: العملات الأجنبية والمعادن الثمينة
26	سادسا: الأدوات المشتقة وصناديق الاستثمار
29	المبحث الثالث: عموميات حول المناخ الاستثماري
29	المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري وعناصره
29	أولا: مفهوم المناخ الاستثماري
33	ثانيا: عناصر المناخ الاستثماري
34	المطلب الثاني: مبادئ المناخ الاستثماري وكيفية تهيئته
34	أولا: مبادئ المناخ الاستثماري

34	ثانيا: كيفية تهيئة المناخ الاستثماري
37	المطلب الثالث: مقومات المناخ الاستثماري
37	أولا: المناخ السياسي والأمني
37	ثانيا: المناخ الاجتماعي والثقافي
38	ثالثا: المناخ الاقتصادي
39	رابعا: المناخ القانوني والتنظيمي المناسب
42	خلاصة الفصل
83-44	<b>الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
44	تمهيد
45	المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
45	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
45	أولا: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
47	ثانيا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
50	ثالثا: تعريفات بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
55	المطلب الثاني: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
55	أولا: الموارد المادية
55	ثانيا: الموارد الغير مادية
55	ثالثا: الموارد البشرية
58	المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
58	أولا: سهولة الانشاء والتأسيس
58	ثانيا: استقلالية الادارة
58	ثالثا: مركز للتدريب الذاتي والمرونة في التكيف مع المتغيرات
59	رابعا: التجديد والطابع الشخصي للعميل
59	خامسا: اختلاف أنماط الملكية
60	سادسا: الفعالية والكفاءة ودعمها للمؤسسات الكبيرة
60	سابعا: اللارسمية وتقديم منتجات ذات جودة عالية
61	ثامنا: قصر فترة الاسترداد
62	المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
62	المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

62	أولاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية
62	ثانياً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني
63	ثالثاً: التصنيف وفق الطبيعة الاقتصادية للنشاط
64	رابعاً: التصنيف حسب طبيعة منتجاتها
64	خامساً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها
65	سادساً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل
66	<b>المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية</b>
66	أولاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات
66	ثانياً: الرفع من مستوى الادخار والاستثمار والقدرة على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية
67	ثالثاً: مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي
67	رابعاً: دعم الناتج المحلي وزيادة المنافسة
68	<b>المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية</b>
68	أولاً: امتصاص البطالة وتوفير مناصب عمل جديدة
69	ثانياً: المساهمة في التنمية المحلية
69	ثالثاً: تلبية حاجات المجتمع والعدالة في توزيع الدخل
70	<b>المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
70	<b>المطلب الأول: تجارب الدول النامية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
70	أولاً: التجربة المصرية
72	ثانياً: التجربة التونسية
74	ثالثاً: التجربة الهندية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
76	<b>المطلب الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
76	أولاً: التجربة اليابانية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
79	ثانياً: التجربة الإيطالية
83	خلاصة الفصل
130-85	<b>الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر</b>
85	تمهيد

86	المبحث الأول: تشخيص المناخ الاستثماري في الجزائر
86	المطلب الأول: المحيط القانوني
86	أولاً: قانون النقد والقرض (90-10)
87	ثانياً: قانون الاستثمار لسنة 1993
88	ثالثاً: قانون تطوير الاستثمار
88	رابعاً: القانون رقم (01-18)
89	خامساً: القانون رقم (06-08)
91	سادساً: المرسوم التنفيذي رقم (08-98)
91	المطلب الثاني: المحيط الاقتصادي
93	المطلب الثالث: المحيط السياسي والاجتماعي
93	أولاً: المحيط السياسي
95	ثانياً: المحيط الاجتماعي
97	المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
97	المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
97	أولاً: تطور الاطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
102	ثانياً: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2006-2011)
106	المطلب الثاني: هياكل دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
106	أولاً: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)
108	ثانياً: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)
110	ثالثاً: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)
112	المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر
112	أولاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل
118	ثانياً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة
119	ثالثاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير
120	رابعاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات
122	المبحث الثالث: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والحلول المقترحة لها
122	المطلب الأول: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
122	أولاً: المعاناة من المحيط

124	ثانيا: مشكل التمويل
124	ثالثا: مشاكل متعلقة بالعمار الصناعي
125	رابعا: غياب التحفيزات الضريبية والجمركية
126	خامسا: صعوبة الحصول على التكنولوجيا
126	سادسا: ضعف التكوين والعمل المؤهل
127	سابعا: مشاكل أخرى
128	المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
130	خلاصة الفصل
136-132	الخاتمة
132	اختبار فرضيات البحث
133	نتائج البحث
135	التوصيات والاقتراحات
136	آفاق البحث
138	قائمة المراجع

تتجلى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد كان في البرامج والاستراتيجيات المتبعة، حيث ومواكبة للتطورات العالمية فان كل دولة تسعى لتحقيق معدلات أكبر من النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار الذي يعتبر أحد العوامل المؤثرة فيه، حيث أصبح هذا الأخير محط اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بتطوير الانتاجية وخلق ديناميكية فعالة في الدخل القومي....

وحتى تتمكن الدولة من الخوض في ضمار العالمية لخلق مكانتها وسط الدول، تسهر هذه الأخيرة على تنشيط استثماراتها وتوسيعها حسب ما يلائم أهدافها حيث نجد أن الاستثمار مرتبط بالبيئة التي يعمل فيها وهو ما يعرف بـ " المناخ الاستثماري"، إذ أن سلامة هذا الأخير ونجاعته يؤدي الى خلق فرص استثمارية جديدة وزيادة المداخل... الخ لذا تسعى جميع الدول جاهدة لتحسين المناخ الاستثماري من خلال دعم وتنمية القطاعات الصغيرة والنشطة في الاقتصاد خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أصبح موضوع ترقيته وتنميته من المواضيع ذات الأهمية البالغة في معظم الدراسات والأبحاث العلمية، لأنها تعد من أفضل الوسائل المعتمد عليها في عملية الإنعاش الاقتصادي وأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترقية روح المبادرة لدى الأفراد، توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة، وترقية الصادرات...

وعلى غرار ذلك وحتى يكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع ذا ايجابية يستوجب توفير البيئة الملائمة التي تساهم من زيادة تنافسيته، وهو ما عملت الجزائر على تحقيقه خلال السنوات الأخيرة، حيث فاز هذا القطاع بالنسبة الكبيرة من الاهتمام سواء من الناحية القانونية من خلال اصدار تشريعات وقوانين متعلقة بالاستثمار وبالقطاع في حد ذاته، أو من الناحية الاقتصادية والمتمثل في إنشاء مجموعة من الهياكل الداعمة وإقامة برامج تهتم بترقية وتنمية هذا القطاع.....

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا وطرحها في التساؤل الآتي:

**ما الدور الذي يلعبه المناخ الاستثماري في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمناخ الاستثماري؟ وماهي مقوماته؟
- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وفيما تكمن اهميتها؟
- بحكم حداثة موضوع المناخ الاستثماري، فيما تتمثل أهم المبادرات التي قامت بها الجزائر من أجل تحسينه وتطويره؟



- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
  - هل ساعدت الآليات والبرامج الموضوعة من طرف الدولة الجزائرية في النهوض والرقى بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
  - ماهي العراقيل والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ❖ **فرضيات البحث:**

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

- يتجلى مفهوم المناخ الاستثماري في كونه يجمع بين مختلف العوامل التي تؤثر على الاستثمار، وبالتالي التأثير على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية؛
- هناك صعوبات في وضع تعريف واضح وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن العمل به في مختلف الدول مما يجعلها تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية....؛
- مجمل المبادرات التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين مناخها الاستثماري على الصعيد الداخلي والخارجي ساعدت على ارتفاعها وزيادة استثماراتها وبالتالي زيادة نموها الاقتصادي؛
- مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية المتبعة حيث قامت الحكومة بعدة اجراءات في السنوات الأخيرة ساعدت على نموها وتطورها؛
- حضي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمجموعة من الآليات والبرامج التحفيزية التي ساعدت هذه الأخيرة في تجسيد مهامها والتكيف مع المحيط الذي تنشط فيه؛
- طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تجعل منها عرضة للعديد من المشاكل والصعوبات.

## ❖ أهداف البحث:

نهدف من وراء هذا البحث الى:

- محاولة التعرف على المناخ الاستثماري من خلال القيام بمسح لجميع المقومات التي يشتمل عليها؛
- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحاولة اعطاء مختلف التعاريف و التأكيد على أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في تحقيق الإنعاش الاقتصادي؛
- ابراز بعض التجارب الناجحة في مجال تبني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدول النامية والمتقدمة؛
- الوقوف على حالة المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال عرض بعض القوانين والمؤشرات المساهمة في تحسينه؛
- عرض وتقييم بعض البرامج والهيكل المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية والتي من شأنها النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ابراز أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مع توضيح أهم الحلول المقترحة لذلك.

## ❖ أهمية البحث:

تتجسد أهمية بحثنا هذا في النقاط التالية:

- كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة؛
- المكانة البالغة الأهمية التي يحتلها الاستثمار والمناخ الاستثماري اضافة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛
- قلة الدراسات التي تربط بين عنصري المناخ الاستثماري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية وأساليب التنشيط التي سعت الجزائر لتوفيرها و كسياسة تنموية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

▪ مدى تأثير ما قامت به الجزائر على تفعيل دور المناخ الاستثماري لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### ❖ الدراسات السابقة:

لقد اهتم الكثير من الباحثين بدراسة وتحليل موضوع المناخ الاستثماري و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الجوانب، لذا اعتمدنا على البعض منها كدراسة سابقة حتى تساعدنا في القيام بهذه الدراسة.

### ▪ الدراسة الأولى:

كانت لصاحبها ناجي بن حسين بعنوان دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2007. حاولت هذه الدراسة اعطاء تحليل شامل وكامل لمناخ الاستثمار في الجزائر سواء من الناحية المحلية أو الأجنبية، وكذا أمت بجوانب الاستثمار في مختلف القطاعات بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وابرار مدى قدرة الدولة الجزائرية على توفير مناخ جيد وملائم يساعدها في النمو والتقدم على المستويين. ليصل بذلك الباحث الى جملة من النتائج أهمها:

- أهمية الاعتماد على الاستثمار الوطني ومحاولة توزيعه على مختلف ولايات الوطن، لأن ما هو موجود حاليا تتركز هذا الاستثمار في مناطق محددة فقط، وهذا لقلّة موارد الاستثمار في بعض المناطق الأخرى؛
- ضعف المؤسسات الرسمية منها والغير رسمية وهذا لعدم مواكبتها للتحوّلات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني؛
- أهمية دور الدولة في تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار من أجل رفع معدلات النمو لديها، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو القانونية؛

### ▪ الدراسة الثانية:

وهي لصاحبها بجاوية سهام وتدرج تحت عنوان الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، نوفمبر 2005.

استعرضت هذه الدراسة مختلف جوانب الاستثمارات العربية والمناخ الاستثماري المتوفر لدى كل دولة منها، محاولة بذلك توضيح امكانية حدوث تكامل اقتصادي عربي فيما بينها. الأمر الذي دفع بالباحثة من خلال هذه الدراسة للوصول الى النتائج التالية:

- إن مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية، بما يشكل إعاقة في تفعيل هذا الاستثمار؛
- إن التحفيز والامتيازات المتعلقة بالاستثمار المقدمة من طرف الدول العربية، منافسة أكثر منها متكاملة، وذلك بسبب محاولة كل بلد جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات إليه؛

### ■ الدراسة الثالثة:

قام بها كل من عبد المجيد تيماي ومصطفى بن نوي وهي عبارة عن مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري دراسة حالة الجزائر، مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أبريل 2006.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمار في الجزائر، ليتوصل الباحثان في النهاية الى النتائج التالية:

- توفر الجزائر على كل المقومات التي تمكنها من توفير مناخ استثماري جيد يساعدها في النمو والتطور وخاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحقيق الجزائر العديد من النقاط الايجابية في توفير الاستقرار الاقتصادي و السياسي بما ينعكس بالإيجاب على مختلف القطاعات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة الحفاظ على هذا الاستقرار بعيدا عن كل ما قد يتأثر بالمتغيرات الخارجية؛
- توفر الجزائر على مؤسسات فعالة تعمل على تطوير الاستثمار وتحسين المناخ المحيط به.

### ■ الدراسة الرابعة:

كانت لصاحبها عبد الحميد زعباط وهي عبارة عن مداخلة بعنوان تحسين مناخ الاستثمار الخاص حالة الجزائر، مقدمة للملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي ببشار، الجزائر.

عملت هذه الدراسة على توضيح مدى مساهمة الجزائر في تحسين مناخ الاستثمار الخاص وفقا للعديد من الاصلاحات التي قامت بها، ليصل الباحث في الأخير الى العديد من النتائج أهمها:

- تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتشريعية داخل الدولة الجزائرية و خارجها بما يستدعي منها الدخول في اتفاقيات دولية واصدار قوانين تضمن للمستثمرين العديد من المزايا؛
- وضع تحفيزات تساعد على توفير البيئة المناسبة لكل استثمار، خاصة في مجال الاعفاءات بمختلف أنواعها والتي تعتبر هاجس لدى كل المستثمرين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.

### ■ الدراسة الخامسة:

وهي لصاحبها عثمان لخلف بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، وتتمثل في أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 2004.

حاولت هذه الدراسة توضيح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والسبل الداعمة لها التي أقامتها الحكومة الجزائرية، بما يساعد ذلك على النهوض بهذا القطاع وتطويره قدر الامكان.

الأمر الذي جعل الباحث وبعد دراسته لمختلف الجوانب المحيطة بموضوعه التوصل الى النتائج التالية:

- تأكيد مختلف الجهات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هذا القطاع متواجد في النشاط الاقتصادي نظرا لما يوفره من مزايا عديدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على المنافسة والبقاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة من خصائصها الذاتية؛
- لا تزال تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من بعض الضغوط رغم التدخل الصريح للدولة في مجال التخفيف منها؛
- لم تصبوا مختلف القوانين التي تم وضعها خدمة للقطاع الخاص ومنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما كان منتظر منها في تدعيم إنشاء وترقية الاستثمار الخاص، وفي الحقيقة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت دائما كالتزام مبنية على أساس التنمية كدافع ومحفز ومكملة للقطاع العمومي المشكل من المؤسسات الكبيرة، والذي يعود له دور المحرك في السياسة الاقتصادية لتنمية البلاد.

## ❖ منهجية البحث:

لدراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية، ونظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وهذا من أجل جمع المعلومات وابرار المفاهيم المرتبطة بالجانب النظري للدراسة، والاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي، من خلال الأدوات المستخدمة في البحث كالجداول والأشكال البيانية، وكذا القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال الاقتصادي والتنظيمي.

## ❖ حدود البحث:

في الجانب النظري لدراستنا تم تحديد مفهوم الاستثمار وأنواعه وابرار محدداته واعطاء مجمل الفروق بينه وبين المضاربة، بالإضافة الى تحديد مفهوم المناخ الاستثماري وتوضيح أهم مبادئه والمقومات التي يشتمل عليها، وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة قيمة في الاقتصاد قمنا بالتعرض لها من خلال تحديد مفهومها وأهميتها التي تظهر من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى عرضنا لأهم التصنيفات القائمة عليها كما تم عرض بعض تجارب الدول سواء النامية أو المتقدمة في هذا المجال. أما الجانب التطبيقي فقد تم حصر حدود الدراسة المكانية في الجزائر والحدود الزمنية لها امتدت من سنة 2001 الى سنة 2011.

## ❖ محتويات البحث:

من أجل الاجابة على الاشكالية والأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم بحثنا هذا الى ثلاث فصول تسبقها المقدمة العامة، حيث يضم الفصل الأول مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري مروراً بتقديم مفهوم الاستثمار، أنواعه، محدداته ومجالاته اضافة الى اعطاء مفهوم للمناخ الاستثماري، مبادئه، كيفية تهيئته والمقومات التي يشتمل عليها، أما الفصل الثاني يتناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، أهميتها، وبعض التجارب الدولية في مجال تأطيرها. أما الفصل الثالث فتم التطرق فيه الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا في ظل المناخ الاستثماري، وهذا بالإشارة الى المناخ الاستثماري في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة بالإضافة الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة وذلك بتوضيح أهم الهياكل الداعمة لها والمعتمدة من طرف الجزائر، الصعوبات والمشاكل التي تواجهها وأهم الحلول المقترحة لها. وفي الأخير ينتهي البحث بالخاتمة والتي تعرض أهم النتائج المتوصل اليها وأهم التوصيات.

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي تشهدها مختلف المجتمعات. إضافة الى أنه أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات وكذا تطور الاقتصاد ككل، لما يمنحه من مزايا عديدة منها خلق مناصب شغل جديدة ومواكبة التطور التكنولوجي وغيرها. لذا كان اهتمامنا أكثر علمياً وعملياً بموضوعات مجالات وأدوات الاستثمار ذات الموائمة والنفع لكل المجتمعات، من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات بقصد تعظيم العوائد المحققة باتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى المواطنين ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة واختيار الأدوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

وباعتبار الاستثمارات آلية فعالة تعمل على زيادة النمو الاقتصادي لأي دولة، تسهر هذه الأخيرة على تنشيط الاستثمار وتوسعه حسب أهدافها وسياساتها المخططة، وذلك بمنح التسهيلات اللازمة وتحسين كل ما يتعلق بالمناخ الاستثماري الذي يعتبر اليوم أحد الانشغالات الرئيسية لأي دولة، بما يساعد على توفير البيئة المناسبة سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، السياسية.....الخ.

ومن هذا المنطلق خصصنا هذا الفصل لدراسة الاستثمار والمناخ الاستثماري دراسة نظرية، حيث سنتطرق في المبحث الأول الى ماهية الاستثمار من خلال المفهوم والأهمية، الانواع والأهداف. أما المبحث الثاني فسنرى محددات الاستثمار وأدواته، والمبحث الثالث والأخير خصصناه لدراسة عموميات حول المناخ الاستثماري الذي سيتم فيه عرض مفهوم المناخ الاستثماري وعناصره، مبادئه وكيفية تهيئته، إضافة الى عوامل وشروط المناخ الاستثماري ومقوماته.

### المبحث الأول: ماهية الاستثمار

لعنصر الاستثمار أهمية كبيرة في كونه متغير اقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وتطوره حركياً حيث يستمد مفهومه كأصل من أصول علم الاقتصاد، لماله من علاقة وصله وطيدة بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم الاقتصادية الأخرى، وعليه سنقوم في هذا المبحث بتوضيح مفهوم الاستثمار، أهميته وأهدافه.

#### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار، أهميته وأهدافه

سنتناول في بداية الأمر مفهوم الاستثمار، ومن ثم أهميته

#### أولاً: مفهوم الاستثمار

لقد تعددت واختلقت تعريفات الاستثمار، لذا سنحاول إبراز أهمها فيما يلي:

يقصد بالاستثمار لغة "مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار، واصله من الثمر وله عدة معاني منها ما يحمله الشجر وما ينتجه".<sup>1</sup>

ويعني أيضاً في المفهوم اللغوي "استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن".<sup>2</sup>

أما اصطلاحاً فيقصد بالاستثمار "استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية، أو بطريقة غير مباشرة كسواء أسهم وسندات".<sup>3</sup>

أما الاستثمار في معناه الاقتصادي نجد تنوع كبير في التعاريف نذكر منها:

الاستثمار هو "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الانتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم".

يعرف الاستثمار أيضاً على أنه "التخلي على أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2012، ص، 29.

<sup>2</sup> عبدالله عبد الكريم عبدالله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص، 18.

<sup>3</sup> قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص، 29.

<sup>4</sup> مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص، 06.



وهناك من يعرف الاستثمار باعتباره "تضحية بقيم مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل".<sup>1</sup>

ويرتبط هذا التعريف ببعدين أساسيين وهما الزمن والخطر. فالتضحية تأخذ مكانها في الحاضر وهي مؤكدة كما سبق الذكر، أما العائد يأتي في المستقبل، وهو عادة غير مؤكد.

وعرف أيضا عند بعض الاقتصاديين بأنه "ذلك الجزء من الناتج المحلي للدولة الذي يستخدمه في الاستهلاك الجاري لسنة معينة، وإنما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات".<sup>2</sup>

الاستثمار هو "توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل".<sup>3</sup> أما من المنظور المحاسبي فالاستثمار هو "تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة".<sup>4</sup>

إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها، ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة.<sup>5</sup>

أما المفهوم المالي للاستثمار فهو "كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل)".<sup>6</sup>

كما يعرف الاستثمار من الناحية الحقيقية على أنه "الانفاق على الأصول الانتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج اضافي وفرص عمل اضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة".<sup>7</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 06.

<sup>2</sup> علي لطي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص، 03.

<sup>3</sup> دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص، 15.

<sup>4</sup> محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص، 96.

<sup>4</sup> عبد القادر بابا، سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص، 34.

<sup>6</sup> قادري الأزهر، مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص، ص، 24-25.

<sup>7</sup> ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 1999، ص، 26.

لقد أعطي للاستثمار تعريف وفق قانون الاستثمار الذي وضعته الجزائر سنة 2001، تحدد:<sup>1</sup>

- باقتناء اصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الانتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛

- بالمساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

- باستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

وبذلك يكون القانون قد فتح مجالاً واسعاً ليشمل معنى الاستثمار المستهدف، تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت نشوء وظهور السياسات الاقتصادية الحالية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف عام وشامل للاستثمار، فهو سلسلة من المصروفات و المداخل انطلقاً من نفقة ابتدائية حيث تتبع هذه النفقة بالتكاليف من أجل الحصول على إيرادات في المستقبل وحتى تتمكن من الاستثمار يجب تخصيص الأموال الضرورية اللازمة لذلك.

### ثانياً: أهمية الاستثمار

إن للاستثمار أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للمجتمع، حيث تكمن هذه الأهمية فيما يلي:<sup>2</sup>

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يعد سبباً لإضافة الموارد المتاحة وتعظيمها؛

- مساهمة الاستثمار في أحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع؛

- يساهم الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف؛

- يعمل الاستثمار على دعم البنية التحتية للمجتمع، لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة..... الخ؛

- توفير الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا امر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، واستغلال الموارد المحلية كالمواد الخام وغيرها؛

<sup>1</sup> شيببي عبد الرحيم، شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر (دراسة تطبيقية)، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية (تقييم واستشراف)، بيروت، لبنان، يومي 23-25 مارس 2009، ص، 07.

<sup>2</sup> مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، مرجع سابق، ص، ص، 10-11.

- يقوم الاستثمار بتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى انشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة؛

- يدعم الاستثمار الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها واستخدامها بما يخدم المصلحة العامة.

ومن منظور آخر يمكن القول ان للاستثمار اهمية تظهر على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني، نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1- الأهمية على المستوى الفردي: يمكن تحديد اهمية الاستثمار على مستوى الفرد كما يأتي:

- يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار؛
- يعمل الاستثمار على حماية ثروة المستثمر من مختلف انواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة او غير المنتظمة؛
- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة.

### 2- الأهمية على المستوى الوطني: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني للبلاد؛
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- زيادة الانتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ولإشارة هنا فقط فقد اولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الاموال، اما في الدول النامية فلم يعطى هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك والنمو السكاني وعدم توافر البيئة والمناخ الاستثماري الملائم وغيرها.

<sup>1</sup> قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص، 33.

### ثالثاً: أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة، وقد يكون الهدف أيضاً هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة. وعليه تتلخص أهداف الاستثمار في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- الحفاظ على الأموال المالية والمادية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها؛
- تحقيق العائد أو الربح أو الدخل، مهما كان نوع الاستثمار مما يساعد المستثمر على الاستمرار في مشاريعه المختلفة؛
- العمل على زيادة العائد المتحقق من الاستثمار باستمرار وتنميته؛
- توفير المستوى اللازم من السيولة لمواجهة ضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العملية الانتاجية للمشروع الاستثماري؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية، أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع؛
- تنمية وانعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه (عائد مالي، عائد اجتماعي، عائد اقتصادي.... الخ).<sup>2</sup>
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها؛
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات؛
- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة؛

<sup>1</sup> قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص، 35.

<sup>2</sup> دريد كامل آل شيب، مرجع سابق، ص، 25.

- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

للاستثمار أنواع مختلفة حسب أداة الاستثمار التي يختارها المستثمر والوسائل والعائد والمخاطرة، ويمكن تصنيف الاستثمار إلى الآتي:

#### أولاً: حسب القائم بالاستثمار<sup>2</sup>

- 1- **استثمار شخصي أو فردي:** يقوم به شخص واحد يتولى إدارة شؤون هذا الاستثمار من حيث تأمين الاحتياجات والعمل به والبيع، أو يقوم بالاككتاب بالأوراق المالية، وهو ليس واسع الانتشار لأنه من الصعب على شخص بمفرده أن يحيط بجوانب النشاط كافة.
- 2- **استثمار مؤسسي (استثمار خاص):** وهو الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة أو شركة أو هيئة ما، حيث تقوم بتكوين رأسمال حقيقي جديد وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة، أو من القروض التي يتم الحصول عليها. وهذا النوع هو الأكثر رواجاً وانتشاراً بل وتطوراً وكذلك ذو أثر على الحياة الاقتصادية للبلاد.
- 3- **استثمار حكومي (استثمار عام):** فيتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العام أو من حصيلة أذون الخزينة (القروض التي تطرحها للاكتتاب العام)، أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدتها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية.<sup>3</sup>
- 4- **استثمار مشترك:** يجمع ما بين الاستثمار العام والخاص، حيث يقوم الأفراد هنا بشراء حصص في المنشآت الحكومية سواء كانت إنتاجية أو حتى خدمية. وفي الكثير من المنشآت ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة، غير أن هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخصخصة والشراكة الاستراتيجية مع المستثمر الخاص.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، ص، 25-26.

<sup>2</sup> مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، مرجع سابق، ص، 21.

<sup>3</sup> علي لطفى، مرجع سابق، ص، 07.

ثانيا: حسب جنسية المستثمر<sup>1</sup>

**1- استثمار محلي:** تكون جنسية المستثمرين فيه وطنية او محلية سواء أكانوا أفراد ام مؤسسات، ولهذه الاستثمارات أولوية على الاستثمارات الاجنبية في الكثير من الدول والمجتمعات. حيث تحصل في بعض الاحيان على امتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليها المستثمر الاجنبي. كما يتيح هذا الاستثمار كل الفرص المتوفرة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن نوع الأداة المستخدمة كالعقارات، الأوراق المالية، العملات الأجنبية، مشروعات تجارية....الخ.

**2- استثمار اجنبي:** تقوم به الجهة المستثمرة والممولة حيث لا تكون تنتمي للبلد المقام فيه الاستثمار، أي يتم تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة (الفرص المتاحة في الاسواق الأجنبية). ولهذا الاستثمار عدة مزايا منها تنوع وتطور الاسواق المالية، وتوفر الخبرات المتخصصة من المحليين والوسطاء الماليين، وكذلك وجود مرونة كبيرة للمستثمر في اختيار ادوات الاستثمار. كما يتوفر ايضا على عيوب تجعل منه استثمار غير ملائم وغير محفز نذكر منها درجة المخاطرة المرتفعة والمتعلقة بتغير الظروف السياسية، وكذا احتمال ازدواجية الضرائب، وقد يكون له تأثير على الانتماء الوطني، لان المستثمر هنا سيسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمار امواله داخل وطنه.

وعليه ينقسم الاستثمار الاجنبي الى:<sup>2</sup>

**1-2 استثمار اجنبي مباشر:** وهو تلك الاستثمارات التي يديرها أجنب، بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الادارة، ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، ويشمل الاستثمار الاجنبي المباشر ثلاثة انواع هي الاستثمار الثابت كالمصانع والآلات وغيرها، الاستثمار في المخزون ويشمل المواد الخام والمنتجات النهائية، واخيرا الاستثمار العقاري ويضم المباني والاسكان الاداري.

**2-2 استثمار اجنبي غير مباشر (الاستثمار في الاوراق المالية):** وهي الاستثمارات في شكل قروض أجنبية، او شراء الاجانب لاسهم وسندات حكومية او خاصة، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرأس المال المستثمر دون جهد إداري، او مخاطر اتخاذ القرار قبلهم.

وهنا تجدر الإشارة الى أن هذا النوع من الاستثمار يزداد يوما بعد يوم نتيجة للعولمة وما يرافقها من عولمة للنشاط الانتاجي والنشاط المالي، واندماج اسواق المال وسياسات التنمية. مما يجعل الاستثمار احدي قنوات

<sup>1</sup> مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، مرجع سابق، ص، 22.

<sup>2</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص، ص، 08-07.

هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج، هذا ما يشجع الدول والحكومات على إصدار تشريعات تعمل على حماية الاستثمار المحلي وجذب رؤوس الأموال الخارجية، لتحسين العلاقة بين المجال الداخلي والخارجي للاستثمار.<sup>1</sup>

### ثالثا: حسب الآجال<sup>2</sup>

**1- استثمار قصير الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النزع من الاستثمار قصيرة لا تزيد عن سنة، كأن

يقوم احد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة، أو يقوم بشراء أدوات الخزنة أو سندات قصيرة الاجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات الى توافر السيولة النقدية إضافة الى تحقيق بعض العوائد، وهي تتميز ايضا بسهولة تحولها الى نقود.

**2- استثمار متوسط الأجل:** تكون مدة التوظيف هنا اطول من النوع السابق، حيث تصل الى خمس

سنوات، ومثاله كإيداع مبلغ مالي في بنك لمدة خمس سنوات، او شراء ورقة مالية وغيرها من العمليات.

**3- استثمار طويل الأجل:** تتجاوز مدة توظيف الاموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات الخمس سنوات،

فقد تصل الى 15 سنة او اكثر ومثال ذلك تأسيس المشروعات، وايداع الاموال لدى البنوك، والاكنتاب في الاوراق المالية الطويلة الأجل كالأسهم....الخ. ويكون الغرض منها هو تحقيق عائد مرتفع نتيجة الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

### رابعا: حسب العائد الناجم عن الاستثمار

**1- استثمار ذات عائد ثابت:** كأن يقوم المستثمر هنا بالاكنتاب في اوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات

والاسهم الممتازة.

**2- استثمارات ذات عائد متقلب:** وهنا يكون العائد متغيرا من فترة لأخرى او من مشروع لآخر، كأن يقوم

المستثمر بالاكنتاب في الاسهم العادية، أو يقوم بالمتاجرة في السلع والخدمات.

### خامسا: حسب طبيعة الاستثمار

**1- الاستثمار الحقيقي او العيني:** وهو الاستثمار في الاصول الحقيقية أي متى توفر للمستثمر الحق

في حيازة أصل معين، ويقصد بالأصل الحقيقي كل اصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته وبترتب

على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة وتؤدي أيضا الى خلق

قيم جديدة.

<sup>1</sup> مروان شموط، كنجو عبو كنجو، مرجع سابق، ص، 26.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 18.

وعموماً، فإن جميع الاستثمارات الحقيقية تشمل جميع مجالات الاستثمار المتعارف عليها عدا الاستثمار في الأوراق المالية، لذا يطلق عليها البعض مصطلح الاستثمار في غير الأوراق المالية أو مصطلح استثمارات الاعمال أو المشروعات.<sup>1</sup> لذا نجد من أهم أدوات الاستثمار الحقيقي العقارات، السلع، والمشروعات الاقتصادية.

قد تتميز الأصول الحقيقية بعدة خصائص منها:<sup>2</sup>

- التمتع بدرجة عالية من الأمان؛
- تحصل المنفعة فيها عن طريق استخدامها؛
- الاستثمار بها يعد استثماراً حقيقياً يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويسهم في تكوين رأس المال في البلد؛
- قابليتها للتسويق منخفضة ولذلك فإن سيولتها منخفضة أيضاً؛
- يترتب عليها نفقات مرتفعة مثل نفقات النقل والتخزين في حالة السلع، والصيانة في حالة العقارات؛
- غير متجانسة وهي بذلك في حاجة للخبرة والمهارة التخصص للتعامل بها.

### 2- الاستثمار الغير حقيقي او المالي: ويشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على

عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع.... الخ، حيث لا يؤدي إلى خلق قيم جديدة وإنما يعمل على انتقالها من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية.

والأصل المالي هنا يمثل حقا ماليا يخول لحامله المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفق بمستند قانوني، كما يعطي الحق لحامله في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. وما يحدث في السوق المالية الثانوية من عمليات بيع وشراء للأسهم والسندات فهو لا يعدو كونه عملية نقل ملكية الأصل المالي حيث يتخلى البائع عن ملكيته لذلك الأصل مقابل حصوله على أصلاً آخر يتخلى عنه المشتري.<sup>3</sup>

وكما هو الحال للأصول الحقيقية يوجد للأصول المالية مزايا وعيوب لعل أهمها المخاطرة التي تصاحب الاستثمار فيها، لكن المزايا هنا تفوق العيوب إلى حد كبير. هذا ما يجعل الأسواق المالية أكثر مجالات الاستثمار استقطاباً لأموال المستثمرين أفراداً كانوا أم مؤسسات، ومن أهم ما يميز الاستثمارات

المالية نجد:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد المعطي رضا أرضيد، حسين علي خريوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن، 1999، ص، 34.

<sup>2</sup> زياد رمضان، مرجع سابق، ص، 38-39.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص، 39-40.

<sup>4</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص، 81.



- وجود أسواق منظمة للتعامل بالأصول المالية؛
- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية مقارنة مع تكاليف المتاجرة بأدوات الاستثمار الأخرى؛
- وجود وسطاء ماليين متخصصين يقدمون خدماتهم للمستثمرين كافة؛
- التجانس بين وحدات الأصول المالية مما يسهل عملية تقويمها وبيعها واحتساب معدلات العوائد لكل منها.

اما عيوب الاستثمار في الأصول المالية فتتلخص فيما يلي:<sup>1</sup>

- انخفاض درجة الأمان عما هي عليه في الاستثمارات الحقيقية، مع أن هذا لا يتعارض مع وجود أوراق مالية مضمونة بموجودات الشركة التي اصدرتها أو الاسهم الممتازة المضمونة الأرباح؛
- يتعرض المستثمر في السندات المتوسطة أو الطويلة الأجل الى مخاطر انخفاض القوة الشرائية بسبب عامل التضخم.

### سادسا: حسب النطاق الجغرافي

حيث نجد:<sup>2</sup>

- 1- استثمار دولي: ويشمل هذا النوع من الاستثمار مجموعة من الدول تتشارك فيما بينها لإنجازه؛
- 2- استثمار اقليمي: ويكون على مستوى اقليم الدولة، كالجامعات والمعاهد؛
- 3- استثمار محلي: ويكون على مستوى محلي كإنجاز المدارس وغيرها.

### سابعا: حسب طبيعة الاستثمار

حيث تصنف الاستثمارات في هذا النطاق إلى ما يلي:<sup>3</sup>

- 1- الاستثمار المادي: حيث يعبر هذا الصنف عن موجودات المؤسسة من الأصول المادية الملموسة مثل العقارات، الآلات والمعدات المستعملة في النشاط.
- 2- الاستثمار البشري: ويصطلح على هذا الصنف من الاستثمار رأس المال البشري، حيث يُعتبر عملية توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع أو مؤسسة ما، باعتبار أن ما يقدمه هذا الشخص من خدمات لمصلحة المؤسسة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي الربحية. حيث يجب الإشارة إلى ضرورة مراعاة أن تكون القيمة المضافة لهذا العامل أكبر من تكلفته على المؤسسة. كما أن تكاليف تكوين وتدريب العمال تعتبر نوعاً من أنواع الاستثمار في المجال البشري.

<sup>1</sup> زياد رمضان، مرجع سابق، ص، 41.

<sup>2</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص، 08.

<sup>3</sup> محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص، 208.

وحسب قانون الاستثمار سنة 1993 الذي أصدرته السلطات الجزائرية، فقد أعطى عدة مجالات للاستثمار تتمثل في:<sup>1</sup>

- المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بما في ذلك مشاريع تصنيع سائر المنتجات الزراعية؛
- المشاريع الصناعية المتاحة للقطاعين الخاص والمشارك؛
- مشاريع النقل؛
- و هذا مع مراعاة ما يلي:
- أن تكون هذه المشاريع منسجمة مع أهداف الخطة الإنمائية للدولة؛
- أن تستخدم ما أمكن الموارد المحلية المتاحة في الاقتصاد الوطني؛
- أن تساهم في إنماء الناتج القومي وزيادة فرص العمل؛
- أن تؤدي إلى زيادة التصدير وترشيد الاستيراد؛
- أن تستخدم الآلات والتقنيات الحديثة الملائمة لحاجات الاقتصاد الوطني؛

### ثامنا: حسب الهدف من الاستثمار

حيث يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى استثمارات توسعية، استراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير.

- 1- **استثمارات توسعية:** حيث يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة، بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة الإنتاج من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحديّة للمنتجات.
- 2- **استثمارات استراتيجية:** يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين.
- 3- **الاستثمار في مجال البحث والتطوير:** إن هذا النوع من الاستثمارات يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون عرضة للمنافسة ونجد أن هذا الاستثمار يهدف

<sup>1</sup> المادة رقم 03، المادة رقم 04 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص، 03.

أساساً إلى تدنئة التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن وهذا عن طريق تكثيف وتطوير

الجهاز الإنتاجي وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق.<sup>1</sup>

يمكن الإشارة إلى أنه قد نجد أن استثمار معين يجمع بين عدة أنواع في نفس الوقت، كالاستثمارات التوسعية

مثلاً: فقد تؤدي أيضاً إلى تحقيق أغراض استراتيجية إلى جانب خدمة مجال البحث والتطوير.

### المطلب الثالث: الاستثمار والمضاربة

على ضوء ما وقعت عليه دراستنا سابقاً من خلال الاطلاع على ماهية الاستثمار، يمكن الحصول على عنصرين لمفهوم الاستثمار هما العائد والمخاطرة حيث يختلف مقدار العائد ودرجة المخاطرة من شخص لآخر، هذا الاختلاف أدى إلى ظهور بعض المصطلحات في بيئة المستثمرين مثل المضاربة وتداخلها مع مفهوم الاستثمار.<sup>2</sup>

ينطوي مفهوم الاستثمار على تحقيق عائد من خلال تشغيل الأصول المقتناة أو استغلالها، في حين ينطوي مفهوم المضاربة على استخدام الأموال في أصول متنوعة سواء أثناء عملية شراء أو بيع المضارب لهذه الأصول بهدف تحقيق عوائد مستقيماً بذلك من تقلبات الأسعار بين وقت وآخر. حيث يكون المضارب هنا مستعداً لتحمل درجة عالية نوعاً ما من عدم التأكد من النتائج رغم أنها مدروسة مسبقاً أملاً في تحقيق أرباح مرتفعة.<sup>3</sup>

من المفاهيم السابقة نجد بأن المضارب هو عبارة على مستثمر لكن درجة تحمله للمخاطر تكون أعلى من درجة تحمل المستثمر بهدف الحصول على عائد رأسمالي مرتفع مقارنة بالربح المعقول الذي يسعى إليه المستثمر.

1 عقيل جاسم عبدالله، مرجع سابق، ص، 20.

2 قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص، 31

3 مروان شموط، كنجو عبدو كنجو، مرجع سابق، ص، 07، بتصرف.

ويمكن المقارنة بين الاستثمار والمضاربة من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (1-1): مقارنة بين الاستثمار والمضاربة

المعيار	الاستثمار	المضاربة
العائد المرغوب	معقول	مرتفع
نوع العائد	عائد ايرادي ومستمر	عائد رأسمالي
متوسط العائد	موجب	أحيانا موجب وأحيانا سالب
درجة المخاطرة	مقبولة	عالية
المخاطرة تكمن عادة	في العائد وفي جزء من رأس المال	في العائد والى حد ما في رأس المال
فترة الاستثمار	طويلة	قصيرة
التركيز في القرار	موعد الاستحقاق	مقدار العائد
المعلومات	مؤكدة	محسوبة أحيانا
يسمى الفرد	مستثمرا	مضاربا
مثال	الاستثمار في الأوراق المالية	المضاربة في العقود الآجلة

المصدر: قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن،

2012، ص، 32.

### المبحث الثاني: الاستثمار (محدداته، أدواته)

للاستثمار أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث تعتمد عليه المؤسسة للقيام بمختلف أنشطتها، لذا يجب عليها ان تراعي كل ما يتعلق به من مختلف المحددات التي تضبط عمليات المؤسسة أو المستثمر بالشكل الذي يساهم في نجاح المشروع الاستثماري في المستقبل، هذا ما يرفع من مستوى الاستثمار وتوسعه في شتى المجالات باستخدام الأدوات اللازمة لكل استثمار.

#### المطلب الأول: محددات الاستثمار

للاستثمار عدة محددات تتحكم في مدى فعاليته في الاقتصاد، وكذلك مدى نجاحه او فشله، وهذه المحددات هي:<sup>1</sup>

##### أولاً: الربح

يعتبر الربح أحد المحددات الهامة للاستثمار بالنسبة للمشروع الواحد خلال أي فترة من الزمن، فالربح المتحقق للمشروع في تلك الفترة يعد مؤشراً له قيمة في تقدير حالة الطلب على منتجات المشروع، فارتفاعه يعمل على زيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع فيؤدي ذلك إلى اتخاذ قرار الاستثمار والعكس صحيح، ومن جهة أخرى فإن الربح بحد ذاته يزيد في تمويل الاستثمار، ففي فترات الرواج حيث تزداد أرباح غالبية المشروعات يلاحظ زيادة الاستثمار على المستوى الكلي والعكس صحيح.

##### ثانياً: التكاليف

ان قرار الاستثمار يعتمد على الموازنة بين التكاليف والعوائد، لذا نجد المستثمر هنا يسيطر بشكل كبير على عنصر التكاليف داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة للقيام بمشروعه وكذا الاختيار المناسب للأجهزة والكوادر الإدارية والعمالية وتأهيلهم وتحفيزهم، مع ضبط التكاليف إضافة الى عنصر الأمان، ومراعاة كل الجوانب الأخرى كأساليب الإنتاج والتسويق وهذا لضبط تكاليف الإنتاجية وزيادة القدرة على التوسع والانتشار في المشروع.

إضافة الى هذا فإن المشروع عرضة للاحتكاك بالمحيط الخارجي بما يجعله يواجه تكاليف أخرى خارج نطاق المشروع ليس له الامكانية في السيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها المشروع، كتوفير الخدمات بصورة منتظمة ومستقرة مثل خدمات الكهرباء والمياه والنقل وغيرها، إضافة الى التعاملات التي يقوم بها المشروع مع الجهات الحكومية من ضرائب وجمارك وادارات رقابة واشراف.

<sup>1</sup> طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1997، ص، 39.

لكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر بتأثيرها على عناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية فقط، بل إنه يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء المعاملات المختلفة، لذلك أصبح بند تكاليف المعاملات من أهم عناصر التكلفة التي يتعرض لها المشروع.

لذا فإن نفاذ ضعف الاداء الحكومي يمكن أن يؤدي الى زيادة كبيرة في التكاليف لدى الشركات هذا ما يفقد العديد من فرص الاستثمار المربح وكذا التكاليف الكبيرة المرتبطة بالسياسات التي تتبعها الشركات والتي تجعل من فرص الاستثمار المحتملة غير مريحة، وكان التقرير الصادر بعنوان القيام بأنشطة الاعمال التجارية سنة 2005 عن البنك الدولي قد سلط الضوء على الالعباء الكبيرة التي تفرضها اللوائح التنظيمية المتقدمة أو غير المدروسة، فقد بينت دراسة البنك الدولي سبل تحسين المناخ الاستثماري للجميع والتكاليف الناجمة عن البنية الأساسية التي لا يمكن الاعتماد عليها إضافة الى اللوائح التنظيمية والجريمة والفساد.... الخ، هي تكاليف يمكن أن تصل نسبتها الى 25% من قيمة المبيعات، حيث تتفاوت هذه التكاليف من دولة لأخرى. ولهذه التكاليف بعد زمني يتعلق بالوقت المستغرق لتمرير السلع والبضائع عبر الجمارك والحصول على خط هاتف مثلا، والمدة اللازمة لتأسيس شركة أو حلها وغيرها من العناصر التي ترتبط بالنشاط اليومي للشركات مع المؤسسات الرسمية أو المالية.

#### ثالثا: المخاطر

تعتبر تقديرات الشركات نحو المستقبل حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للمؤسسة جزء عادي من الاستثمار وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من طرف العملاء والمنافسين، لذا يجب على الحكومات هنا أن توفر بيئة مستقرة وأمنة بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية، أمور يمكن ان تؤدي الى حجب الفرص وتقليل الحوافز الدافعة للاستثمار.

#### رابعا: العوائق أمام المنافسة

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في ضمار المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، قد تحرم بعض الشركات الاخرى من الاستفادة من فرص الاستثمار مع رفع التكاليف، إضافة الى أن هذه العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات الانتاجية التي تعتبر عنصر مهم في تحقيق النمو الاقتصادي. قد تنتج هذه العوائق من سمات طبيعية

مثل اعتبارات المسافة ووفرات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، فيمكن للحكومة هنا أن تتدخل وبشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها من أجل حرية دخول وخروج الشركات للأسواق.<sup>1</sup>

### خامسا: التوقعات

من أهم العوامل التي تحدد الطلب على الاستثمار عامل التوقعات فلقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن التوقعات بالنسبة للمستقبل تلعب دورا كبيرا في تحديد استثمار المشروع، فمثلا وجد أن المشروع الذي يحتفظ بتوقعات متفائلة بخصوص الطلب على منتجاته مستقبلا سوف يكون أكثر رغبة في الاستثمار بالمقارنة بالمشروع الذي يحتفظ بتوقعات متشائمة في هذا الصدد.

### سادسا: سعر الفائدة

تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض، ويعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين بمثابة المحدد لهذه المشاريع، ولذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الاستثمار الذي يكون مربحا، في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة. بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار، ولكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الاستثماري بصورة مربحة وتأثير سعر الفائدة هنا إنما يكون خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار القرار الاستثماري.

### سابعا: التقدم التقني

إن مسابرة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية لجميع المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو في الأسواق وكذلك بالنسبة للمشروعات التي تهدف إلى تحسين هذه المراكز أو التوسع في انشطتها، فالثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التقني تتمثل في رفع مستوى كفاءته الإنتاجية وهي مسألة تتمثل عمليا في تحقيق نفس الحجم من الناتج ولكن بنفقات أقل أو تحقيق مستوى أكبر من الناتج ولكن عند نفس مستوى النفقات.

### ثامنا: الائتمان المصرفي

إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للبنوك التجارية أو المتخصصة لدعم المشاريع الاستثمارية أو شركات الاعمال سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) أو أس المال الثابت (الرأسمالي)، يعتبر

<sup>1</sup> ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص، 61.

عاملا محددًا ومؤثرًا على الاستثمار، فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار، وبالعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الاستثمار.

### تاسعا: عدم الاستقرار الاقتصادي

يؤثر هذا المحدد بصورة سلبية على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (حالة الانكماش في الاقتصاد العام).<sup>1</sup>

إضافة إلى هذه المحددات هناك مجموعة أخرى من العوامل التي تحدد مستوى الاستثمار الكلي منها الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر والتغيرات في الطلب الخارجي على السلع المصدرة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي يعتبر عامل مهم في محددات الاستثمار، ومدى توافر الأسواق المالية الكفؤة في البلد.<sup>2</sup>

ومن هنا يجب على المستثمر سواء كان فرد أو مؤسسة أو دولة أن يكون متابعًا جيدًا للأحداث والمتغيرات المختلفة سواء كانت متغيرات سياسية، اقتصادية، اجتماعية... الخ، لكي يكون قادرًا على تحديد آثارها على المشاريع الاستثمارية وعلى الاقتصاد ككل.

### المطلب الثاني: أدوات الاستثمار

من خلال عرضنا لمجالات الاستثمار، ذكرنا أن هذه المجالات تتيح للمستثمر أن يمتلك مقابل المبلغ المستثمر أصلاً قد يكون حقيقيًا أو ماليًا. ويطلق على هذا المصطلح تسمية أداة الاستثمار. ويقصد بأداة الاستثمار ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابلًا لمبلغ الذي يستثمره، وأدوات الاستثمار المتاحة لأي مستثمر في المجالات الاستثمارية المختلفة هي كثيرة ومتعددة. سنحاول إبراز أهم هذه الأدوات وهي على الترتيب حسب درجة الاستخدام أو الانتشار: الأوراق المالية، العقار، السلع، المشروعات الاقتصادية، العملات الأجنبية والمعادن الثمينة، إضافة إلى الاستثمار في صناديق الاستثمار.

<sup>1</sup> قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص، 38.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 39.



تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في العصر الحالي، وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى. وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا:<sup>1</sup>

فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها نجد منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها والتعهدات، بالإضافة إلى ما هو أدوات دين مثل السندات، شهادات الإيداع، وغيرهما. ومن حيث الدخل المتوقع فنجد هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالأسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى، ومنها ما هو ثابت الدخل كالسندات الذي يتحدد كوبونه بنسبة ثابتة من القيمة الاسمية.

كما تختلف الأوراق المالية من حيث درجة الأمان التي تتوفر لحاملها، فالسهم الممتاز مثلاً يوفر لحامله أماناً أكثر من السهم العادي، ولكن أياً منهما أقل أماناً من السند المضمون بعقار، لأن الأخير يوفر لحامله حق حيازة الأصل الحقيقي الذي يضمن السند في حالة توقف المدين عن الدفع.

ومن هذا المنطلق تجدر بنا الإشارة إلى أهم أنواع هذه الأدوات:

**1- أدوات السوق المالي:** يعرف سوق رأس المال أو السوق المالي على أنه سوق تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً إلى جانب الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل. فهو بذلك يسمح بالتمويل الطويل الأجل لتحقيق الدخل من خلال الأسهم والسندات كحقوق دائنية، الأمر الذي يعني المشروعات الاستثمارية وتوظيف الادخارات بما يضمن عائداً مناسباً بأقل التكاليف.

وفيما يلي نتناول هذه الأدوات بشيء من التفصيل:<sup>2</sup>

**1-1 الأسهم:** يعرف السهم على أنه المشاركة في الملكية حيث يمثل حق لصاحبه في حصة محددة في ملكية مؤسسة أو مشروع معين، مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعاً وشراءً في الأسواق المالية الثانوية. وعليه فالأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال وتخول لصاحبها حقوق عديدة. حيث أنه وعلى أساس الحقوق والامتيازات تصنف الأسهم إلى:

- **أسهم عادية:** يتميز هذا الصنف من الأسهم كونه ليس لديه تاريخ استحقاق معين مسبقاً، فهي إذن مصدر ثقة وأمان للمؤسسة، إضافة إلى أن هذه الأداة توفر لمالكها حق المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. كما يمكن لمالك الأسهم ترشيح نفسه للمشاركة بإدارة المؤسسة بالقدر الذي يملكه من الأسهم، إضافة إلى الحصول على نصيب من الأرباح الموزعة بما يعادل النصيب من رأس المال

<sup>1</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص، ص، 80-81.

<sup>2</sup> محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، مرجع سابق، ص، 208.

المدفوع. لكن تجب الإشارة إلى أن حملة الأسهم العادية يحصلون على نصيبهم من الأرباح في حالة التوزيع بعد أن يتقاضى حملة الأسهم الممتازة كافة حقوقهم، أما في حالة إفلاس المؤسسة وتصفياتها فهم يحصلون على حقوقهم بعد كافة الدائنين.

- **أسهم ممتازة:** يفضل بعض المستثمرين التعامل بالأسهم الممتازة كونها تجمع بين الأسهم العادية من حيث حق الملكية وبين السندات من حيث الحصول على أرباح محددة بنسبة ثابتة، حيث يكون حق صاحب السهم الممتاز مضمون سواء كانت نتيجة أعمال المؤسسة أرباح أم خسائر. وأقصى ما يستطيع أن يفعله مجلس الإدارة بالنسبة لأرباح الأسهم الممتازة هو إمكانية تأجيلها إلى السنة التالية. أما في حالة التصفية فيحصل حامل السهم الممتاز على نصيبه قبل غيرهم من حملة الأسهم العادية.

**2-1 السندات:** يمثل السند حق دائنية يتعهد من خلاله المقترض (الجهة المصدرة) بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة لصالح المقرض (المستثمر) وله قابلية التداول في السوق المالي. ونجد أن لهذه الأداة عدة امتيازات، كون أن لحامل السند الأولوية في الحصول على كل حقوقه في حالة التصفية، أما الفوائد المدفوعة أو المحتسبة تكون على أساس القيمة الاسمية وليست السوقية، وبالنسبة للمخاطر المتعلقة بهذه الأداة فتتحدد أساساً في تغير أسعار الفائدة. وعموماً نجد أن السند يتميز بدرجة مخاطرة منخفضة.<sup>1</sup> ويمكن تقسيم السندات إلى عدة أنواع:

- **السندات المباشرة:** هي سندات تصدر بسعر فائدة ثابت ويتم سدادها عند موعدها الأصلي فقط.
- **السندات ذات سعر الفائدة العائم:** هي سندات تصدر بسعر فائدة قابل للتغيير مقارنة بتغير سعر الفائدة على الودائع لأجل، نجد أن هذا النوع من السندات يمتاز بتداول في السوق الثانوي النشط جداً.
- **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:** يعطي هذا النوع لحامله الخيار بتحويل السند إلى أسهم في رأس مال المؤسسة المصدرة على أساس سعر تحويل يحدد في العادة عند إصدار السندات.
- **السندات المضمونة:** أحياناً يكون ضمان قيمة السندات برهن الموجودات (عقارات) وهي منتشرة الاستعمال بكثرة.
- **سندات غير مضمونة:** هنا تكون درجة المخاطرة كبيرة، لكن عموماً يتم إصدار هذا النوع من السندات من طرف مؤسسات مالية ذات سمعة جيدة مما يساعد على التعامل بها.

<sup>1</sup> شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، أطلس للنشر، الجزائر، 1993، ص، 21-33.

2- أدوات الاستثمار في السوق النقدي: نعلم أن السوق النقدي هو سوق للتعامل عموماً بالأصول المالية قصيرة الأجل وكبيرة الحجم، والميزة الأساسية لهذه الأدوات هي أنها ذات مخاطرة ضعيفة إن لم نقل معدومة. وأهم هذه الأدوات هناك:<sup>1</sup>

1-2 الودائع لأجل: هي عملية إيداع مبلغ من رأس المال لدى أحد البنوك أو المؤسسات المالية بسعر فائدة محدد. ومن العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الودائع لأجل نذكر:

- المفاضلة بين البنوك لاختيار الأفضل؛
  - التعامل مع البنوك ذات المركز المالي الممتاز للحد من المخاطر؛
  - الربط بين أسعار الفائدة وأجل الوديعة، فكلما توقعنا ارتفاع أسعار الفائدة قلنا آجال الودائع.
- 2-3 أدوات الخزينة: هي أوراق مالية تصدر بخصم محدد ولا تحمل سعر فائدة ثابت، الأمر الذي يستدعي خصم الأدوات من القيمة الاسمية مما يعني بيعها بما هو أقل من القيمة الاسمية.
- 2-4 شهادات الإيداع: تمثل شهادات الإيداع شهادات تصدرها البنوك والمؤسسات المالية كإثبات بإيداع مبلغ من المال لديها لفترة زمنية محددة ولها تاريخ استحقاق مقابل سعر فائدة، ويسجل على الشهادة شروط وكيفية حساب الفائدة ودفعها، ويتميز هذا النوع بالمرونة، السيولة، تعدد الآجال، الضمان، السرية، التسليم وتنوع الإصدار.

2-5 القبولات المصرفية: ينشأ القبول المصرفي عن السحب الزمني المستعمل في التجارة الخارجية، والسحب الزمني هو المطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة الى مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب ثمناً للبضاعة، وتستوفي القبولات المصرفية الشروط التالية:<sup>2</sup>

- عدم مبالغة البنوك في استعمال هذه الأداة؛
- أن تنتج عن عمليات تجارية كالاستيراد والتصدير، أن لا تزيد مدة التمويل عن (06) أشهر، أن يكون إصدارها بمبالغ يسهل تداولها في السوق؛
- يجب توثيق عمليات القبولات في كل من بنك المصدر والمستورد.

ثانياً: سوق العقار كأداة للاستثمار

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، ويتم الاستثمار فيها بشكلين إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مبان، أراض)، وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم

<sup>1</sup> طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص، 110.

<sup>2</sup> زياد رمضان، مرجع سابق، ص، 47.

بشراء سند عقاري مثلاً صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، ويلاقي الاستثمار في العقار اهتماماً كبيراً من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي. وقد تأسست في معظم الدول بنوك عقارية مختصة في منح القروض العقارية. ولهذا الاستثمار العديد من الخصائص نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

- يوفر للاستثمار درجة مرتفعة نسبياً من الأمان تفوق المحفظة في الأوراق المالية؛
- تكلفة تمويل هذه الاستثمارات تكون مرتفعة نسبياً؛
- لا يتوفر للاستثمار في العقارات سوق ثانوي منظم كما هو الحال بالنسبة للأوراق المالية، لذا فإن إمكانية تسويق العقارات ليست مرنة مما يترتب عليه انخفاض نسبي في درجة سيولة الاستثمارات العقارية؛
- تفنقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس، لذا يلاقي المستثمر فيها مصاعب سواء في عملية التقييم أو في احتساب معدلات العائد، لذا يجب أن يكون المستثمر متخصصاً وعلى درجة واسعة بمجالات الاستثمار فيه.

### ثالثاً: السلع كأداة للاستثمار

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية تجعلها أداة صالحة للاستثمار وقد كونت لها أسواق متخصصة (البورصات)، أهمها بورصة القطن في مصر، الذهب في لندن، إضافة إلى بورصة البين في البرازيل. ويتم التعامل بين المستثمرين في هذه الأسواق عن طريق عقود خاصة تعرف بالعقود المستقبلية، وهي عبارة عن عقد بين طرفين منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالباً ما يكون مكتب للسمسرة، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليمه كمية معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد، وتشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه. إذ أن لكل منها أسواق متماثلة إلى حد كبير فيما عدا أن للأوراق المالية سوقاً ثانوياً لا يتوفر مثيل له للسلع، كذلك يتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة، كالاستثمار في الأوراق المالية، كما أن أسعار كل منهما تكون معلنة في الأسواق ولا تخضع لأية مساومة كما يحدث في مجالات الاستثمار الأخرى. وهذا السوق يفرض على السلع شروطاً لتتمتع بسوق متخصص، من هذه الشروط نذكر:<sup>2</sup>

- تجانس السلع وقابليتها للتصنيف أو الترتيب؛

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، ص، 42-43.

<sup>2</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص، ص، 74-75.

- أن تسود سوق السلعة منافسة كما تحد من نشوء الاحتكار، وهذا يتطلب وجود عدد كبير من الباعين والمشتريين؛
  - أن يتم التعامل بالسلعة في صورتها الأولية (الخام) أو نصف المصنعة، فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية، كسبائك الذهب والفضة، السكر والنفط.
- وعمومًا ينقسم المستثمرين في هذا السوق إلى فئتين الفئة أولى هم المستثمرين الذين يعملون في مهنة لها صلة بهذه السلعة، أما الفئة ثانية فتضم أفراد أو مؤسسات تحترف تجارة السلع شراءً وبيعاً. ويمكن إيجاز الخواص التالية التي يتمتع بها الاستثمار في أسواق السلع:
- تتمتع هذه الأسواق بدرجة مخاطرة عالية نسبياً ناتجة عن ظروف التخزين؛
  - يترتب على ارتفاع درجة المخاطرة نمو روح المضاربة؛
  - الإطار الزمني للاستثمار في السلع قصير نسبياً، فعمر العقد المستقبلي يحدد في العادة بسنتين كحد أقصى؛
  - يجب للمستثمر أن تكون له دراية واسعة بهذا المجال، كما يتميز هذا السوق بانخفاض تكاليف الصفقات.

### رابعاً: المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار

تعدّ هذه الأداة الاستثمارية من أكثر الأدوات انتشاراً ولها عدة أوجه: صناعي، تجاري، زراعي، خدمي.... الخ، والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أساس أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل.... الخ. كما أن تشغيل هذه الأصول يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة في الناتج القومي.

كما أن لهذه الأداة الاستثمارية عدة مميزات نذكر منها:<sup>1</sup>

- توفر هذه الأداة لمالكها هامش كبير من الأمان، لذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة؛
- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائداً معقولاً ومستمرًا؛
- يتمتع المستثمر في هذه الأداة بحق إدارة أصوله؛

<sup>1</sup> زياد رمضان، مرجع سابق، ص، ص، 44-45.

- إن للاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورًا اجتماعي، إضافة إلى الدور الاقتصادي، لأن المشروعات الاقتصادية تنتج سلع وخدمات، إضافة إلى توفير مناصب عمل. لكن بالمقابل فإن لهذه الأداة عيوب لعل أهمها انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر، إضافة إلى أنها أصول غير قابلة للتسويق السريع.

### خامسا: العملات الأجنبية والمعادن الثمينة كأداتين للاستثمار

**1- العملات الأجنبية:** تنتشر أسواق العملات الأجنبية عبر العالم، وتستقطب اهتمام العديد من المستثمرين، إلا أن التعامل بالعملات الأجنبية يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة نظرًا للتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية انطلاقًا من مفهوم التضخم ومخاطر الائتمان وأسعار الفائدة ومحاولة التوفيق بين السيولة والربحية، في إطار الاتصالات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة.

ويتميز سوق العملات بعنصرين أساسيين هما الحساسية المفرطة للظروف السياسية والاقتصادية مما يزيد من درجة المخاطرة، بالإضافة إلى أنه سوق يفتقر إلى الإطار المادي بل يتم التعامل بواسطة أدوات الاتصال الحديثة كالإنترنت مثلاً.

وتتأثر أسعار العملات الأجنبية بمجموعة من العوامل تصنف إلى مجموعتين:<sup>1</sup>

- **عوامل اقتصادية وسياسية:** نجد الظروف الاقتصادية للدولة، إضافة إلى تطور سوق الاستيراد والتصدير، ووضع ميزان المدفوعات للدولة وأثره على أسعار الفائدة، إضافة إلى القروض الدولية والمساعدات الخارجية، ظروف التضخم والأحداث السياسية.

- **عوامل فنية:** وتضم ظروف السوق النقدي وظروف المتعاملين فيه والعرض والطلب من العملات الأجنبية.

**2- المعادن الثمينة:** ويقصد بها هنا الذهب والفضة أساسًا لما يشكلانه من أصول حقيقية رغم تقلبات أسعارهما، لذا أنشأ لهذه المعادن أسواق منتظمة شأنها شأن الأوراق المالية مع اختلاف الطبيعة، ومن هذه الأسواق نجد سوق لندن، هونغ كونغ، زيوريخ، إضافة إلى سوق نيويورك.

ويتخذ الاستثمار في المعادن الثمينة عامة والذهب خاصة صورًا متعددة نذكر منها:<sup>2</sup>

- **الشراء والبيع المباشر،** إضافة إلى ودائع الذهب لدى البنوك؛

<sup>1</sup> عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص، 46.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 46-47.

- المقايضة أو المبادلة بالذهب... الخ.
  - ومن جملة العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المعادن النفيسة نجد:
  - قدرة الدولة على سداد التزاماتها ودرجة العجز عن السداد؛
  - احتمالات توقف إنتاج الذهب؛
  - عوامل سياسية وهذا عند حدوث الأزمات؛
  - زيادة معدلات التضخم وانخفاض أسعار الفائدة في هذه الحالة ينشط التعامل بهذه المعادن.
  - أما العوامل التي تؤدي إلى انخفاض أسعار هذه المعادن:
  - انخفاض معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة؛
  - الاستقرار السياسي العالمي؛
  - زيادة عرض الذهب في الأسواق؛
  - وجود وفرة في خزانة الدولة.
- ولكن التعامل بالمعادن النفيسة كودائع استثمارية له شروط معينة، ويستوجب من المتعاملين مراقبة الأسواق بصفة مستمرة ومتابعة التطورات الاقتصادية والسياسية عالمياً.

### سادساً: الأدوات المشتقة وصناديق الاستثمار

**1- الأدوات المشتقة:** تعتبر هذه الأداة من الأدوات الاستثمارية العصرية التي نشأت على ضوء التطور العلمي والتكنولوجي والحاجة للسيولة ورفع الكفاءة للتقليل من المخاطر. وفي الحقيقة هذه الأدوات لا تنشئ تدفقات نقدية إلا بشكل بسيط، لذلك يعتبرها البعض أنها عقود تشتق من عقود الأوراق المالية والعملات الأجنبية للتعامل مع المستقبل وحالة عدم التأكد مما يزيد من مخاطرها، إلا أن الكثير يستعملها كأداة للمضاربة. وهذه الأدوات المشتقة هي:<sup>1</sup>

**1-1 اتفاقيات إعادة الشراء:** يقصد بها شراء الأوراق المالية من بائع يتعهد بإعادة الشراء بعد فترة زمنية قد تصل إلى يوم واحد أو أكثر، ويمكن أن تستمر عملية البيع والشراء حتى يلجأ أحد الطرفين إلى إلغائها، وعلى العموم تحمل هذه الاتفاقيات سعر فائدة يدفعه المقترض للمقرض. ومن أشكال هذه الاتفاقيات نجد اتفاقية إعادة شراء مستمرة، اتفاقية إعادة شراء ليوم واحد فقط واتفاقية إعادة شراء لفترة طويلة.

<sup>1</sup> محمد مطر، مرجع سابق، ص، 92.

1-2 **التعامل بحقوق الخيار:** أول تاريخ تم فيه التعامل بهذه الأداة سنة 1971 في السوق الأمريكية،

فحقوق الاختيار هي عمليات آجلة يمنح فيها المشتري حق الخيار في إلغاء العملية أو إتمامها مقابل مبلغ مالي يقدم للبائع يُنق عليه. وحقوق الخيار نوعان: إما حقوق الشراء أو حقوق البيع.

- **حقوق الشراء:** وتتضمن نوعين، الأول شراء حق ممارسة الشراء، حيث يملك المشتري الحق في شراء الكمية المتفق عليها بالسعر الذي تحدد خلال الفترة الزمنية أو بتاريخ استحقاق عقد الخيار. أما الثاني فهو شراء حق ممارسة البيع، إذ يملك المشتري حق بيع الكمية المتفق عليها بالسعر الذي تحدد خلال الفترة الزمنية أو بتاريخ الاستحقاق.

- **حقوق البيع:** تشكل عملية بيع حقوق الخيار مخاطرة كبيرة أكثر من شراءها، فكما رأينا سابقا في حالة مشتري الحقوق فهو يمارس حقه بالخيار المناسب، إلا أن مخاطرة البائع تكون أكبر

- **بيع حق رسم البيع:** وهو أن يُنم البائع عهده لشراء العقد المتفق عليه بالسعر الذي تحدد إذا تم قبول ذلك من الطرف الآخر خلال فترة زمنية محددة.

1-3 **التعامل بالعقود المستقبلية:** ونجد في هذا السوق نوعين من المتعاملين هما: المستثمرين المباشرين

والوسطاء بالعمولة، إذن فالعقود المستقبلية مبنية على أدوات مرتبطة أسعارها بسعر الفائدة على مدار الزمن. وبالتالي تكون التزامًا أكيدًا بشراء أو بيع الأداة المالية خلال فترة محددة ضمن سوق منظم. وفكرة العقود المستقبلية تقوم على أساس الحماية من الخسائر وتعظيم الأرباح وفقا للشروط المتفق عليها والمبالغ المتعامل بها حسب طبيعة السوق.

2- **صناديق الاستثمار:** إن صندوق الاستثمار هو أشبه بوعاء مالي له عمر محدد. وهو عبارة عن أداة

تستخدمها مؤسسات مالية تسمى شركات الاستثمار قصد تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مجالات متعددة حيث تضمن للمساهمين عائد معين عند مستوى معين من المخاطرة وهذا بالاستفادة من مزايا التنويع. وبحكم تنوع المجالات التي يستثمر فيها كل صندوق، كأن نجد صناديق متخصصة في الأوراق المالية، العقارات وغيرها من الأصول الاستثمارية.



ويمكن تصنيف صناديق الاستثمار إلى تصنيفات مختلفة بموجب أسس مختلفة:<sup>1</sup>

- **صناديق النمو (المضاربة):** تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية، والهدف هو المضاربة الهادفة إلى الاستفادة من التقلبات الحادثة في أسعار الأوراق المالية، خاصة الأسهم ذات المخاطرة العالية.
  - **صناديق الدخل:** الهدف منها هو الحصول على عائد مستمر، لذا فإن الاستثمار هنا يكون في أسهم ممتازة وسندات لمؤسسات ناجحة.
  - **صناديق الدخل (رأس المال):** تجمع هذه الصناديق بين أهداف النوعين الأوليين وتسمى الصناديق المتوازنة باتباع مبدأ التنويع.
  - **الصناديق المتخصصة:** الهدف منها المتاجرة بأوراق مالية لشركات صناعية معينة، أو قطاعات صناعية معينة.
  - **الصناديق المغفلة أو المغلقة:** تمتاز بثبات رأس المال المستثمر.
  - **الصناديق المفتوحة:** ويتم فيها إمكانية فتح رأس المال للاكتساب فيه أو تخفيضه.
  - **صناديق الاستثمار ذات رأس المال المضمون:** تتوفر فيه ميزة المحافظة على رأس المال، حيث تتحمل مخاطره كاملة المؤسسة مديرة الصندوق.
  - **صناديق الاستثمار غير المضمونة:** في هذه الحالة فإن المستثمر يتحمل المخاطرة كاملة، لذا يكون الاستثمار أساساً في المضاربة بالاستعانة بخبراء أو مختصين في الميدان.
- يمتد أثر الاستثمار في مختلف المشاريع على المستوى البعيد، مما يساهم بالدرجة الأولى في زيادة النمو الاقتصادي للدول والرفع من مستواها، وهذا يتوقف على مدى قدرة هذه الدول على توفير المناخ الاستثماري الملائم والجيد للقيام بالمشاريع الاستثمارية على أكمل وجه.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، ص، 92-93.

### المبحث الثالث: عموميات حول المناخ الاستثماري

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه الى استثمار أمواله، بما يوفره من بيئة استثمارية متكاملة تجعل من الاستثمار مصدر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

#### المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري وعناصره

سنعرض في بداية الأمر عدة تعاريف للمناخ الاستثماري، ومن ثم ننتقل إلى عناصره.

#### أولاً: مفهوم المناخ الاستثماري

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى إتاحة أكثر عدد ممكن من الفرص الاستثمارية، وعليه فهناك تعاريف ومفاهيم عديدة للمناخ الاستثماري نذكر منها:

ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى "مجملة الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركات واتجاهات الاستثمارات، وتتمثل هذه الأوضاع في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والقانونية والتنظيمات الإدارية، فالوضع العام والسياسي للدولة وما يتسم به من استقرار، وتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته".<sup>1</sup>

كما يعرف أيضاً على أنه "مجموعة الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية إما إيجاباً أو سلباً".<sup>2</sup>

مناخ الاستثمار هو "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة...)، والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليتها في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شرف الدين أحمد، المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، مجموعة أعمال ندوة الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995، ص، 287.

<sup>2</sup> فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص، 57.

<sup>3</sup> بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البيئية ومساهماتها في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، تخصص مالية ونقود، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، نوفمبر 2005، ص، 14.

كما يعرف أيضا على أنه "مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار، وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات والتراخيص وتأمين التمويل ومستلزمات التشغيل، وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي والمالي والضريبي بل وحتى مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا".<sup>1</sup>

وهناك من يرى بأن مناخ الاستثمار هو "سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع، والتي تعني مجموع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الأنظمة القانونية والقضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام. أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار".<sup>2</sup>

يمكن القول بأنه ليس من الضروري التمييز بين المعنى الضيق والواسع لسياسة الاستثمار حتى نحدد ماهية مناخ الاستثمار، لأن هذا الأخير هو مناخ شامل لكافة السياسات المذكورة أعلاه، وإنما يمكن القول بأن مفهوم مناخ الاستثمار أوسع من الحوافز والتسهيلات والامتيازات والضمانات وغيرها، الممنوحة بغرض تشجيع الاستثمارات.

يقصد بالمناخ الاستثماري "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا".<sup>3</sup>

ويقصد به أيضا "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، والاقتصادية، وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991، ص، 126.

<sup>2</sup> بجاوية سهام، مرجع سابق، ص، 15.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، المؤسسات ص و م والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص و م ودورها في التنمية، جامعة الاغواط، الجزائر، 08-09 افريل 2002، ص، 145.

<sup>4</sup> حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوطن العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 1998، ص، 15.

يشير مناخ الاستثمار الى " مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها يتعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية".<sup>1</sup>

وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه " يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هاته البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، الا أنه قد تم حصر مجموعة من العناصر يمكن في مجملها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري، وذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

### المجموعة الاولى:

- 1- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- 2- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛
- 3- استقرار سعر العملة المحلية؛
- 4- سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

### المجموعة الثانية:

- 1- امكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- 2- الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛
- 3- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

### المجموعة الثالثة:

- 1- توفر شريك محلي من القطر المضيف؛
- 2- حرية التنقل؛
- 3- حرية التصدير؛
- 4- توفر فرص استثمارية.

<sup>1</sup> ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص، 70.

<sup>2</sup> تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1993، ص، 59-61.

كما يعرف مناخ الاستثمار أيضا بأنه " مجمل الظروف والاطّواص السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والادارية والمؤسسية السائدة في بلد ما والتي تؤثر على نجاح المشروع الاستثماري".<sup>1</sup> ومحصلة تفاعل هاته المكونات التي تؤثر على الاستثمار، يفترض ان يكون بعضها متغيرا والبعض الآخر يتسم بالثبات النسبي، ويؤدي باستمرار الى تشكيل أوضاع جديدة وظروف جديدة تكون حاشية للاستثمار المحلي وجاذبة للاستثمار الاجنبي، والعكس صحيح.

ويرى الاقتصاديون أن المناخ الاستثماري هو " البيئة التي يمكن للقطاع الخاص (الوطني أو الاجنبي) ان ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات".<sup>2</sup> كما عرف المناخ الاستثماري في دراسة أخرى بأنه " مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية المحيطة بأي مشروع استثماري، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في اتخاذ المستثمر لقراراته بدءا من فكرة الاستثمار حتى يجني المستثمر ثمار استثماراته وتوسعاته".<sup>3</sup>

كما أعطي تعريف آخر للمناخ الاستثماري على أنه " يتكون من منظومة متكاملة من التشريعات و الإجراءات والسياسات والقيم، التي لا يستقيم الاستثمار بدونها ولا يستقر في غيابها أو عند تفكيكها".<sup>4</sup> إن مفهوم المناخ الاستثماري يمكن أن ينظر اليه على أنه يتمثل في " ذلك النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع ( بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات مختلفة)، والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتشريعية والثقافية والطبيعية، هذا بالإضافة الى العناصر المكونة له ومقومات نجاحه التي تعمل من خلال مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية المؤثرة على ثقة المستثمر والجدابة له بأقل مخاطر وأعلى عائد محقق".<sup>5</sup>

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن مفهوم المناخ الاستثماري يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار إضافة إلى العوامل النفسية (عامل الثقة) تؤثر في المستثمر وتقع بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر. وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل القوانين

<sup>1</sup> عبد الحميد زعباط، تحسين مناخ الاستثمار الخاص (حالة الجزائر)، الملتقى الوطني حول: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي ببيشار، ص، 04.

<sup>2</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص، 17.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص، 18.

<sup>4</sup> لؤي فتحي محمد نصر، دور (هيئة تشجيع الاستثمار) في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، 2008، ص، 21.

<sup>5</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص، 18.

الاستثمارية ومدى استقرارها والسياسات الاقتصادية الكلية والأهمية النسبية للقطاعين، العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية، كما أن توافر الحد الأدنى المقبول على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل، وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار لأي دولة، ويتوقف الأمر على العديد من المقومات التي يجب على الدولة توفيرها للقيام بهذا الاستثمار.

### ثانياً: عناصر المناخ الاستثماري

هناك العديد من العناصر التي يشتمل عليها المناخ الاستثماري وهي:<sup>1</sup>

- 1- جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وذلك بتحقيق التوازنات المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب والمعتمد على الهيكل الضريبي وتنظيم أولويات الإنفاق الحكومي؛
- 2- سلطة نقدية محققة لاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف النمو، والمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي وخلق مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية؛
- 3- سياسة تجارية مرتكزة على التوجه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، وزيادة قوى الدفع لخلق منشآت قادرة على الابتكار، وإضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل؛
- 4- سوق عمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الأجر الحقيقي، حيث يعمل على تخصيص عوامل الإنتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول الى العالمية.

قد تعمل هذه العناصر السابقة الذكر على توليد أهمية للمناخ الاستثماري لدى المستثمر تكمن في تحقيق وزيادة الثقة لديه، وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار خاصة انسياب الأموال من الخارج الى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة التغيرات العالمية خاصة ظاهرة العولمة التي تحقق تنافسية عالمية، إضافة الى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 32.

<sup>2</sup> علي لطفی، مرجع سابق، ص، ص، 33-34.

المطلب الثاني: مبادئ المناخ الاستثماري و كيفية تهيئته

سننتظر أولاً إلى المبادئ التي يقوم عليها المناخ الاستثمار، ومن ثم كيفية تهيئته.

أولاً: مبادئ المناخ الاستثماري

يقوم المناخ الاستثماري على عدة مبادئ نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

- 1- **شرط الشفافية والتناسق:** يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبدئين هما مبدأ حرية الاستثمار، أي إعطاء الحرية لكل المستثمرين لقيام بمشاريعهم الاستثمارية على أكمل وجه، ومبدأ عدم التمييز الذي يمنح حق التساوي للمستثمرين ككل وعدم التفرقة بين مستثمر محلي أو أجنبي.
- 2- **شرط الحركية:** يرتبط هذا الشرط برأس المال حيث يستلزم مبدئين مبدأ آلية وتلقائية التحويل، الذي يسهل عملية انتقال رؤوس الأموال من الداخل للخارج أو العكس، ومبدأ حرية دخول سوق العملات الصعبة.

- 3- **شرط الاستقرار:** بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.

ثانياً: كيفية تهيئة المناخ الاستثماري

- تقوم كل دولة بالتهيئة الجيدة وهذا من أجل جعل المناخ الاستثماري مناخاً جذاباً للاستثمارات الأجنبية وناجحاً في المشاريع الاستثمارية المحلية، لذا يجب مراعاة ما يلي:<sup>2</sup>
- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة بذلك فرصاً للاستثمار في جميع المجالات وواضحة حوافز استثمارية مشجعة، ومناحة إعفاءات ومزايا ضريبية بهدف خفض معدلات المخاطر المختلفة؛
  - توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية، دافعة بذلك لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
  - إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذو كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية، وهذا قصد تشجيع الاستثمارات داخل الدولة وعدم قصر القطاع المالي

<sup>1</sup> عبد المجيد تيمواوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات ص و م في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل ص و م في الدول العربية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، يومي 17-18 أبريل 2006، ص، 242.

<sup>2</sup> علي لطفى، مرجع سابق، ص، ص، 34-35.

- على المؤسسات المصرفية فقط، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي بغرض جذب المدخرات المحلية واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد؛
- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل القوى البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسية (حيث يعود بعوائد مضمونة من الاستثمار في رأس المال) لانخفاض معدل المخاطرة فيه؛
  - العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق قصد تسهيل الحصول عليها من قبل المستثمرين؛
  - أهمية أن يكون للدولة دور رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي والعمل على تحقيق الاستقرار، حيث يؤدي ذلك الى منع التقلب في التوقعات التي يتم على أساسها تحديد ربحية المشروعات الاستثمارية وتقاس بها القدرة على المنافسة في المناخ الاستثماري، بالإضافة الى توفير الدولة للبنية الأساسية التحتية اللازمة للاستثمارات؛
  - تعمل تهيئة المناخ المناسب للاستثمار على استقرار النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال المحلية، مما قد يؤدي إلى جذب رأس المال الأجنبي فضلا عن القيام بالترويج للفرص الاستثمارية خارجا.<sup>1</sup> وحتى تكون هذه التهيئة ملائمة لكل الأفراد والمؤسسات، تعنى الدولة باتباع العديد من الوسائل التي تساعد على توفير الجو والبيئة المناسبة للقيام بالمشاريع الاستثمارية، حيث يمكن حصر هذه الوسائل في:<sup>2</sup>
- 1- وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى القومي: وتتضمن مجموعة من الاجراءات الواجب اتخاذها من جانب صانعي السياسة الاقتصادية لتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين، وتوحيد جهات الاختصاص التي يتعاملون معها في هيئة واحدة كسبا للوقت وترغيبا في الاستثمار.
  - 2- وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الاقليمي: تتمثل هذه الوسائل في مؤسسات لضمان الاستثمارات الخاصة المباشرة، وإنشاء مناطق استثمارات حرة بين البلاد، وذلك لتقوية الروابط التجارية وتدعيمها.

<sup>1</sup> عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، ابو ظبي، 2002، ص، 290.

<sup>2</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص، ص، 35-36.



3- وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الدولي: من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول

الصناعية المتقدمة المالكة لبرامج قومية لضمان استثماراتها الخاصة المباشرة في الخارج، وذلك من أجل توفير الحماية والضمانات القانونية والمالية لهذه الاستثمارات.

تجمع هذه الوسائل الثلاثة معا محققة مناخا استثماريا للدول (مهياً لجذب الاستثمارات ومشجعا للعديد من المشروعات الاستثمارية المحلية)، بالإضافة الى الربحية التي تسعى لها المشروعات.

ومن هذا المنطلق هناك عدة اساسيات تعمل على توفير المناخ الدافع والجاذب للاستثمار هي كالاتي:<sup>1</sup>

- إيجاد حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي واتخاذ منهج جديد مختلف يشكل عنصرا لجذب المستثمرين، على أن يدعم بواسطة السياسات الاقتصادية لتنمية القدرات التنافسية، ولخلق مناخ تنافسي مع العالم الخارجي يسمح لمزيد من التوجه التصديري، والاعتماد أيضا على هيكل انتاجي ذو كفاءة قصد تحقيق سياسة سعرية حقيقية؛
- توفير إطار قانوني وتجاري يتسم بالشفافية والعمل على تبسيط إجراءات الدخول والخروج من وإلى النشاط الاقتصادي، كذلك إجراءات التقاضي لرفع القدرة على تسوية المنازعات التجارية، وذلك من خلال نظام قضائي متخصص في المعاملات المالية والتجارية قصد تحقيق هدف الشفافية في القوانين والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي، إضافة الى حماية الملكية الخاصة من خلال سن قوانين تسهل إمكانية تسجيلها دون تكاليف ضخمة، والعمل على حماية حقوق الاختراع وتحقيق العدالة الضريبية من حيث تخفيف العبء الأكبر على أصحاب الدخول الكبيرة لتحقيق التوازنات الضريبية؛
- تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص (خاصة اذا كان هدف الحكومة تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال بشكل أو بآخر)، وهذا بالاعتماد على سياسات اقتصادية أكثر مرونة لتحقيق بيئة مناسبة للاستثمار وتصحيح الاختلالات الغير التوازنية في الاقتصاد.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، ص، 36-37.

### المطلب الثالث: مقومات المناخ الاستثماري

المناخ الاستثماري هو ذلك المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، حيث تؤثر المحصلة النهائية لتفاعل جميع عناصره معا بشكل نهائي في مدى كفاءة المناخ الاستثماري ككل، وفيما يلي سنعرض أهم مقومات المناخ الاستثماري. والتي تتجلى فيما يلي:

#### أولاً: المناخ السياسي والأمني

نعني بالاستقرار السياسي استقرار الأوضاع الأمنية، بمعنى توفر الأمن والطمأنينة، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي يؤدي الى انخفاض معدلات الادخار وبالتالي معدلات الاستثمار. ويؤثر المناخ السياسي السائد في البلد على مدى الثقة التي يوليها المستثمر للحكومة وقطاع الأعمال. فالمستثمر الأجنبي مثلا لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وانقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية، وقد يصبح الأمر مكلفا في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحتة الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات.<sup>1</sup> ويعتبر المناخ السياسي محورا مهما في التأثير على المناخ الاستثماري، حيث يعمل على تقليل عنصر المخاطرة لدى المستثمر. دافعا بذلك الى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما أنه يوجد عدة أبعاد سياسية متضمنة للمناخ السياسي أهمها درجة قدرة الدولة المؤسساتية، درجة المشاركة الشعبية ومدى سيطرة القطاع العام وغيرها.<sup>2</sup>

#### ثانياً: المناخ الاجتماعي والثقافي

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ومدى قبول المشروع من طرف الأفراد، وبما أن إقليم أي بلد هو مكان تنشأ فيه علاقات اجتماعية وثقافية، فالقدرة على تسهيل إدماج المستثمر في الوسط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف يعد أحد اهتمامات الحكومات. ويتضح لنا ما سبق ذكره من خلال:<sup>3</sup>

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛

<sup>1</sup> صبح محمود، التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، مصر، 2000، ص، 90.

<sup>2</sup> عبد المجيد تيموي، مصطفى بن نوي، مرجع سابق، ص، 242.

<sup>3</sup> منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقد، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص، 80.

- درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛
- معدل النمو السكاني ومقدار المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية؛
- درجة الوعي لدى الأفراد بجهود الحكومة وتنفيذها لخطط وبرامج التنمية.

### ثالثاً: المناخ الاقتصادي

يتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل والاجراءات والسياسات الاقتصادية المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط المشروع، لذا يعتبر هذا المناخ العنصر الأساسي والمكون الأول للمناخ الاستثماري ككل، حيث يعتمد عليه المستثمر بالدرجة الأولى في دراسته قبل القيام بمشروعه الاستثماري بما يوفر له من مزايا تجعل الاستثمار دائم النجاح والاستمرارية وتضمن له عوائد مرتفعة، وعليه يوفر المناخ الاقتصادي ما يلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة، ومدى مساهمتها في القيام بالأنشطة الاستثمارية؛
- مدى تطور البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛
- معدل الفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة ذات المخاطر المنخفضة؛
- كفاءة البنوك ومساهمتها في توفير المعلومات اللازمة للمستثمر ومعدلات الفائدة والتسهيلات الائتمانية؛
- مدى استقرار السياسة السعرية داخل الدولة والسياسات الاقتصادية المرسومة من طرف الدولة ومحاولة تطبيقها الى أبعد الحدود؛
- درجة الحماية للمستثمرين داخل الدولة من حيث درجة ضمان حقوقهم في الانتاج وتوزيع الارباح.

ولأنظمة الاستيراد والتصدير والجمارك دورا هاما في خلق مناخ ملائم للاستثمار، ونجد في معظم البلدان المضيفة لاسيما العربية منها بأن أنظمة الاستيراد وإجراءاتها (انطلاقا من إجازة الاستيراد وانتهاء بالتخليص الجمركي ومرورا بالمعاملات المصرفية) تتصف بالروتين وتحتاج الكثير من التطوير، حيث تعمل كحافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة، ودافع ومشجع للاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إضافة الى هذا نجد أن للهياكل القاعدية دور فعال في تحسين المناخ الاستثماري في الدولة وترتبط بحركات وتدفق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، وسائل الاتصالات، المواقع الصناعية، وكذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، بيوت الخبرة الفنية والمالية والاقتصادية، بنوك المعلومات التي تقدم للمستثمرين الدراسات والاستشارات الضرورية لأي استثمار ناجح.....الخ. ويساهم توافر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع

الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ريح الوقت)، فعدم توافر هذه الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، وفي حالة إقبالهم في ظل عدم توافرها قد يكون المشروع معرضاً للفشل.<sup>1</sup>

كذلك الحوافز الجبائية والتي عادة ما يأخذ هذا النوع منها شكل إعفاءات تصل مدتها إلى 10 سنوات، وذلك من خلال استثناء الحقوق الجمركية والرسوم على الواردات، وتطبق هذه الاستثناءات على المواد الأولية والمعدات والتجهيزات المستوردة التي تدخل في العملية الإنتاجية، إضافة إلى إعفاء كلي أو جزئي من مختلف الرسوم والضرائب وفق الأنظمة الضريبية المعمول بها في مختلف البلدان. بالإضافة إلى الحوافز المالية التي تساهم في تشجيع الاستثمار ونجاح المناخ الاستثماري، وتتمثل في:

- تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة ومشجعة؛
- تقديم معاملة تفضيلية بالنسبة للمواقع المستأجرة للمستثمرين؛
- تقديم حوافز أخرى مثل الاهتلاك المتسارع، القرض الضريبي، وغيرها؛
- إضافة إلى التحويل الحر والتام لرأس المال المستثمر والمداخل المترتبة عنه.

تجدر الإشارة إلى أن الإعفاء الضريبي ليس العامل الأهم في مناخ الاستثمار، فالأمر يتطلب أن تكون الضرائب معتدلة، لأن المبالغة فيها تترد الاستثمارات، ولكن المبالغة في الإعفاءات تحرم الدولة من موارد عادة ما تخصص للإنفاق على مستلزمات مناخ الاستثمار مثل الهياكل القاعدية، فضلاً عن هذا قد تؤدي المبالغة إلى اتجاه المستثمرين الأجانب نحو المشاريع الصغيرة سريعة المردود دون التوجه إلى الاستثمارات الحقيقية التي تقدم مردودها في زمن أطول.

### رابعاً: المناخ القانوني والتنظيمي المناسب

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة ومتوافقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد، تطبق دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين. وتتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في: نظام الضرائب، قانون الجمارك، قوانين العمل، فعالية وعدالة النظام القضائي، القانون التجاري والمنافسة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار.... الخ. فالإطار القانوني المشجع للاستثمار لا يتمثل في زيادة المزايا، وإنما في تقليل احتمالات المخاطر وبيث الثقة في العلاقات الاستثمارية، ولا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر، فلا يمكن إعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات

<sup>1</sup> بجاوية سهام، مرجع سابق، ص، ص، 19-20.

صحيحة، تمكن المستثمر من معرفة الوضع الراهن والتنبؤ بالمستقبل. وتشمل الشفافية وضوح التشريعات وتفسيراتها وثباتها ومعرفة اتجاهات تغييرها.<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى نعطي عدة أمثلة لمقومات المناخ الاستثماري، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): مقومات المناخ الاستثماري الجيد

مقومات المناخ الاستثماري	أمثلة ذلك
المناخ السياسي والأمني	الاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي مثلاً)، نظام الحكم، موقف الحكومة والأحزاب الداخلية والمحليات من الاستثمارات الأجنبية، حالة الاستقرار السياسي للدولة المضيفة، درجة الوعي السياسي لدى المستثمر ودور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون الدولة ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية... الخ. <sup>2</sup>
المناخ الاجتماعي والثقافي	القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، نظم التعليم، نسبة الأمية، وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مستوى وظروف معيشة السكان، هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية، العادات والتقاليد، أذواق المستهلكين، هرم الأعمال، درجة الكثافة السكانية وتوزيعها، توزيع السكان، اللغة المستعملة، الوضعية الاجتماعية (مضطربة)، وجود معارضات عنيفة، المظاهرات والاعتداءات)، التاريخ، الديانات... الخ
المناخ الاقتصادي	الناتج المحلي الخام، معدل نمو الدخل الفردي، الهيكل الاقتصادي والمالي، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وضعية المشاريع الاقتصادية، الإنتاج المحلي الصناعي، مهارة اليد العاملة، المديونية الخارجية، نمو الإنتاج والاستهلاك، سوق المال، بورصة الأوراق المالية، معدل الفائدة، معدل التضخم، النظام الضريبي، الطلب الكلي ومميزاته وتطوره، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج، القيود المفروضة على الواردات والصادرات، نظام الحصص، الحقوق الجمركية، الترخيص بالاستثمار، وضعية القطاع المالي، تطور الأسعار، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي. العوامل التسويقية منها حجم السوق، المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان

<sup>1</sup> بجاوية سهام، مرجع سابق، ص، 18.

<sup>2</sup> علي لطفى، مرجع سابق، ص، 30.

<p>وإشهار، التسهيلات الإنتاجية، هيكل الأسعار والعوامل المتعلقة بالتكاليف ووفرة اليد العاملة، المعطيات الفنية والتكنولوجية كبراءات الاختراع وحمايتها، طرق نقل التكنولوجيا وتنميتها. وأخيرا المعطيات الجغرافية مثل المناخ، الأرض، الموقع، استغلال الأراضي..... الخ</p>	
<p>القوانين ذات الصلة بالاستثمار (قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، وقانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات مثل اتفاق عدم الازدواج الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد)..... الخ</p>	<p><b>المناخ القانوني والتنظيمي المناسب</b></p>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- أبو قحف عبد السلام، سياسات الأعمال (المفهوم والأهمية النسبية ونطاق الدراسة)، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1992، ص، 43، 44، 71، 74.
- بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، نوفمبر 2005، ص، 15-16.

وزيادة على هذا هناك من يرى أن مقومات المناخ الاستثماري الجيد تعتمد على الإصلاح الاقتصادي والتخصيصية، والتي تتركز فيما يلي:<sup>1</sup>

- زيادة الاستثمار في القوى البشرية من تعليم وصحة وعلاج وتدريب؛
- إيجاد مناخ استثماري مناسب أمام المشروعات جميعا وفقا لأولويات السوق؛
- تحرير التجارة الخارجية وفتح مجال أوسع للاستثمارات الأجنبية؛
- الإصلاح الاقتصادي للهيكل التمويلية داخل الدولة، والذي يتطلب تطوير التشريعات الاقتصادية أول بأول وتنشيط سوق المال، وجدولة الديون المتعثرة للشركات واستثمار وتطوير البحث العملي.

<sup>1</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص، 33.

### خلاصة:

إن الاستثمار هو نشاط إنساني هادف يعمل على مضاعفة الخبرات المادية والمعنوية، وبعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار، أصبح من الواضح الآن أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى ذو مخاطر مرتفعة إذا لم يحسن استغلاله بالشكل المناسب، كونه يمثل التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل، وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلاً بثمن التضحية والانتظار طيلة فترة الاستثمار، ومن هنا يتبين لنا بأن الاستثمار على صلة وعلاقة مباشرة بالإدخار والاستهلاك والدخل القومي، ويتضح ذلك من خلال المدخرات المحلية المتمثلة في مدخرات قطاع الأعمال، القطاع الحكومي والقطاع العائلي التي تمثل المصادر الذاتية الأساسية لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى مصادر التمويل الخارجية التي يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى أوجهها.

يمكن القول أن الاستثمار هو عنصر حساس لكثير من العوامل والمحددات المؤثرة فيه، لذلك كان الاستثمار كثير التقلبات وغير مستقر، وتعود هذه العوامل إلى طبيعة المحددات والمبادئ والخصائص التي تميز كل نوع استثماري عن الآخر. حيث تعمل الحكومات على إيجاد تلك المحددات والعوامل لجذب وتطوير وترقية الاستثمار، بمعنى أنها تعمل على تحسين بيئة أداء الأعمال، من خلال تهيئة البيئة أو المناخ الاستثماري اللازم بمختلف الوسائل كتوفير نظام مالي فعال، ووضع خطط وسياسات اقتصادية تعمل على الرفع من مستوى نجاح الاستثمار، وتعمل على ملائمة هذه المشاريع الاستثمارية ومدى إقبال المؤسسات عليها. لذا يشمل المناخ الاستثماري هنا مقومات عديدة تعمل على تحسين البيئة الملائمة حتى تستطيع كافة المؤسسات الدخول في ضمار الاستثمار وبالتالي تحقيق عوائد بصورة أكبر.

لذا ستكون دراستنا في الفصل الثاني منحصرة في جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعرفة ما تقوم به هذه الأخيرة من عمليات استثمارية ومدى تأثير ذلك على زيادة أنشطتها وتوسعها في نفس الوقت، مروراً بالوسائل والهيكل المتاحة لها من طرف الدولة للقيام بالاستثمار في مختلف المجالات.

تمهيد:

ان التطورات الحاصلة على مستوى العالم دفعت بالدول الى اعادة النظر في اقتصادياتها ومحاولة مواكبة هذه التطورات في شتى المجالات، وهذا ما أدى الى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت وفي وقت قصير مدى أهميتها في تحريك عجلة الاقتصاد بحكم هيكله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخفيفة والمرنة وقدرتها على التلاؤم السريع مع مختلف المتغيرات والأحداث، اضافة الى تحقيق نمو اقتصادي جيد باعتبارها أصبحت تمثل جزءا كبيرا من قطاع الانتاج نظرا لكونها تمثل الأغلبية الساحقة للطاقت الصناعية لمعظم الدول. رغم سرعة انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أرجاء العالم لما تتسم به من مميزات جعلت منها وجهة الكثير من الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القيام بدراساتهم وتجاربهم، هذا ما أدى الى ظهور اختلافات عديدة في وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات في جميع الدول وبدرجات مختلفة، ففي الدولة الواحدة يمكن ان يختلف مفهومها حسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل فيها وحسب مرحلة النمو التي يمر بها ذلك الاقتصاد.

وعليه وفي هذا الفصل الذي يندرج تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنحاول ابراز كل من مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها والعناصر التي تكونها، هذا في المبحث الاول أما في المبحث الثاني فسنعرض أهم تصنيفات هذه المؤسسات اضافة الى الأهمية التي توليها في الاقتصاد والمجتمع. والمبحث الثالث والأخير سنحاول الاحاطة ببعض التجارب الدولية في مجال دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



## المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تؤدي المؤسسات ص و م\* دورا هاما بصفتها تساهم في النمو الاقتصادي الوطني وتخلق فرصا للعمل في شتى المجالات، لذلك فإن تحديد مفهوم شامل وواضح لها يشكل جوهر الاختلاف بين مختلف الدول، لذا وفي هذا المبحث سنعرض عدة تعاريف لبعض الدول حول المؤسسات ص و م إضافة الى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم، والعناصر المكونة لها.

### المطلب الأول: مفهوم المؤسسات ص و م

إن محاولة تحديد مفهوم أو تعريف واضح وشامل للمؤسسات ص و م يبقى أمرا معقدا وصعبا نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها وترقيتها نظرا لعدم وجود اتفاق مسبق حول تعريف موحد بين مختلف الدول سواء كانت دول متقدمة أو نامية، ويرجع هذا الاختلاف في التعريف لعدم توافق الامكانيات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم إضافة إلى التباين الموجود في النشاط الاقتصادي لديها،<sup>1</sup> وطبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا اختلاف المكان، فالاقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماما عن الاقتصاد الجزائري أو السوري أو أي بلد نامي آخر من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات.<sup>2</sup>

### أولاً: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات ص و م

هناك عوامل تقف امام تحديد تعريف موحد للمؤسسات ص و م، الامر الذي يعمل على اختلاف وجهات النظر في هذا الموضوع، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

#### 1- العوامل الاقتصادية: وفيها نجد

التباين في النمو الاقتصادي: ان التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور التكنولوجي الذي وصلت اليه كل دولة، إضافة الى اعطاء وزن ومعياري للهياكل الاقتصادية الموجودة فيها (مؤسسات، وحدات اقتصادية....الخ).

\* ص و م: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<sup>1</sup> هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات ص و م، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص، 24.

<sup>2</sup> زين الدين بروش، عبد القادر عطوي، التجديد التكنولوجي للمؤسسات ص و م و دوره في بناء اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول: تأثير الانكسار الرقمي (شمال جنوب) على تسيير المؤسسات ص و م (المهن، المعالجة من الباطن، الإخراج الكلي)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، بدون ذكر التاريخ، ص، 08.

فالمؤسسة الصغيرة في اليابان مثلا يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة مقارنة بما هي عليه في الدول النامية كالجائر، وهذا راجع لاختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية والنقدية.<sup>1</sup>

### 1-1 اختلاف النشاط الاقتصادي: وينقسم النشاط الاقتصادي الى ثلاث قطاعات أساسية وهي:<sup>2</sup>

- **القطاع الأول:** يشمل كل المؤسسات التي تستخدم كعناصر أساسية إحدى العوامل الطبيعية مثل (الزراعة، الصيد....)؛

- **القطاع الثاني:** يضم المؤسسات العاملة في ميدان تحويل وإنتاج السلع.....الخ؛

- **القطاع الثالث:** يضم المؤسسات العاملة في قطاع التأمين، النقل، الصحة، الخدمات.....الخ.

إن اختلاف الأنشطة الاقتصادية يعتبر احد العوامل المهمة التي من شأنها ان تعمل على وضع صعوبات امام وضع تعريف موحد للمؤسسات ص و م، وتصنيفها من قطاع لآخر وذلك لاختلاف الحاجة لرؤوس الأموال واليد العاملة. وهذا الاختلاف الواضح في الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى اختلاف التنظيم الداخلي والهيكلية المالية للمؤسسات،<sup>3</sup> فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لإقامة مشاريعها الاستثمارية أو التوسع فيها كما أنها تحتاج إلى أيدي عاملة مؤهلة، أما بالنسبة للمؤسسات التجارية فإنها تتطلب رؤوس أموال وأيدي عاملة أقل مما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية، إضافة الى هيكلها التنظيمي الذي يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات اذ تعد هنا المؤسسات ص و م من المؤسسات التجارية، وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف واختلافه بين مختلف الدول.<sup>4</sup>

### 1-2 اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: تتنوع كل مؤسسة وتختلف حسب نوع وحجم النشاط

الاقتصادي الذي تنشط فيه، فينقسم النشاط الصناعي إلى صناعات استخراجية وأخرى تحويلية اذ تضم كل منهما فروعاً صناعية من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، وعليه يكون اختلاف كل مؤسسة عن الأخرى من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فالمؤسسة ص و م تنشط في

<sup>1</sup> طارق محمود عبد السلام السالوس، حاضنات الأعمال، دار النهضة العربية، دون ذكر بلد النشر، 2005، ص، 35.

<sup>2</sup> عبد المجيد تيمائي، مصطفى بن النوي، مرجع سابق، ص، 240.

<sup>3</sup> ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004-2005، ص، 40.

<sup>4</sup> رابح خوني، حساني رقية، المؤسسات ص و م ومشكلات تمويلها، إترك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص، 18.

صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة التي تنشط في مجال الصناعة الغذائية من حيث الحجم

فالأولى قد تعتبر متوسطة أو كبيرة والثانية قد تعتبر صغيرة أو متوسطة.<sup>1</sup>

**2- العوامل التقنية:** يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة

أكثر اندماجا يؤدي هذا الى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات الى الكبر، أما اذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة الى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك الى ظهور عدة مؤسسات ص و م.<sup>2</sup>

**3- العوامل السياسية:** وتتمثل هذه العوامل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات ص و م

ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من اجل توجيهه وترقيته ودعمه. وعلى ضوء هذا العامل يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتميز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.<sup>3</sup>

#### ثانيا: معايير تعريف المؤسسات ص و م

إن محاولة تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات ص و م يعترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والمسؤولية.....الخ. ومن هنا يمكن تقسيم هذه المعايير الى مجموعتين هما:

**1- المعايير الكمية:** ان تعريف المؤسسات ص و م يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس

أحجام إن تعريف المؤسسات ص و م يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مجيد هلال ادريس، معن ثابت عارف، دور الحاضنات الانتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م

في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، 1015.

<sup>2</sup> إلياس غقال، تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص، 14.

<sup>3</sup> عبد الرحمان بن عنتر، ندير عليان، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل

المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، 665.

<sup>4</sup> يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة

الجزائر، الجزائر، جانفي 2005، ص، 18.

ومن بين هذه المعايير نذكر:

**1-1 معيار العمالة:** يعتبر هذا المعيار يعتبر أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الأصناف التالية من المؤسسات:<sup>1</sup>

- مؤسسة مصغرة: وهي التي تستخدم من 01 إلى 09 عاملا؛
- مؤسسة صغيرة: وهي التي تستخدم من 10 إلى 199 عاملا؛
- مؤسسة متوسطة: وهي التي تستخدم من 200 إلى 499 عاملا.

**2-1 المعيار النقدي أو المالي:** يعتبر من المعايير الأساسية التي تستخدم في تمييز حجم المشروع نظرا لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الانتاجية، حيث يستند هذا المعيار الى رأس المال وحجم المبيعات ورقم الاعمال.

إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات ص و م يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام الى آخر باتجاه الزيادة أو النقصان، خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم، فما نعتبره مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا العام قد لا يكون كذلك في العام المقبل والعكس صحيح.<sup>2</sup>

**2-2 المعايير النوعية:** ان استعمال المعايير الكمية وحدها يعتبر أمر غير كافي لتحديد مفهوم وتعريف واضح للمؤسسات ص و م، لذا تم ادراج مجموعة اخرى من المعايير ألا وهي المعايير النوعية، وتتمثل في ما يلي:

**1-2 معيار المسؤولية:** في المؤسسات ص و م المسؤولية المباشرة والنهائية تعود للمالك الذي يملك سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وبالتالي له تأثير على التنظيم والهيكله وأسلوب الإدارة، ويشرف كذلك على العديد من الوظائف كالإنتاج، التمويل والتسويق.....الخ.<sup>3</sup>

**2-2 المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس مال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد، وفي هذا الإطار تشمل

<sup>1</sup> حداد مناور، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات ص و م، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، 20.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، 72.

<sup>3</sup> أحمد بوسميين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص، 208.

المؤسسات ص و م مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والمهن الصناعية الإنتاجية والحرفية وصناعة منتجات الألبان... الخ.<sup>1</sup>

**3-2 معيار الملكية:** إن اغلب المؤسسات ص و م تكون تابعة للقطاع الخاص في شكل شركات أموال، غير أن معظمها تكون في صورة مؤسسات فردية أو عائلية يلعب فيها المالك دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرارات.... الخ.<sup>2</sup>

**4-2 المعيار التنظيمي:** تصنف المؤسسات ص و م وفقا لهذا المعيار اذا كانت تتسم بعدة خصائص نذكر منها:<sup>3</sup>

- الجمع بين الملكية والادارة، بحيث يكون مدير المشروع هو مالكة؛
- قلة عدد مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق العمل (انتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة واحدة)؛
- صغر حجم الطاقة الانتاجية؛
- تعتمد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها؛
- تحمل المؤسسات ص و م الطابع الشخصي بشكل كبير.

**5-2 معيار الاستقلالية:** تكون المؤسسات ص و م مستقلة اذا كانت الادارة مستقلة ماليا بنسبة 50 % على الأقل، فالقرارات داخل المؤسسة تتخذ من طرف مالكة دون تدخل اطراف خارجية.<sup>4</sup>

**6-2 معيار الحصة السوقية:** يعتبر السوق الهدف المرجو لكل مؤسسة نظرا لكون منتجاتها تؤول اليه في نهاية المطاف، لذا يعد مؤشرا هاما لتحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها واهميتها فكلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة اعتبرت مؤسسة كبيرة، اما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتعد مؤسسة ص و م.

الا أن مؤشر الحصة السوقية له عدة حالات فقد يكون في حالة منافسة تامة أي هناك نسبة ضئيلة من المنتجين يقومون بإنتاج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق، أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط يحتكر على السوق بأكمله، أو حالة المنافسة الاحتكارية

<sup>1</sup> السعيد برييش، عبد اللطيف بلخرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات ص و م في الجزائر بين معوقات المعول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، ص، 320-321.

<sup>2</sup> عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص، ص، 07.

<sup>3</sup> نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات ص و م، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص، ص، 34.

<sup>4</sup> احمد بن قطاف، أهمية حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص، ص، 52.

التمثلة في كبر عدد المنتجين ذوي الإنتاج البسيط، وأخيرا حالة احتكار القلة والتي تعني وجود عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق.<sup>1</sup>

### ثالثا: تعريفات بعض الدول للمؤسسات ص و م

لقد اختلفت الدول في اعطاء تعريف شامل وموحد للمؤسسات ص و م، حيث اعتمدت كل دولة في تعريفها على أساس المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات ص و م، فمنها من اعتمد على المعايير الكمية فقط، والبعض الآخر اشتمل اضافة الى المعايير الكمية المعايير النوعية، فكما كانت المعايير المستخدمة تجمع بين المعايير الكمية والنوعية معا، كلما كان هناك تعريف شامل ودقيق للمؤسسات ص و م. لقد أحصت بعض الدراسات أكثر من 50 تعريف في 75 دولة، الا ان لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قالت بأنه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه إلى حد الآن، اذ ان كثير من الدول النامية يصعب إيجاد تعريف لها وذلك لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع الغير رسمي، وبطبيعة الحال يؤدي هذا إلى صعوبة القيام بالمقارنة الدولية حتى.<sup>2</sup>

الامر الذي دفع بكل دولة بالانفراد في اعطاء تعريف خاص بها يعكس المستوى الاقتصادي لديها ودرجة النمو، غير أن هناك دول اخرى اعتمدت على وضع تعريفات قانونية، ادارية.....الخ.

### 1- تعريف الاتحاد الأوروبي: قام الاتحاد الاوروبي بإعطاء تعريف للمؤسسات ص و م سنة 1996

في توصيات المفوضية بتاريخ 03 أفريل 1966، ويستخدم التعريف معياري عدد العمال والايراد السنوي أو اجمالي الأصول اضافة الى معيار الاستقلالية.<sup>3</sup> ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

### جدول رقم (2-1): مجال تعريف المؤسسات ص و م من قبل الاتحاد الأوروبي

نوع النشاط	المعيار المعتمد	مجال التعريف
تجار الجملة	عدد العمال	أقل من 100 عامل
تجار التجزئة	المداخل السنوية	من 5 الى 20 مليون دولار (حسب فرع النشاط)
البناء	المداخل السنوية	من 7 الى 17 مليون

<sup>1</sup> رؤوف عثمانية، التخطيط في قطاع المؤسسات ص و م، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001، ص، 38، بتصرف.

<sup>2</sup> سمير سحنون، شعيب بونوة، المؤسسات ص و م ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص، 423.

<sup>3</sup> بن علي بلعزوز، محمد البيفي، إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل 2، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص، 485.

دولار (حسب فرع النشاط)		
من 1 الى 25 مليون دولار	المداخل السنوية	النقل
من 0.5 الى 9 مليون دولار	المداخل السنوية	الفلاحة
من 500 الى 1500 عامل من 305 الى 21.5 مليون دولار	عدد العمال المداخل السنوية	الخدمات

المصدر: بلعزوز بن علي، محمد اليفي، إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل 2، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص، 485.

ويعرف الاتحاد الاوروبي المؤسسة الصغيرة على انها المؤسسة التي تضم أقل من 50 عاملا ويكون رقم اعمالها أقل من 07 مليون ايكو أو يكون اجمالي أصولها أقل من 05 مليون ايكو. أما المؤسسة المتوسطة في تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 الى 250 ويكون رقم أعمالها أقل من 40 مليون ايكو أو اجمالي أصولها اقل من 5 مليون ايكو. بالإضافة الى المعايير السابقة يضاف معيار الاستقلالية والذي يعني أم تكون المؤسسة غير مملوكة ولا يوجد بها حقوق تصويت بنسبة 25% أو أكثر لمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات غير خاضعة لتعريف المؤسسات ص و م.<sup>1</sup>

### 2- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسة

الصغيرة على أنها تلك المؤسسة ذات ملكية وادارة مستقلة لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسات كبرى، وتعتبر مؤسسة ص و م كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل.<sup>2</sup>

### 3- تعريف بريطانيا: تتبنى بريطانيا اتجاها آخر في تعريف المؤسسات ص و م يقوم على استخدام

مجموعة من المعايير اهمها:<sup>3</sup>

- لا يزيد حجم الأموال المستثمرة والتي ترد في المركز المالي لها عن 07 مليون؛
- لا يزيد حجم المبيعات السنوية للمشروع عن 1.4 جنيه استرليني؛
- لا يقل عدد العاملين فيها عن 50 عاملا أسبوعيا؛

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 485.

<sup>2</sup> يوسف قريشي، مرجع سابق، ص، 19.

<sup>3</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص، ص، 18-19.

- أن يكون نصيب المشروع في السوق محدود؛
- استقلالية المشروع عن أية تكتلات اقتصادية؛
- أن تتم ادارة المشروع من قبل أصحاب المشروع.

4-تعريف فرنسا: تعد مؤسسة ص و م كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل ورأس مال متضمن الاحتياطات أقل من 5 مليون فرنك فرنسي.<sup>1</sup>

5-تعريف اليابان: ففي اليابان تحدد المؤسسات ص و م بالاعتماد على أساس أن يكون رأس المال المستثمر أقل من 50 مليون ين وعدد عمال أقل من 300 عامل.<sup>2</sup>

6-تعريف جنوب شرق آسيا: تعرف المؤسسات ص و م وذلك حسب الدراسة الحديثة التي قام بها كل من bruth et hiemenz واستخدم التصنيف حسب معيار العمالة كمعيار أساسي والمعترف به في بلدان شرق آسيا،<sup>3</sup> وهو موضح في الجدول كالتالي:

جدول رقم (2-2): التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا للمؤسسات ص و م

معيار القياس كحد أقصى	نوع المؤسسة
من 01 الى 10 عمال	مؤسسات حرفية وعائلية
من 11 الى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 الى 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

Source: LEFEBURE BLED.F.financement des entreprises edition, PARIS ,1992p, 793.

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، ص، 398.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 398.

<sup>3</sup> عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها و تنميتها (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص، 13.



- 7- **تعريف الهند:** تعرف المؤسسات ص و م في الهند بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملا اذا استخدمت تلك المؤسسات آلات، وأقل من 100 عامل اذا لم تستخدم الآلة ولم تتجاوز اصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.<sup>1</sup>
- 8- **تعريف مشروع قانون الصناعات ص و م في مصر:** عرف هذا القانون المؤسسة ص و م بأنها كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والادارة، ويقل عدد العمال فيه عن 100 عامل ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه.<sup>2</sup>
- 9- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** هي كافة الوحدات الانتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية واليدوية والحرفية اضافة الى المصانع الصغيرة الحديثة.<sup>3</sup>
- 10- **تعريف البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي المؤسسات ص و م بأنها مؤسسات يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50 و 100 عامل بالمشروعات المتوسطة.<sup>4</sup>
- 11- **تعريف منظمة العمل الدولية للصناعات الصغيرة:** عرفتها بأنها صناعات يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد على 1000 دولار لكل عامل ترتفع الى 5000 دولار في بعض الصناعات، على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100 الف دولار.<sup>5</sup>
- 12- **تعريف الجزائر:** تم وضع تعريف موحد للمؤسسات ص و م من خلال القانون التوجيهي رقم 18 - 01 الصادر في 12 ديسمبر 2001،<sup>6</sup> وقد نص هذا التعريف على أن "مؤسسة انتاج سلع او خدمات، تشغل من 01 الى 250 عامل ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 2 مليار دينار، كما ان لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي المعايير الاستقلالية".<sup>7</sup>

<sup>1</sup> نعيمة برودي، التحديات التي تواجه المؤسسات ص و م في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 افريل 2006، ص، 116.

<sup>2</sup> عبد الرحمان بن عنتر، الدعائم الأساسية للارتقاء بالمؤسسات ص و م ومقومات نجاحها، مجلة العلوم الانسانية، العدد 18، جامعة بسكرة، 2010، ص، 52.

<sup>3</sup> هيا جميل بشارت، مرجع سابق، ص، 35.

<sup>4</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص، 98.

<sup>5</sup> فتحي السيد عبده، سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص، 56.

<sup>6</sup> عبد الباقي رويح، خالد طالبي، القرض الاجباري كبديل تمويلي للمؤسسات ص و م، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات ص و م والتنمية المستدامة (واقع وآفاق)، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012، ص، 04.

<sup>7</sup> محمد رشدي سلطاني، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات ص و م بالجزائر واقعه وأهميته وشروطه، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2005-2006، ص، 44.

حيث يمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): تصنيف المؤسسات ص و م حسب القانون الجزائري

المؤسسة	عدد العمال المستخدم	حجم الأعمال السنوي بالدينار	مجموع الحصيلة السنوية
المصغرة	1-9 عامل	20 مليون	10 مليون
الصغيرة	10-49 عامل	200 مليون	100 مليون
المتوسطة	50-250 عامل	250 مليون - 2 مليار	100-500 مليون

المصدر: صالح صالحي، اساليب تنمية المشروعات المصغرة و ص و م في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004، ص، 24.

ويضيف القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م شرطا آخر لا يتعلق باستيفاء تلك المؤسسات معيار الاستقلالية أي أن لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات ص و م.<sup>1</sup>

مما سبق يمكن القول أنه لكل دولة تعريفها الخاص للمؤسسات ص و م وبالتالي اعتمادها على معايير مختلفة، فهناك بعض الدول تعتمد على عدد العمال والبعض الآخر يقتصر على رقم الأعمال، والدليل على ذلك أنه أحصت بعض الدارسات أكثر من 50 تعريف في 75 دولة. ويبقى المعيار الرئيسي - ان صح القول - الأكثر اعتمادا من طرف الدول في تحديد التعريف هو معيار حجم العمالة، ويرجع سبب ذلك لسهولة هذا المعيار وبساطته.

<sup>1</sup> حسين رحيم، تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات ص و م ودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 ماي 2003، ص، 388.

### المطلب الثاني: العناصر المكونة للمؤسسات ص و م

حتى تقوم المؤسسات ص و م بفرض سيطرتها على الساحة التي تعمل فيها وتحقيق جميع أهدافها سواء الاقتصادية، الاجتماعية، أو غيرها يجب أن تتوفر على مجموعة من العناصر التي تعتبر الاداة الفعالة التي تساعد على القيام بمختلف أنشطتها اذ تتفاعل هذه العناصر فيما بينها بما يحقق نمو أكبر للمؤسسة، وهي كالآتي:<sup>1</sup>

#### أولاً: الموارد المادية

1- مجموعة عناصر ثابتة: والتي يجب على المؤسسة امتلاكها كالأرض والمعمل والمحل والمكاتب... الخ؛

2- مجموعة عناصر متحركة: والتي تتحول الواحدة بالأخرى وذلك من خلال الدائرة الاستثمارية كالمواد الأولية، رأس المال... الخ.

#### ثانياً: الموارد غير المادية

ان العناصر الغير مادية والمكونة للمؤسسة تعتبر من أهم العناصر في العلم الحديث، اذ تعتمد عليها المؤسسة بشكل كبير خاصة في العمليات التجارية الرئيسية والتي تتعلق بها بصورة مباشرة، ومن بين هذه العناصر نجد: الملكية الفكرية، الشعار....

#### ثالثاً: الموارد البشرية

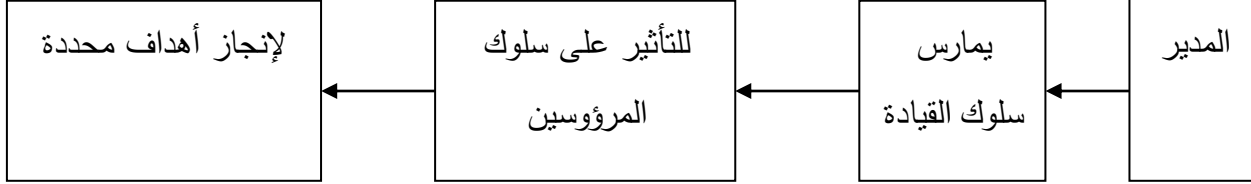
تم التطرق لهذه العناصر من الناحية القانونية على النحو التالي:

1- المدير: وهو المسؤول عن أداء مجموعة من المرؤوسين بغرض تحقيق أهداف المنظمة، وعليه فانه يحقق ثلاث مهام رئيسية وهي: العمل مع الآخرين، القيام بالوظائف الادارية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة، وذلك بغية انجاز وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية. لذا يعتبر المدير الممارس الوحيد للسلطة الرسمية والتي تكون مصدر لقوة المؤسسة، حيث يؤثر على مرؤوسيه ويوجههم نحو انجاز الأهداف التنظيمية المخططة.

<sup>1</sup> نبيل جواد، مرجع سابق، ص، ص، 40-41.

بالرغم من أن السلطة هي إحدى مصادر القوة فهي أحد الوسائل التي يستخدمها المدراء ليؤثروا على الآخرين، كما هو موضح في المخطط التالي:

الشكل رقم (2-1): سلطة المدير



المصدر: نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات ص و م، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص، 41.

يمكن التفرقة بين طرق تحديد السلطة واساليب تفويضها بدرجات مختلفة تزيد أو تقلل من مشاركة المرؤوسين في صنع القرارات.

ويتم تصنيف المدراء بناء على أربع تصنيفات يتم على أساسها تحديد أنواع المدراء:

- حسب المستوى الإداري (مديرو الإدارة العليا والوسطى)؛
- حسب مجالات الإدارة (مدير تسويق، إنتاج، مالية)؛
- حسب نطاق الإشراف (مدير وظيفي، مدير عام)؛
- حسب المسمى الوظيفي (مدير إداري، رئيس إداري).

وتشمل وظيفة القائد أو المدير في أي مشروع أو مؤسسة توجيه وتحفيز أعضاء الفريق أو الموظفين ومساعدتهم للوصول إلى أهداف مرتبطة بالأعمال ولها قيمة عند العاملين.

في حين أن عملية القيادة هي العملية التي يستطيع المدير من خلالها قيادة فريق عمله لأداء المهام الموضوعية، حيث يمارس القائد أربع أساليب تساعد في عملية القيادة وهي:<sup>1</sup>

- القيادة التي تهتم بالإنجاز؛
- القيادة الموجهة؛
- القيادة بالمشاركة؛
- القيادة المساندة.

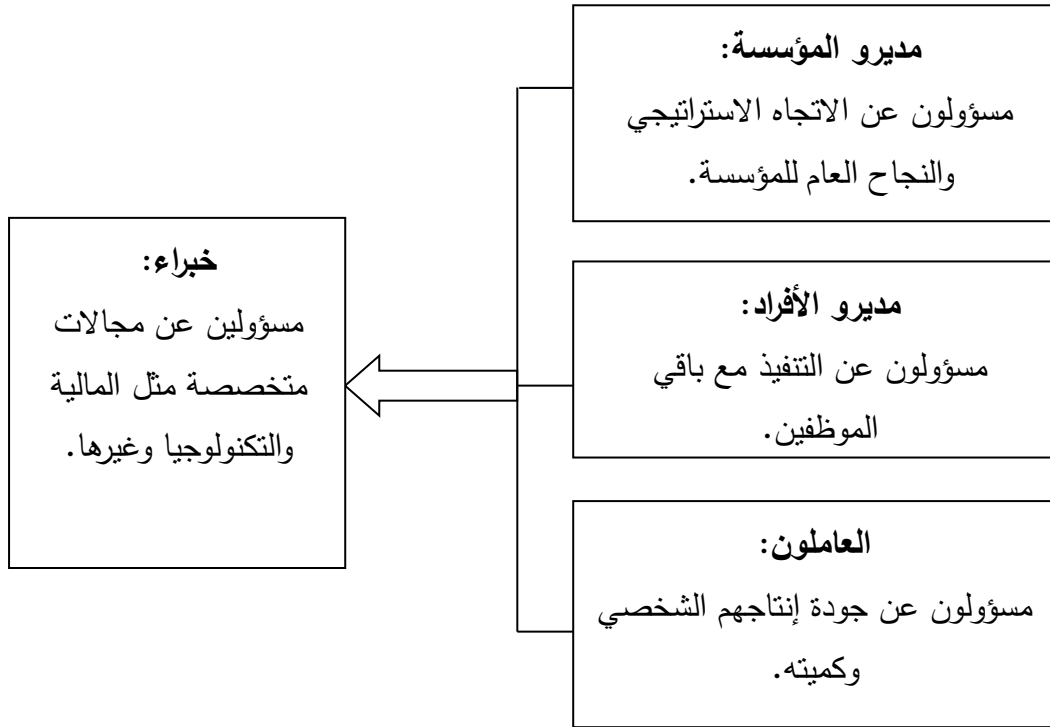
<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، ص، 42-43.

وعليه فإن أغلب الأعمال تبدأ بتكليف من الإدارة العليا وتكون المرحلة الأولى فيها هي مرحلة التشاور، أي أن تتأكد من توافر كافة المعلومات التي تحتاجها لتتخذ أفضل قرار ممكن.

**2- العمال:** يقومون بتنفيذ الأوامر في المؤسسة وذلك بغية الوصول إلى الأهداف المخطط لها من قبل المؤسسة. إذ تكمن هنا وظيفة القائد الذي يمثل أعلى الهرم الوظيفي بتوصيل المعلومات إلى أسفل الهرم، لكل مستويات الفريق، وتبقى المشكلة في ذلك النمط من الإدارة من القمة إلى القاع، حيث أننا لا نتمكن غالباً من التأكد الدائم والمستمر من وصول الرسالة، أو كيف تم استقبالها نظراً لقلة التغذية المرتدة من المستويات السفلى من الهرم الوظيفي ولذلك يتحتم توصيل الرسائل بصورة شخصية، كلما أمكن ذلك للتأكد من وصولها وتفهمها بوضوح من قبل المتلقي.

يعمل القائد في تفاهم مع المدير في حين يتحمل العاملون مسؤولية إنتاجهم ويتم دعم المستويات الثلاثة من خلال خبراء مثل خبراء تكنولوجيا المعلومات، ويمكن توضيح هذه العلاقة بين الطبقات الثلاثة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): الموارد البشرية في المؤسسات ص و م ومهامها



المصدر: نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات ص و م، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص، 44.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات ص و م

تتسم المؤسسات ص و م بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، حيث نجد بعض الخصائص تفرضها طبيعة المؤسسة الصغيرة والبعض الآخر جاء نتيجة التطور الطبيعي للمجتمعات، حيث مست مختلف الجوانب المحيطة بها من جوانب اقتصادية، اجتماعية، قانونية..... وغيرها، ومن أهم تلك الخصائص نجد:

أولاً: سهولة الانشاء والتأسيس

تتميز المؤسسات ص و م بصغر حجم رأسمالها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما احتياجها لخدمات البنية الأساسية يكون بشكل قليل أن وسهولة انشائها، الى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد تأسيسها بما فيها دراسات الجدوى كما أنها تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب الخطوط الانتاجية من مكائن ومعدات، وانخفاض اجراءات تكوينها ومصروفاتها الادارية....الخ.<sup>1</sup>

ثانياً: استقلالية الادارة

حيث يكون المالك شخصيا هو من يقوم بالإدارة والاشراف على جميع العمليات القائمة داخل مؤسسته، لذلك فإن القرارات الخاصة به تتسم بالمرونة مما يسهل تحديد الاهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.<sup>2</sup>

ثالثاً: مركز للتدريب الذاتي والمرونة في التكيف مع المتغيرات

تتميز المؤسسات ص و م بكونها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين فيها، وذلك عن طريق مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة،<sup>3</sup> بما يساعدهم على تنمية قدراتهم وتأهيلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وفتح فرص جديدة للعمل فيها.<sup>4</sup> اضافة الى ذلك ومن ما يميز المؤسسات ص و م، القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار أي السعي وراء إنتاج سلع أو خدمات أخرى جديدة تتناسب ومتغيرات السوق ومتطلباته.<sup>5</sup> وبذلك

<sup>1</sup> هيا جميل بشارت، مرجع سابق، ص، 31.

<sup>2</sup> رقية سليمة، تجربة بعض الدول العربية في الصناعات ص و م، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 افريل 2006، ص، 32.

<sup>3</sup> إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات ص و م، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 ماي 2003، ص، 04.

<sup>4</sup> ليلي لولاشي، مرجع سابق، ص، 54.

<sup>5</sup> محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص، 21.

تكون المؤسسات ص و م قادرة لمواجهة الظروف الغير طبيعية، وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي وهذا ما تعجز عنه المؤسسات الكبيرة.<sup>1</sup>

### رابعاً: التجديد والطابع الشخصي للعميل

ان المؤسسات ص و م تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، لذا تكون أكثر عرضة للتجديد والتحديث بصفة كبيرة مقارنة بالمؤسسات العامة، حيث تعتمد في هذه الحالة التقنية الإنتاجية البسيطة أثناء عملية تطبيق هذه الأفكار الجديدة،<sup>2</sup> أي التأثير وبطريقة مباشرة على العاملين ذوي الابتكارات الحديثة من ناحية مستوى ارباحهم هذا ما يدفعهم للعمل بشكل مباشر ومتواصل.<sup>3</sup>

تتمتع المؤسسات ص و م بالمحلية حيث تكون أغلب عملياتها في منطقة جغرافية واحدة عدا العمليات التسويقية، هذا ما يعطيها مرونة عالية في التأقلم مع المحيط الذي تنشأ فيه مقارنة بالمؤسسات الكبرى،<sup>4</sup> الأمر الذي يخلق نوع من الالفة الجيدة بين المؤسسة وعملائها وتطوير العلاقات الشخصية معهم بما يساعد على تقديم خدمات متميزة ترضي العميل والمؤسسة في نفس الوقت.<sup>5</sup>

### خامساً: اختلاف انماط الملكية

يرتبط رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المؤسسات ص و م بأشكال معينة من الملكية حيث تكون في الغالب هذه الملكية فردية وعائلية او شركات الاشخاص، حيث تساعد هذه الانماط على استقطاب و ابراز الخبرات والمهارات التنظيمية والادارية في البيئة التي تنشط فيها المؤسسة وتميئتها.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> ماجد عطية، ادارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص، 24.

<sup>2</sup> مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، (غير منشورة)، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011، ص، 162.

<sup>3</sup> عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص، 13.

<sup>4</sup> فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وادارة الاعمال الصغيرة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص، 68.

<sup>5</sup> عيسى خليفي، كمال منصور، مقومات التميز في اداء المؤسسات ص و م، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل، 2006، ص، 819.

<sup>6</sup> عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدا الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص، 41.

سادسا: الفعالية والكفاءة ودعمها للمؤسسات الكبيرة

تتمتع المؤسسات ص و م بفعالية وكفاءة عالية تمكنها من تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية واشباع رغبات واحتياجات العملاء.<sup>1</sup>

ولعل أهم عنصر يميز المؤسسات ص و م في كونها مكتملة وداعمة للمؤسسات الكبيرة وذلك من خلال توفير احتياجاتها من مستلزمات الانتاج والمواد وغيرها، كما أنها تقوم بدور التوزيع لخدمات المؤسسات الكبيرة.<sup>2</sup> من هنا قد تأخذ العلاقة صورة تكاملية أخرى أبرزها التعاقد من الباطن حيث تعمل المؤسسات ص و م على تصنيع بعض المكونات لحساب المؤسسات الكبرى كما هو الحال في الصناعات الالكترونية وصناعة المنتجات المعدنية.<sup>3</sup>

سابعا: اللارسمية وتقديم منتجات ذات جودة عالية

يغلب الطابع الغير رسمي على أنشطة المؤسسات ص و م المختلفة بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم هذه المؤسسات، مما يوجهها الى العمل داخل تنظيم بسيط يخلو من ممارسة الادارة الاستراتيجية بصورة كبيرة الأمر الذي يؤدي وبطريقة مباشرة الى التعاون بين الادارة والعمال في القيام بأنشطتهم.<sup>4</sup> اضافة الى ذلك تعمل كل مؤسسة ص و م على مجال معين يتسم بالتخصص الدقيق في مجال نشاطها يسمح لها بتقديم انتاج ذو جودة رفيعة، حيث يعتمد النمط الانتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> رابح خوني، حساني رقية، مرجع سابق، ص، 45.

<sup>2</sup> عبد الحكيم عمران، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات ص و م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،(غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص، 08.

<sup>3</sup> هيا جميل بشارت، مرجع سابق، ص، 34.

<sup>4</sup> فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سابق، ص، 68.

<sup>5</sup> اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، ص، 837.



وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع ما من واقع تدفقاته النقدية، لذا فالمؤسسة ص و م تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية قصيرة مقارنة مع غيرها من المؤسسات الأخرى، وهذا نتيجة ل:<sup>1</sup>

- صغر حجم رأس المال المستثمر؛
- سهولة التسويق وزيادة كمية المبيعات؛
- قصر دورة الانتاج نظرا لسهولة وبساطة المنتجات المقدمة.

اضافة الى الخصائص السابقة نذكر:<sup>2</sup>

- تنشط المؤسسات ص و م في المجالات التي تتميز بكثافة العمل؛
- القدرة على جلب المدخرات الصغيرة واستخدامها بطريقة فعالة؛
- درجة المخاطرة في المؤسسات ص و م صغيرة خاصة مخاطر السوق، فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطار كبيرة نظرا لكبر حجم استثماراتها وحجم حصتها السوقية؛
- مساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل للشباب وتوظيفهم وبالتالي حل مشكلة البطالة؛<sup>3</sup>
- تعمل على تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الانتاج؛
- المؤسسات ص و م تتميز بهيكله تنظيمية أقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة وقدرتها على استيعاب العمالة، بالإضافة الى توجهها الى الأسواق المحدودة التي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة؛
- في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات ص و م متقاربة الحجم اضافة الى قيامها بنفس الأنشطة أحيانا، فهذا ما يدفع الى خلق جو من المنافسة الشديدة فيما بينها من اجل البقاء والاستمرار وفرض سيطرتها في المحيط الذي تعمل فيه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الله خبابة، المؤسسات ص و م آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2013، ص، 39.

<sup>2</sup> عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية وتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل، 2006، ص، 1034.

<sup>3</sup> عبد الغفور عبد السلام وآخرون، مرجع سابق، ص، 21.

<sup>4</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلة تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1996، ص، 27.

## المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات ص و م وأهميتها في تحقيق التنمية

رغم تنوع المؤسسات ص و م ومزاولتها لمختلف الأنشطة على مستوى كل القطاعات، هذا ما يجعلها تحظى بأهمية كبيرة في اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية، لذا سنعرض في هذا المبحث تصنيفات المؤسسات ص و م وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### المطلب الأول: تصنيف المؤسسات ص و م

للمؤسسات ص و م العديد من الأنواع حيث يندرج كل نوع حسب المعيار الذي ينتمي اليه، ومن أهم هذه المعايير نذكر:

#### أولاً: تصنيف المؤسسات ص و م حسب الملكية

وتنقسم المؤسسات ص و م حسب هذا المعيار إلى:<sup>1</sup>

**1- مؤسسات عامة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة.

**2- مؤسسات خاصة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص، شركات أموال...الخ).

**3- مؤسسات مختلطة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص، أي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة.<sup>2</sup>

#### ثانياً: التصنيف حسب المعيار القانوني

وفي هذا المعيار نجد الأنواع التالية:<sup>3</sup>

**1- مؤسسات فردية:** وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة (من أرباح أو خسائر).

<sup>1</sup> حياة براهيم، نبيلة جعيجع، مساهمة المؤسسات ص و م في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص، 10.

<sup>2</sup> عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص، 28.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص، ص، 26-27.

2- مؤسسات الشركات: هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل طرف بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة، وهي تنقسم إلى:

1-2 شركات الأشخاص: تشمل على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة...

2-2 شركات الأموال: كشرركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

3-2 شركات ذات المسؤولية المحدودة: تجمع بين خصائص الشركتين السابقتين، إذ ان هناك من يعتبرها شركات أشخاص لوجود حصص للشركاء وهناك من يعتبرها شركات أموال بسبب المسؤولية المحدودة في رأس مال الشركاء وممتلكات الشركة.

### ثالثا: التصنيف وفق الطبيعة الاقتصادية للنشاط

هناك نوعين من المؤسسات ص و م حسب هذا التصنيف:<sup>1</sup>

- 1- مؤسسات خدمتية: تقوم هذه المؤسسات بتوفير خدمات متنوعة تهدف من خلالها الى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، كمؤسسات البريد مثلا والمؤسسات المالية ومؤسسات الأبحاث العلمية... الخ.
- 2- مؤسسات صناعية: تعمل هذه المؤسسات على جمع المواد الأولية واليد العاملة وادخاله في العملية الانتاجية بما يحقق ذلك انتاج جيد نتيجة الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، قصد اشباع رغبات الأفراد. ومن أنواع هذه المؤسسات نجد: مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب، ومؤسسات الصناعات التحويلية الخفيفة، كمؤسسات الغزل والنسيج.
- 3- مؤسسات فلاحية: وهي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها.

### رابعا: التصنيف حسب طبيعة منجاتها

وتصنف وفق هذا المعيار الى ثلاثة أقسام:<sup>2</sup>

- 1- المؤسسات ص و م المنتجة للسلع الاستهلاكية: يتمثل نشاط المؤسسة ص و م ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية والملابس والنسيج والمنتجات الجلدية والتبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية:

<sup>1</sup> رؤوف عثمانية، مرجع سابق، ص، 35.

<sup>2</sup> سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات ص و م، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص، 12.

- الصناعات الغذائية؛
- الصناعات الفلاحة أو التحويلات الفلاحية؛
- صناعة النسيج والجلد؛
- صناعة الورق بأنواعه.

يركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية على تأقلمها مع المؤسسات ص و م، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الاخرى كصناعة الجلود مثلا تعتمد فيها المؤسسة هنا على استعمال تقنيات انتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

## 2- المؤسسات ص و م المنتجة للسلع الوسيطة: حيث يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات ص و

م المنتجة للسلع التالية:<sup>1</sup>

- الصناعة الميكانيكية والكهربائية؛
- الصناعة الكيماوية والبلاستيكية؛
- صناعة مواد البناء والمحاجر والمناجم.

## 3- المؤسسات ص و م المنتجة لسلع التجهيز: تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا متطورة ويد

عامة مؤهلة اضافة الى رأس مال كبير مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا الأمر لا يتوافق مع الخصائص التي تتميز بها المؤسسات ص و م، الأمر الذي يجعل مجال تدخل هذا النوع من المؤسسات ضعيف لاشتماله على فروع بسيطة فقط خاصة في الدول الصناعية،<sup>2</sup> أما الدول النامية فتتميز بالخصوصية في تصليح وتركيب المعدات البسيطة والآلات خاصة وسائل النقل انطلاقا من قطع الغيار المستورد.<sup>3</sup>

## خامسا: تصنيف المؤسسات ص و م حسب توجهها

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات ص و م حسب هي:

### 1- المؤسسات الحرفية: تتميز المؤسسات ص و م التقليدية أو ذات المهن الحرفية باعتمادها على

أدوات يدوية بسيطة وعدد قليل من التجهيزات في تنفيذ عملها، بالرغم من أنها موجهة لتغطية

<sup>1</sup> يوسف قريشي، مرجع سابق، ص، 30.

<sup>2</sup> Ammar Selami, Petite Moyenne Industrie Et Développement Economique, Entreprise Nationale Du Livre, Alger ,1985, P, 43.

<sup>3</sup> محمد الصالح زويته، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص، 13.

الطلبات اليومية فهي بهذا الشكل إما تقوم بإنتاج المنتجات أو قطع تقليدية لفائدة مؤسسة ص و م أخرى في شكل علاقة تعاقدية تجارية، أو إنتاج خدمات أو صناعة تقليدية فنية أفراد.<sup>1</sup>

2- المؤسسات العائلية: من خلال هذا النوع يقوم أفراد العائلة بإنشاء المؤسسة ص و م وعادة ما يكون مقر إقامتها المنزل، اذ يعتبر أفراد العائلة هنا بمثابة الأيدي العاملة فيها حيث يعملون على إنتاج منتجات تقليدية وبكميات محدودة، أو إنتاج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة،<sup>2</sup> في إطار ما يعرف بـ (المقاوله من الباطن)\*.

3- المؤسسات ص و م المتطورة وشبه المتطورة: تعتمد هذه المؤسسات على الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة المستعملة، سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها وفق مقاييس صناعية حديثة.<sup>3</sup>

سادسا: تصنيف المؤسسات ص و م على أساس أسلوب تنظيم العمل

في هذا التصنيف يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات:<sup>4</sup>

1- المؤسسات غير مصنعية: تعمل هذه المؤسسات بعملية الجمع بين نظام الإنتاج العائلي ونظام الإنتاج الحرفي، بحيث يكون موجه للاستهلاك وبقيادة حرفي واحد، أو مشاركة عدد من الأشخاص الحرفيين.

2- المؤسسات المصنعية: ويجمع هذا النوع بين المؤسسات ص و م والمؤسسات الكبيرة التي تستعمل الطرق والأساليب الحديثة في التسيير والتصنيع، حيث أنها تتميز بتقسيم العمل واتساع الرقعة السوقية لها.

<sup>1</sup> عبد الكريم الطيف، مرجع سابق، ص، 11.

<sup>2</sup> عثمان لخلف، مرجع سابق، ص، 33.

\* المقاوله من الباطن: سيتم التطرق اليها في المطلب الموالي.

<sup>3</sup> رؤوف عثمانية، مرجع سابق، ص، 39.

<sup>4</sup> ليلي لولاشي، مرجع سابق، ص، 52.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية

تعد المؤسسات ص و م عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية، ليس فقط بسبب عددها وتنوعها وانما لتواجدها في جميع المجالات الاقتصادية أيضا، واعتبارها مجالا هاما للتجارب الصناعية ومصدر دائم للتجديد الصناعي والتجاري. ويظهر الدور الذي تلعبه من خلال:

أولاً: مساهمة المؤسسات ص و م في تنمية الصادرات

تلعب المؤسسات ص و م دورًا مؤثرًا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي نتيجة الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، كما تساهم وبصورة مباشرة في زيادة القيمة المضافة والنواتج الداخلي الخام والدخل الوطني لكل بلد.<sup>1</sup> إضافة إلى ضبط ميزان المدفوعات وتوفير العملة الأجنبية من خلال تصديرها لمنتجاتها وبصفة مباشرة.<sup>2</sup> وكمثال على ذلك فمجملة الدول النامية لديها عجز مستمر في ميزانها التجاري، وبالتالي لا بد لهذه الدول أن تقوم بإنتاج السلع حتى تصبح قادرة على المنافسة مع الدول الأخرى، وهنا يظهر دور المؤسسات ص و م من خلال مساهمتها في التخفيف من حدة هذا العجز، فالمؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال لها القدرة على تلبية احتياجات السوق من المنتجات التقليدية التي تكون أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي، أما المؤسسات ص و م التي يعمل بها أكثر من 10 عمال فهي تساهم في زيادة حجم الصادرات عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية بشكل مباشر بأسعار تنافسية في الأسواق الخارجية.<sup>3</sup>

ثانياً: الرفع من مستوى الادخار والاستثمار والقدرة على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية

تسعى المؤسسات ص و م للرفع من مستوى الادخار لديها من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال من الأشخاص القائمين عليها إضافة إلى الهيئات غير الحكومية، ما يدفعها بعد ذلك لتوجيه هذه المدخرات للاستهلاك والاستثمار.<sup>4</sup> إلا أن محدودية رأس المال المتحصل عليه من طرف المؤسسات ص و م يجعلها قادرة على منح الفرصة لأصحاب هذه الأموال بالإشراف المباشر على استثماراتهم.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> فوزي شوق، دراسة تحليلية لواقع المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات ص و م والتنمية المستدامة (واقع وآفاق)، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012، ص، 08.

<sup>2</sup> هالة محمد لبيب عنية، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص، 27.

<sup>3</sup> سليمان ناصر، عواطف حسن، تمويل المؤسسات ص و م بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص، 08.

<sup>4</sup> عبد العزيز جميل مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور المؤسسات ص و م في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص، 33.

<sup>5</sup> عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات ص و م في تحقيق التنمية الاقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص، 10.

لدى المؤسسات ص و م أهمية أخرى تمكنها من التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة من تضخم أو انكماش أو غيرها، فعند زيادة الطلب على السلع فإنها تعمل على الرفع من حجم إنتاجها، والعكس في حالة الركود الاقتصادي.<sup>1</sup>

### ثالثا: مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي

يقع التكامل الاقتصادي غالبا بين المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ص و م، حيث يمنح هذا التكامل المؤسسات ص و م الدعم الذي تحتاجه بغية الرقي بمستواها الاقتصادي، اضافة الى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتوازنة،<sup>2</sup> ويأخذ التكامل صورتين هما:<sup>3</sup>

**1- التكامل المباشر:** ويعني الارتباط أو التعاقد بين المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة على استخدام كل منها لمنتجات الأخرى كعنصر إنتاجي في عملياتها الإنتاجية، وبدوره يتجسد في شكلين اثنين هما:

**1-1 التعاقد من الباطن:** وهو العلاقة التي تقوم بين المصانع الكبيرة والصغيرة والتي بموجبها تستخدم المؤسسات الكبيرة منتج المؤسسات ص و م كعنصر إنتاجي في عملياتها الإنتاجية.

**2-1 التعاقد المسمى بالتصنيع اللاحق:** ويطلق هذا النوع من التعاقد على العلاقة التي بموجبها تستخدم الصناعات الصغيرة منتج الصناعات الكبيرة كعنصر انتاجي.

**2- التكامل الغير مباشر:** يعتمد هذا النوع من التكامل الغير مباشر على التخصص وتقسيم العمل بين المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة دون اية اتفاقات أو عقود بين الطرفين ولكن نتيجة لقوى السوق والرغبة في توفير المنتج بأقل تكلفة ممكنة.

### رابعا: دعم الناتج المحلي وزيادة المنافسة

يتضح الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات ص و م في تحقيق التطور الاقتصادي من خلال تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مرتبط بنسبة توظيف العمالة السائدة في الدولة،<sup>4</sup> حيث تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية بصفة رئيسية، كما أنها تعمل على إنتاج بدائل للواردات من السلع لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> جمال بلخباط، متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في

الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، 635.

<sup>2</sup> ايمن علي عمر، ادارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص، 127.

<sup>3</sup> عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سابق، ص، ص، 55-56.

<sup>4</sup> سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق، ص، ص، 08.

<sup>5</sup> نبيل جواد، مرجع سابق، ص، ص، 94-95.

أما فيما يخص المنافسة التي تقع بين المؤسسات ص و م والمؤسسات الأخرى سواء أكانت مؤسسات صناعية كبيرة أو مؤسسات في نفس المجال، فإنها تسعى الى ترقية منتجاتها وخدماتها المقدمة للأفراد والحد من قدرتها على التحكم في الأسعار،<sup>1</sup> وزيادة حصتها السوقية ومواكبة التطورات العالمية توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.<sup>2</sup> إضافة الى ما سبق هناك العديد من الأهمية الأخرى التي تتمتع بها المؤسسات ص و م من الناحية الاقتصادية نذكر منها:

- تساعد المؤسسات ص و م على زيادة التنمية الإقليمية نظرا لانتشارها الجغرافي الواسع هذا باستخدام الموارد المحلية الأولية الغير مستغلة بما يضاعف من حجم الانتاج لديها؛<sup>3</sup>
- تنويع الانتاج من خلال تعدد مصادر المواد الأولية المستخدمة وسهولة عملية التوزيع نظرا لقدرة المؤسسات ص و م على ملائمة المتغيرات السوقية، وتلبية حاجات الأفراد بكل سهولة وبطرق متنوعة؛<sup>4</sup>

### المطلب الثالث: أهمية المؤسسات ص و م في التنمية الاجتماعية

من المعروف أن للمؤسسات ص و م أهمية اجتماعية تتجسد فيما يلي:

#### أولاً: امتصاص البطالة وتأمين فرص عمل جديدة

تساهم المؤسسات ص و م بصورة كبيرة في توفير فرص عمل للشباب والكوادر الفنية والحرفية المتوسطة (بكلفة استثمارية منخفضة) وذلك لبساطة الفن الانتاجي المستخدم،<sup>5</sup> في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم من مشكلة البطالة، اذ تعتبر قطاع مساهم وبشكل كبير في خلق العمل كونها تركز على العنصر البشري في العملية الانتاجية، وحتى تكون الأهمية أكثر وضوح حسب الحجم في توفير مناصب العمل وجدت العلاقة العكسية بين معدل توفير مناصب العمل من جهة وحجم المؤسسات من جهة أخرى.<sup>6</sup> ورغم صغر حجم المؤسسات ص و م فإنها تفوق المؤسسات الكبيرة في هذا المجال، وبالتالي تكون هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> ماهر حسن المحروق، ايهاب المقابلة، المشروعات ص و م أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت ص و م، عمان، الأردن، 2006، ص، 04.

<sup>2</sup> ماجد عطية، مرجع سابق، ص، 25.

<sup>3</sup> عيسى دراجي، لخضر عدوكة، الدور الاقتصادي للمؤسسات ص و م في التنمية الشاملة، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات ص و م في التنمية المستدامة (واقع وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012، ص، 07.

<sup>4</sup> ميلود برني، دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008، ص، 12.

<sup>5</sup> عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص، 53.

<sup>6</sup> حليلة الحاج علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الادارة المالية، (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص، 22.

<sup>7</sup> فايز جمعة صالح النجار، مرجع سابق، ص، 28.



### ثانيا: المساهمة في التنمية الاقليمية(المحلية)

تحقق المؤسسات ص و م التنمية في المناطق المحلية خاصة نظرا لانتشارها الواسع فيها، مما يخلق نمط متوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في تلك المناطق وتتضح لنا الرؤية من خلال اتباع المؤسسات ص و م لعدة أساليب منها:<sup>1</sup>

- التوسع في منتجاتها من خلال إنتاج أو بيع المنتجات التكميلية؛
  - إنشاء عدة وحدات للإنتاج أو للبيع في المناطق الجغرافية نتيجة تعدد المؤسسات ص و م فيها؛
  - الانتقال من مؤسسة حرفية تقليدية إلى مؤسسة ص و م تعمل في الإنتاج والبيع؛
  - تطبيق كل ما هو جديد من إنتاج، بيع، ممارسة تكنولوجيا جديدة.
- مع وجود هذه الميزة لدى المؤسسات ص و م بعكس المؤسسات الكبيرة الحجم، تجعل منها أكثر مرونة وانسيابية في اختيار أماكن توطنها لما يتوفر لها من مقومات مثل:<sup>2</sup>

- امكانية اعتمادها على قدر ضئيل ومحدود من خدمات البنية الاساسية؛
- القدرة على تسويق منتجاتها في الأسواق المحيطة بها؛
- سهولة الحصول على المواد الخام وكافة مستلزمات الإنتاج من مركز اقامتها.

### ثالثا: تلبية حاجيات المجتمع والعدالة في توزيع الدخل

في الغالب تهدف معظم خطط التنمية الاجتماعية في العادة الى التوزيع العادل لمكاسبها (الدخول) نظرا لوجود عدد كبير من المؤسسات ص و م ذات أحجام متقاربة تنشأ في بيئة تنافسية واحدة وتشغل عدد كبير من العمال، من هنا يكون الاختلاف في هذا النمط بحيث أن المؤسسات الصناعية الكبرى تكون عكس ذلك.<sup>3</sup>

بالإضافة الى ذلك تبرز أيضا أهمية المؤسسات ص و م من خلال تلبية الاحتياجات الاساسية للمجتمع من سلع و خدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار النمط والأسلوب المعيشي له ومحاولة تحسينه قدر الامكان وفقا لقدراته وامكانياته.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يوسف قريشي، مرجع سابق، ص، 33.

<sup>2</sup> عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص، 57.

<sup>3</sup> رايح خوني، ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات ص و م في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002-2003، ص، 36، بتصرف.

<sup>4</sup> أيمن علي عمر، مرجع سابق، ص، 127.

### المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في تنمية المؤسسات ص و م

تسعى معظم الدول الى زيادة نموها الاقتصادي من خلال تشجيع قطاع المؤسسات ص و م الذي يعتبر قطاع فعال ومنتج يعمل على النهوض باقتصاد أي دولة وانفتاحها على الخارج، مما أدى بالدول الى اعطائها الصدارة في جميع استراتيجياتها وخططها التنموية، ما دفع بهذا القطاع الى الرقي والازدهار في فترة وجيزة.

#### المطلب الأول: تجارب الدول النامية للنهوض بالمؤسسات ص و م

عملت العديد من الدول النامية على تشجيع قطاع المؤسسات ص و م لديها بما يساعدها على تطوير اقتصادياتها، ومن بين هذه التجارب نذكر:

##### أولاً: التجربة المصرية

تعتبر مصر من الدول النامية الرائدة والأولى التي تولي اهتماما كبيرا للمؤسسات ص و م، حيث كان أول ظهور لها سنة 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 اكثر من (86) ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أمريكي، منها (45) ألف مشروع، صغير جداً يعرف باسم (مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية) وقد بلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53% من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار.

وعلى هذا الأساس قامت مصر بوضع العديد من الهيئات المساعدة لتطوير المؤسسات ص و م والتي من بينها:

**1- الصندوق الاجتماعي للتنمية:** وقد أولى هذا الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها. فقام الصندوق بدعم إنشاء مشاريع صغيرة لهؤلاء في مجالات عمل مختلفة، كما طرح برنامج (المقاول الصغير) لخريجي الكليات الهندسية في مجال البناء والتشييد وصيانة البنية التحتية مع التخطيط مستقبلا على ما يسمى بحضانات التكنولوجيا وحضانات الأعمال والصناعات المغذية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق، ص، ص، 234-235.

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة برامج تساهم في تفصيل دور الصندوق في دعم الصناعات الصغيرة منها:<sup>1</sup>

- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال، يقوم على تهيئة البيئة المناسبة ومستلزمات قيام النشاط الصناعي والرعاية الفنية؛
- برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة؛
- برنامج مراكز التقنية النوعية في المجالات المختلفة مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيره؛
- برنامج المجمعات والأحياء الصناعية بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي؛
- برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة؛
- برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

وقد صدر في نهاية عام 1999 قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويعمل في جميع المحافظات المصرية لتنمية المشاريع الصغيرة القائمة فعلا وإنشاء مشاريع جديدة للشباب لتأمين فرص عمل لهم وتقديم الخدمات بأسعار رمزية.

### 2- صندوق التنمية المحلية: في عام 1978 تم إنشاء هذا الصندوق قصد بناء وتنمية القرية، وقد

تخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة ذات العائد الاقتصادي في القرية المصرية، ومن أجل ذلك عقد في أكتوبر 1994 المؤتمر الأول للتنمية الريفي والذي أقر البدء في تنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) ويبلغ إجمالي تكاليف البرامج المكلف بها الصندوق في الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2012 ما يقدر بحوالي 161 مليار جنيه، تبلغ مساهمة الدولة فيه 57.5 مليار جنيه أي بنسبة % 35.7، بينما يتوقع أن تبلغ المساهمة الشعبية 62.5 مليار أي بنسبة % 38.8، والمتبقي عن طريق إعانات والمساعدات الدولية.<sup>2</sup>

### 3- الهيئة العامة للتصنيع: تقوم هذه الهيئة قصد دعم وترقية المؤسسات ص و م بما يلي:

- إعداد أدلة إرشادية تبين القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها؛
- إعداد كافة دراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

<sup>1</sup> سليمة رقيبة، تجربة بعض الدول العربية في الصناعات ص و م، متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتنقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، 35.

<sup>2</sup> محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات ص و م في الدول العربية (عرض بعض التجارب)، الملتنقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، 50.

- تقديم الاستشارات الفنية فيما يتعلق باختيار الماكينات والمعدات والتكنولوجيا الملائمة للمشروع؛
  - تقديم كافة الإحصاءات و البيانات المتعلقة باتخاذ القرارات في شأن الاستثمار؛
  - المساهمة في حل المشاكل الإنتاجية التي تواجه هذه المؤسسات؛
  - القيام بكافة الأعمال القانونية الخاصة بتعاقدات المؤسسة من مرحلة إنشائها إلى غاية تشغيلها.
- 4- جمعيات رجال الأعمال:** تساهم هذه الجمعيات في تطوير ترقية المؤسسات ص و م وتحاول ربطها بالمؤسسات الكبيرة ذلك عن طريق تقديم قروض بسعر فائدة منخفض فضلا عن الإرشاد والتوجيه، وهذه الجمعيات موجودة في أغلب المدن، وعلى سبيل المثال قامت جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية بإعداد مشروع لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة منذ عام 1990 إلى غاية 1997 وكان كما يلي:<sup>1</sup>
- قيمة القروض الممنوحة 21334250 جنيها؛
  - عدد القروض الممنوحة 75599 ؛
  - متوسط قيمة القرض الواحد 2820 جنية؛
  - عدد المستفيدين 28542 مستفيد؛
  - عدد مناصب الشغل المحققة 55680 .

### ثانيا: التجربة التونسية

تعد التجربة التونسية من التجارب الهامة والرائدة في مجال المؤسسات ص و م، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تضافرت جهود كثيرة لتنفيذه من أجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة، وتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة بغية توطين العمالة من جهة أخرى، وذلك عبر آليات وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة لمسار هذه المؤسسات من أهمها:<sup>2</sup>

#### 1- انشاء البنك التونسي للتضامن: كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات

الاقتصادية برأس مال مساهم طرحت أسهمه للاكتتاب على الشكل التالي:

- 46 % لدى القطاع الخاص والمواطنين عامة؛

- 54 % بعض المؤسسات الحكومية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، ص، 53-54.

<sup>2</sup> عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص، ص، 177-178.

وهذا في سبيل معالجة اشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة مثل أصحاب المهن والحرف وحاملي الشهادات بغية ادماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

2- احداث الصندوق الوطني للتشغيل: والذي تتمثل مهمته في تكوين (تدريب وتأهيل) الراغبين في انشاء

مشاريعهم الخاصة من خلال تمويل الصندوق للدورات التدريبية الموجهة لفائدة أصحاب المشاريع.

3- انشاء الصندوق الوطني لضمان الاقراض: مهمته ضمان الأشخاص الغير قادرين على تأمين

ضمانات لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.

4- انشاء حاضنات المشاريع: التي بدورها تقوم باستضافة أصحاب المشاريع الصغيرة لمساعدتهم في

تأمين المستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها، وهذا لتمكينهم من استمرارية مشاريعهم بعد انتهاء الفترة المحددة.

5- الاعتماد على جهات ذات مستوى عال في المجتمع المدني: سواء كانوا أفراد لهم سمعتهم الاجتماعية

الجيدة أو لجان استشارية معتمدة أو جمعيات أهلية مهمته المساندة والدعم في تنفيذ المشاريع.

6- تقديم الخدمات التسويقية: والمتمثلة في اقامة المعارض السنوية من قبل البنك التونسي للتضامن من

أجل عرض منتجات المؤسسات ص و م الممولة من طرفه وبصورة مجانية، حيث يتحمل على عاتقه كافة التكاليف.

7- اعتماد نظام وشبكة معلوماتية متطورة: تساعد على اتخاذ القرارات وتبسط عملية الاقراض بغية

الحصول على أفضل النتائج بأقل أخطاء.

8- انشاء بنك تمويل المؤسسات ص و م: من أجل دعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشاريع

المرتبطة بمجال الطاقة، وتلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقف ما يقدمه البنك التونسي

للتضامن.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من الدعم والمساندة الكبيرين اللذين يحيطان بالتجربة الا أن النتائج ذات كمية ونوعية

متواضعة اذا ما قيست بما قدم لها، وهذا لضعف المتابعة والمراقبة وضعف المعايير المتبناة عند انشاء

المشاريع.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 179.

ثالثا: التجربة الهندية في مجال المؤسسات ص و م

يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تساهم بنسبة 35 % من حجم المنتجات الهندية، ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 11.3 % سنويا وهو معدل يتجاوز بكثير ما يحققه قطاع الصناعات الثقيلة. يبلغ عدد العمال في قطاع الصناعات ص و م حوالي 17 مليون عامل ينتجون ما يعادل 107 مليارات دولار، وهو ما يعادل نسبة 10% من إجمالي الناتج الوطني الهندي.

إن النظرة الإجمالية المسبقة لواقع الصناعات ص و م في الهند تكشف منذ اللحظة الأولى أن هذا النجاح لم يأت من فراغ، بل استند إلى مجموعة من العوامل التاريخية والطبيعية، إضافة إلى الإمكانيات البشرية وحسن إدارة الموارد والتخطيط، وما يلاحظ في الهند هو الاستقرار على تحديد المؤسسات ص و م على حجم الاستثمارات فيها وليس إلى عدد العمال، حيث أن المؤسسات المتوسطة في الهند هي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار بينما المؤسسات الصغيرة هي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار.<sup>1</sup>

يحتل قطاع المؤسسات ص و م أهمية كبيرة في الدولة الهندية لقدرته على توفير مناصب عمل وتنوع الصناعات وتشجيع العمل الحر وتنوع المنتجات.... الخ. ولعل أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند والتي تفتقر إلى الموارد المالية إضافة إلى عدد السكان الكبير، من حيث كونها كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير. ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات التي تظهر الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة ونسب مشاركتها في تنمية الاقتصاد الهندي. ومن أشكال الدعم الحكومي الذي قدمته الدولة الهندية للمؤسسات ص و م نجد:<sup>2</sup>

- **الحماية:** حيث تتولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات ص و م، حيث تضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها.
- **التمويل:** حيث يسمح لتلك المؤسسات الحصول على قروض ائتمان بنسب فوائد منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبأجال مختلفة.
- توفير البيئة الأساسية ومن ذلك التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا وإقامة المجمعات الصناعية، فضلا عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض،

<sup>1</sup> محمد راتول، وهيبه بن داودية، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات ص و م، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، ص، 175-176.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 176.

ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

- السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

وعلى هذا الغرار وكباقي الدول النامية الأخرى قامت الهند بوضع هيئات لدعم وتنمية المؤسسات ص و م حتى تساعدها على تطوير اقتصادها، حيث تعمل تلك الهيئات تحت قيادة وتنسيق وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية ومن أهم تلك الهيئات:<sup>1</sup>

### 1- وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية: نظرا لأهمية الصناعات الصغيرة في الهند

قامت هذه الأخيرة بإنشاء وزارة خاصة تعمل على دعم الصناعات ص و م والتنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع ومن أهم أهداف هذه الوزارة إعادة تأهيل ومساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل، تحديث الشركات الصغيرة ومساعدتها على تسويق منتجاتها محليا ودوليا.

### 2- وضع جهاز خاص داعم: حيث تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز

خاص يسمى (إدارة الصناعات الصغيرة و الريفية)، وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز أيضا بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات ص و م خاصة وأن المنتجات لم تعد تقتصر على السلع الصغيرة فقط بل شملت أيضا السلع الأساسية والتكنولوجية المتطورة.

### 3- الهيئة القومية للصناعات الصغيرة: أنشأت هذه الهيئة سنة 1955 لمساعدة وتنمية الصناعات ص و م

من خلال مشروعات تابعة للقطاع العام وتقديم خدماتها للمؤسسات ص و م منها توفير الآلات المنتجة محليا والمستوردة باتباع نظام الشراء التاجيري والحصول على طلبات حكومية....الخ.<sup>2</sup>

### 4- توفير المؤسسات القاعدية: تقوم الحكومة الهندية أيضا بتوفير البنى الأساسية للمؤسسات الصغيرة من

خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية. وفي هذا الصدد

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 176.

<sup>2</sup> فتحي السيد عبده، سيد أحمد، مرجع سابق، ص، 165.

تقرر مؤخرًا إنشاء مجمع صناعي ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى 1.250 مليار دولار يضم 50 معهدًا فرعيًا للصناعات الصغيرة، وتتحمل تكاليفه الحكومة بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة والبنوك التعاونية الإقليمية. ويتضح جليًا من سياسة الحكومة في هذا المجال عدم تحديد مواقع بعينها للصناعات الصغيرة، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإعفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.<sup>1</sup>

5- إقامة مكاتب لتنمية الصادرات بتحديد الطلبات الخارجية حتى يكون أصحاب المؤسسات ص و م علم بها، إضافة إلى إنشاء بنك الصادرات والواردات لإقراض الصناعات التي تقوم على التصدير، وتقديم تسهيلات ائتمانية ومساعدات كدعم أنواع معينة من الصادرات.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال دعم وتنمية المؤسسات ص و م

الدول المتقدمة وكمثيلتها من الدول النامية أولت الاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات ص و م حيث أصبح هذا القطاع يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد هذه الدول، إذ يعتبر مصدرًا لتنمية الدخل وخلق فرص عمل جديدة مما دفع بالدول المتقدمة لوضع استراتيجيات وبرامج تدعم هذه المؤسسات وترفع من مستواها وزيادة ربحيتها.

#### أولاً: التجربة اليابانية في مجال المؤسسات ص و م

باعتبار اليابان قوة اقتصادية ضخمة بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة، باعتبار المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجمع للمؤسسات الصغيرة التي تتكامل أفقياً ورأسياً أمامياً وخلفياً، مكونه فيما بينها مؤسسات صناعية ضخمة، وتمثل المؤسسات ص و م حوالي 99.7% من عدد المؤسسات و هي تشغل حوالي 70% من اليد العاملة، فهي تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية.<sup>3</sup> إضافة إلى المساهمة في صادرات القطاع الصناعي بنسبة 51.8%.<sup>4</sup>

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات ص و م في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات ص و م، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات ص و م على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ومحاولة تطويرها وتنميتها.

<sup>1</sup> محمد راتول، وهيبه بن داودية، مرجع سابق، ص، ص، 176-177.

<sup>2</sup> فتحي السيد عبده، سيد أحمد، مرجع سابق، ص، 168.

<sup>3</sup> محمد راتول، وهيبه بن داودية، مرجع سابق، ص، 177.

<sup>4</sup> هالة محمد لبيب عنية، مرجع سابق، ص، 240.



وقد تم اصدار عدة قوانين تخدم تنمية وتطوير المؤسسات ص و م، وقد مس ذلك جانب الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات ص و م عن طريق رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات ومساعدتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها وتحديث مالها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المؤسسات والعمال.

كما أن المؤسسات ص و م تعمل من خلال أطر مؤسسية تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية وذلك من خلال هيئة تنمية المنشآت الصغيرة سنة 1948 التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة وهي الجهة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية اللازمة لترقية وتطوير المؤسسات ص و م في اليابان، وعليه نسلط الضوء على البرامج والسياسات التي تقدمها الحكومة اليابانية والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة:

### 1- برنامج التعاقد من الباطن: أولت اليابان اهتمامها بهذا البرنامج منذ الحرب العالمية الثانية وهذا لعدم

استيراد بعض مستلزمات الانتاج، هذا ما أدى بالمؤسسات ص و م بإنتاج ما منع استيراده، اضافة الى حث المؤسسات الكبيرة على التنازل للمؤسسات ص و م على مهمة القيام بجزء هام في العملية الانتاجية فأصبحت تمثل سنة 1987 نحو 75% من الصناعات الصغيرة.<sup>1</sup>

### 2- في مجال التمويل: حيث تتعدد مصادر تمويل هذا النوع من المؤسسات ويمكن ذكر ما يلي:<sup>2</sup>

#### 1-2 البنوك التجارية: وهي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات ص و م.

#### 2-2 هيئات التمويل الحكومية: وهي تمنح القروض لهذا النوع من المؤسسات ولديها فروع منتشرة في

مختلف مناطق البلاد، منها وكالة المشروعات الصغيرة وبنك تمويل المشروعات الصغيرة، اضافة الى مؤسسات تمويلية مخصصة أخرى لخدمة المشروعات ص و م منها هيئة التمويل الشعبية، هيئة تمويل الصناعات، البنك المركزي للجمعيات التعاونية التجارية والصناعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فتحي السيد عبده، السيد أحمد، مرجع سابق، ص، 160.

<sup>2</sup> جاسر عبد الرزاق النسور، المنشآت الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، 05.

<sup>3</sup> فتحي السيد عبده، السيد أحمد، مرجع سابق، ص، 160.

3- مجال الدعم الفني: حيث يوجد نظام خاص بالدعم الفني للمؤسسات ص و م يقدم الخدمات

الإرشادية وتشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات ص و م اليابانية، حيث يتم الرد من خلالها على الاستفسارات، وتذليل الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات، إضافة إلى دراسة توطين المؤسسات وتقديم الإرشادات الخاصة لها.<sup>1</sup>

4- مجال التدريب: حيث تم إنشاء معهد خاص تناط به تنفيذ برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات ص و م من مهامه تدريب المديرين إضافة إلى التدريب الفني حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العمل.<sup>2</sup>

5- التسيير والتسويق: حيث هناك برامج إدارية تهدف إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات التسيير بها وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل، يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المؤسسات ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وفي إطار التسويق تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها من المؤسسات ص و م كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.

6- سياسة الإعفاء من الضرائب: تستعمل اليابان إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب وذلك لتشجيع المؤسسات ص و م ومن ذلك:<sup>3</sup>

- الإعفاء من ضريبة العمل؛
- الإعفاء من ضريبة العقارات؛
- تخفيضات على ضريبة الدخل؛
- تخفيض الضرائب على الأرباح الغير موزعة؛
- نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في ادخال تكنولوجيا حديثة في المؤسسات ص و م؛
- نظام ضريبي يشجع على إقامة المؤسسات ص و م في المناطق النائية.

<sup>1</sup> جاسر عبد الرزاق النسور، مرجع سابق، ص، 07.

<sup>2</sup> محمد راتول، وهيبة داودية، مرجع سابق، ص، 177.

<sup>3</sup> محمد راتول، وهيبة داودية، مرجع سابق، ص، 178.

7- نظام الحماية من الإفلاس: والذي يعتبر إحدى السياسات الموجهة لتشجيع وتنمية المؤسسات ص و م. حيث تقوم بتطبيق هذا النظام مؤسسات مالية وتأمينية تعمل على تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات تمكن المؤسسة ص و م الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمتها بقسط تأميني يدفع شهرياً تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات ص و م اليابانية وبسداد ديون المشروع الصغير المتعثر قبل المؤسسات ص و م الأخرى التي يتعامل معها ، حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مشروعات أخرى.<sup>1</sup> إضافة الى انشاء مكاتب على المستوى القومي تضم نخبة من المتخصصين لتقديم نصائح وتوجيهات للمشروعات المهتدة بالإفلاس وفي بعض الأحيان تقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة لها.

### ثانياً: التجربة الايطالية

يعتبر النموذج الصناعي الايطالي أحد النماذج الناجحة عالمياً والتميز بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات ص و م والمتأصلة في المجتمع الايطالي، والذي يعتبر سر نجاح النظام الصناعي الايطالي. وتعرف المؤسسات ص و م في ايطاليا على أنها "مجموعة متخصصة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتج معين، بحيث يتم التعاون والتنسيق بين الشركات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة"، فتكتمل الشركات بعضها البعض حيث تعمل على تقسيم مراحل الانتاج فيما بينها، لسهولة وسرعة انجاز العمل. وهناك عدة أسباب أدت الى نجاح تجربة المؤسسات ص و م الايطالية نذكر منها:<sup>2</sup>

- عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة كيان مستقل، ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض؛
- وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الانتاج الى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسؤولة عن واحدة منها. ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره؛
- تتميز السياسات التي تهدف الى تنمية وتطوير المؤسسات ص و م بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة الى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

<sup>1</sup> هالة محمد لبيب عنية، مرجع سابق، ص، 242.

<sup>2</sup> محمد راتول، وهيبه داودية، مرجع سابق، ص، 173.

تدعم السياسات والقوانين الإيطالية، منذ مطلع تسعينات القرن الماضي المؤسسات ص و م عن طريق سلسلة من الحوافز والمنتجات المالية، سواء كانت هذه الاجراءات مباشرة أو غير مباشرة، حيث تعتبر المؤسسات ص و م بمثابة العمود الفقري لاقتصاد ايطاليا، ففي عام 1997 كان يعمل في المؤسسات الصناعية الصغيرة الحجم 73.6 في المائة من السكان، بما في ذلك أصحاب المهن الحرة، وتتميز بنية المؤسسات الإيطالية ص و م بكونها مجتمعات ذات مراكز قطاعية وجغرافية ومراكز احياء صناعية، ومنظمات تتميز بكفاءة جماعية تساعد على تفعيل التعاون فيما بينها. وقد اهتمت السياسات الحكومية بإيجاد خدمات دعم جديرة بالثقة في تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات ص و م تدعم دورها في الاقتصاد مواجهة تداعيات العولمة. ولاستفادة المؤسسات ص و م الإيطالية من هذه السياسات قامت الحكومة بإنشاء العديد من الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات وبمشاركة بعض الوزارات وهي:

**1-وزارة الصناعة: المسؤولة عن مبادرات الحكومة المركزية الرامية الى تطوير الأنشطة الاقتصادية في**

قطاع الصناعة، لا سيما القوانين والمراسيم والتعليمات؛

**2-وزارة الجامعات والبحث العلمي والتكنولوجي: المسؤولة عن قوانين وحوافز البحث والتنمية؛**

**3-وزارة التجارة الخارجية: وهدفها الرئيسي تعزيز المعلومات عن تجمع شركات التصدير وتمويله، وبرامج**

التأمين وضماناته بالإضافة الى القروض الخاصة بشركات التصدير في جنوب ايطاليا.

إضافة الى ذلك هناك مؤسستان عامتان تقدمان الدعم المالي لمؤسسات الأعمال هما:

- **مؤسسة (midkridito santali):** التي أنشأت عام 1956 كمؤسسة للتمويل المتوسط الأجل، تستهدف

تعزيز المؤسسات الصناعية ص و م وتمييتها وتوجيهها وجهة تصدير. وكانت ملكا لوزارة الخزانة.

- **المنشأة المالية لتنمية و تعزيز المؤسسات الإيطالية خارج البلاد:** والغاية من انشاء هذه المؤسسة دعم

أصحاب مشاريع الأعمال في مجال الصادرات والاستثمارات الخارجية.

أما المؤسسات شبه الرسمية التي تقدم المساعدة منها:<sup>1</sup>

- **معهد التطوير الصناعي:** والذي يساعد المؤسسات الصغيرة فنيا، أي بتزويدها بمعلومات حول الحوافز

المالية.

- **المعهد الوطني للتجارة الخارجية:** وهو يشجع تدويل التجارة والاستثمارات.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 174.

اضافة الى ذلك هناك النقابات المهنية التي تقوم هي الأخرى بدور أساسي في دعم المؤسسات الصغيرة، من بينها:

- مؤسسة ( confindustria ) وهي أكبر المنظمات في ايطاليا؛
- الاتحاد الايطالي للمؤسسات ص و م،
- منظمة ( federconfidi ).

يضاف الى ذلك:

- غرفة التجارة؛
- اتحاد الغرف وهدفه تقديم خدمات شاملة للمؤسسات الصغيرة، ولا سيما الخدمات الادارية والاعلامية والمساعدة والترويج.
- منظمة (sviluppo Italia)، وهي وكالة تنمية هدفها ادارة وتعزيز الاستثمارات والحوافز.

على الرغم من انشاء العديد من المؤسسات والهيئات التي تدعم المؤسسات ص و م الايطالية، هناك سياسات وحوافز تشريعية أخرى من شأنها ترقية وتطوير المؤسسات ص و م من بينها:

### 1- تشريعات حاكمة للتمويل الوطني للمؤسسات ص و م: وتشمل:<sup>1</sup>

- القانون 317-91 والذي يعمل على توفير الدعم اللازم للمؤسسات ص و م من أجل الاستثمار في الأنشطة التي تهدف الى تحسين الانتاجية ونقل التكنولوجيا، البحث عن أنشطة جديدة واتباع المعايير الخاصة بالجودة، والقانون 857-49 والذي يوفر تمويل خاص للمؤسسات ص و م من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالات التعرض للأزمات، بالإضافة الى تحفيز الأفراد الذين تم تسريحهم من أعمالهم للاستثمار في مشروع مستقل؛
- القانون 68-44 والذي يدعم رجال الأعمال.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، ص، 174-175.

2- القوانين الرئيسية التي تقوم بدعم البحث العلمي في مجال المؤسسات ص و م: ومن أمثلة ذلك:

- القانون 64-89 أنشئ من أجل نقل المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي للمؤسسات ص و م، بحيث لا تكون قاصرة على الشركات الكبرى؛
- القانون 51-317 الذي يتيح للحكومة أن تقدم تسهيلات مالية للمؤسسات ص و م والتي تستثمر في الأعمال الابتكارية والمشاريع البحثية.

3- القوانين التي تقدم حوافز من أجل دعم الانتاج:

- القانون 65-1329 الذي يعمل على تسهيل شراء وتأجير المعدات والماكينات التي تقوم بالإنتاج؛
- القانون 8-597 الذي يعمل على اعطاء الدعم المالي للشركات التي تستثمر جزء من رأس المال في تحسين التكنولوجيا المستخدمة بالإضافة الى المحافظة على البيئة.

4- القوانين التي تعمل كحوافز للتجارة الخارجية والبروز الى العالمية:<sup>1</sup>

- القانون 83-1989 الذي يدعم المؤسسات ص و م ذات الأنشطة التصديرية؛
- القانون 90-304 الذي يقدم تسهيلات مالية من أجل المشاركة في الأسواق العالمية؛
- القانون 90-100 الذي يعمل على تسهيل القروض التي تحصل عليها المؤسسات ص و م من أجل تمويل المخاطر.

الملاحظ من هذه القوانين انها ألمت بمختلف جوانب المؤسسات ص و م المادية والمعنوية هذا لتسهيل التطوير والبحث في مجال أنشطتها، الأمر الذي شكل البيئة الأساسية الخصبة التي شجعت على نمو هذا القطاع ليصبح رائدا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ايطاليا.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 175.

لقد عملنا في هذا الفصل على اعطاء رؤية عامة عن المؤسسات ص و م، حيث تبين لنا أن هناك فرق واضح وشاسع في اعطاء وتحديد تعريف موحد للمؤسسات ص و م اذ يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع الى آخر نظرا لوجود عدة عوامل تصعب على الباحثين تحديد هذا التعريف، بالرغم من استنادهم الى عدة معايير (عدد العمال، رقم الاعمال....)، ومع ذلك فإنها تبقى العامل الاوّل والمهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب عمل ومساهمتها بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المحلية. هذا لما تتميز به من خصائص متنوعة تساعد على التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية بخلاف المؤسسات الكبيرة.

ويمكن أن نلاحظ من خلال تتبعنا لمسار المؤسسات ص و م في كافة دول العالم بأنها في تطور مستمر من حيث عددها واحتلالها عن طريق تنوع أنشطتها لمعظم القطاعات الاقتصادية والتشريعات والقوانين المنظمة والمرافقة لها، هذا وان دل فإنما يدل على إدراك جميع الدول لأهمية هذه المؤسسات والسعي وراء ترقيتها وتأهيلها من خلال توفير الجو والبيئة المناسبة. لذا سنحاول تسليط الضوء في الفصل الموالي على حالة الجزائر من خلال ما توفره من مناخ استثماري لمثل هذه المؤسسات.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

تمهيد:

تسعى الدولة الجزائرية وكباقي دول العالم الى تحسين مناخها الاستثماري محاولة بذلك زيادة النمو الاقتصادي بصورة مستمرة، ما يجعلها تعمل على تنشيط كافة القطاعات الاقتصادية لديها وتوفير البيئة الملائمة لها. حيث يعتبر مجال المؤسسات ص و م مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي في الدولة الجزائرية، حيث أولت هذه الأخيرة - خاصة في السنوات الأخيرة- كل الاهتمام بهذا القطاع الذي يتسم بالانتشار السريع والمرونة العالية.

وفي هذا الإطار تحاول الجزائر وضع إجراءات لدعم وتطوير وترقية المؤسسات ص و م، العمومية منها والخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا تحت سقف مناخ استثماري ملائم ونشط يعمل على تعزيز قدرة هذه المؤسسات على تقديم أكبر عائد ممكن.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطبيقي الوقوف أمام المناخ الاستثماري الذي وفرته الدولة الجزائرية للمؤسسات ص و م ومدى تأثيرها بالمحيط الذي تنشط فيه، محاولين بذلك إعطاء الإحصائيات اللازمة خلال الفترة المدروسة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تشخيص المناخ الاستثماري في الجزائر

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث: معوقات تنمية المؤسسات ص و م في الجزائر والحلول المقترحة لها



## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

### المبحث الأول: تشخيص المناخ الاستثماري في الجزائر

تحتاج المؤسسات الجزائرية بقطاعيها العام والخاص الى وجود مناخ استثماري يتلائم مع أنشطتها الاقتصادية حيث يوفر لها المناخ الاستثماري الاستمرارية والتطور، وهو ما سنتطرق اليه في هذا المبحث من خلال تشخيص المناخ الاستثماري الذي توفره الجزائر لقطاع المؤسسات ص و م بجميع مقوماته القانونية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

#### المطلب الأول: المحيط القانوني

تسعى الدولة الجزائرية الى تحسين المحيط القانوني المتعلق بالاستثمار والمؤسسات ص و م، حيث قامت بإصدار العديد من القوانين التي من شأنها تسهيل العملية الاستثمارية وبالتالي زيادة التنمية، وعلى هذا الاساس سنقوم بعرض أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار الموضوعة من طرف الدولة والمتمثلة فيما يلي:

#### أولاً: قانون النقد والقرض (90-10)

طبقت الجزائر مجموعة من الاصلاحات ابتداء من سنة 1990 تتخللها اصدار جملة من القوانين والتي تعمل على تهيئة الاطار العام لخصوصية المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الاداري للاقتصاد الوطني، ومن هنا جاء قانون (90-10) المؤرخ في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، حيث شمل العديد من الاصلاحات في مجال التسيير المالي والقرض والاستثمار.<sup>1</sup> ويعتبر هذا القانون بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فبرز بذلك مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق تنمية اقتصادية إذ أصبحت المؤسسات الجزائرية العمومية منها او الخاصة تلقى نفس المعاملة بعد إلغاء الاحتكار وتحرير التجارة الخارجية. ولمواصلة مسار الاصلاحات تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والتي كانت تهدف في مجملها الى التوجه بالاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح، لذا تعد منعرجا هاما في تطوير قطاع المؤسسات ص و م.

<sup>1</sup> قانون 90-10، المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، ص، 08.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1993

جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 في المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/05 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات لإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار،<sup>1</sup> وإتاحة المساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب، وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات....الخ.<sup>2</sup> حيث منح هذا القانون امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات ص و م وذلك بالسماح لها بالاستثمار الواسع في شتى المجالات نظرا لدورها الفعال في تحريك دواليب الاقتصاد.

اعتبر هذا القانون المحرك الأول لإرادة الدولة على اتباع منهج الانفتاح على الأسواق، ومنح سياسة جديدة لترقية الاستثمار، وقام بإلغاء كل القوانين المخالفة له كما جاء في نص المادة 49 منه.<sup>3</sup>

إضافة الى ما سبق هناك عدة محاور أخرى جاء بها قانون 1993 وهي كما يلي:

- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر تقديم تخفيضات جبائية وشبه جبائية حيث ينص القانون على حوافز وتشجيعات وإعفاءات عامة، بالإضافة إلى حوافز خاصة تمنح للاستثمارات التي تنشأ في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها؛
- تخلى قانون ترقية الاستثمار عن آلية الاعتماد المسبق واستبدلها بآلية التصريح المسبق؛
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها ودعمها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد،<sup>4</sup> وقد تم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها فضلا عن الصلاحيات المنصوص عليها في هذا المرسوم عن طريق التنظيم لاحقا في شكل مرسوم تنفيذي، ويتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي 94/319 المؤرخ في 1994/06/17.

وانشاء هذه الوكالة هو اهم ما جاء به قانون ترقية الاستثمار لدعم المؤسسات ص و م باعتبارها من أول الهيئات الحكومية الداعمة للاستثمار في هذا القطاع.

<sup>1</sup> شبيبي عبد الرحيم، شكوى محمد، مرجع سابق، ص، 06.

<sup>2</sup> صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات ص و م في الوطن العربي (الاشكالات وآفاق التنمية)، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، من 18 الى 22 جانفي 2004، ص، ص، 172-173.

<sup>3</sup> Assala Khalil, PME en Algérie ( de la création a la mondialisation), 8 éme congrés international francophone en ( entrepreneurship et PME), hantécole de gestion ( HEG) fridourg suisse, le 26-28 october 2006, p, 02.

<sup>4</sup> المادة 07 فقرة 01 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 05 اكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص، 05.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

### ثالثا: قانون تطوير الاستثمار

بعد ان تبين عجز المرسوم التشريعي 93-12 عن تحريك عجلة الاستثمار، قررت السلطات الجزائرية إصدار قانون جديد يتمثل في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث استبدل هذا القانون فكرة ترقية الاستثمار بتطوير الاستثمار، وهذا الاستبدال يحمل في طياته أكثر من دلالة فمن جهة يضيف على العمل الاستثماري الطابع الايجابي من خلال منحه الحرية التامة في النشاط، ومن جهة أخرى يكرس انسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي بحيث تتخلى عن الدور المنتج لتتفرغ للدور المحفز بكل ما تحمله من أجهزة و ضمانات.<sup>1</sup>

ولقد حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذا الاستثمارات التي تستفيد من الامتيازات الخاصة بالمستثمرين المحليين والأجانب. ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين لاستثمار هما:

- المجلس الوطني للاستثمار:<sup>2</sup> والذي يعتبر خلاصة لتفكير معمق حول كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالاستثمار؛<sup>3</sup>
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:<sup>4</sup> وهي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار المستحدثة بموجب القانون الصادر سنة 1993، وتعتبر من أهم الهيئات الساهرة على دعم وتنمية المؤسسات ص و م.

### رابعا: القانون رقم (01-18)

جاء قانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 للمساهمة في القانون المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م في وضع سياسة تنموية جديدة تعتمد على معايير وآليات حديثة تهدف إلى دعم ومساعدة مختلف النشاطات الاقتصادية من أجل تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات، حيث تم من خلال هذا القانون تعريف المؤسسة ص و م والذي يعتبر أول تعريف رسمي لها.

<sup>1</sup> الجيلالي عجة، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار (الأنشطة العادية وقطاع المحروقات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص، 653.  
<sup>2</sup> المادة 18 من الأمر 03/01، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص، 05.  
<sup>3</sup> الجيلالي عجة، مرجع سابق، ص، 682.  
<sup>4</sup> المادة 06 من الأمر 03/01، مرجع سابق، ص، 05.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

ويعد هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات ص و م الجزائرية حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وترقيتها ويهدف هذا القانون من خلال ذلك إلى:<sup>1</sup>

- إنعاش النمو الاقتصادي؛
- إدراج تطوير المؤسسات ص و م ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات ص و م؛
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات ص و م؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات ص و م وتحسين أدائها؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية فعالة ومكيفة للمؤسسات ص و م؛
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتنمية المؤسسات ص و م؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية التي تعمل على تشجيع الإبداع والتجديد؛
- تسهيل حصول المؤسسات ص و م على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها وتحسين الإجراءات البنكية في معالجة ملفات تمويلها؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي يضمن للمؤسسات ص و م الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم بالإضافة إلى ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها.

### خامسا: قانون رقم (06-08)

جاء القانون رقم 06-08 المؤرخ في 19 جويلية 2006 ليتمم ويعدل بعض الأحكام المتعلقة بالقانون رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار ليمنح العديد من المزايا للاستثمارات كما جاء في المادة رقم 02 منه، وانجاز المشاريع الاستثمارية في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، هذا كله في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تسهر على متابعة المشاريع الاستثمارية من كل

<sup>1</sup> نهلة بو البردعة، الإطار القانوني لدعم المؤسسات ص و م في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، (غير منشورة)، قسم القانون العام فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص، 13.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

الجوانب حيث منح هذا القانون العديد من الاعفاءات والمميزات للاستثمارات والتي جاءت موضحة في المادة رقم 07 والمادة 11 من هذا القانون واللذان ينصان على:<sup>1</sup>

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع والمواد الاولية المستورد من الخارج؛
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية والتي تدخل مباشرة في الاستثمار؛
- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية التي تعوض كل المقتنيات العقارية التي ساهمت في انجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الاعفاء من الضرائب والاقطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.<sup>2</sup>

وفي نفس السنة جاء مرسوم تنفيذي آخر بتاريخ 11 أكتوبر 2006 والذي بموجبه تم تحديد صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، على النحو التالي:<sup>3</sup>

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري، تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة"، اذ تتولى الوكالة العديد من المهام التي من شأنها أن تضبط الاستثمارات وكيفية قيامها والسهر على نجاحها كما يلي:

- مهمة الاعلام والتي تتمثل في وضع أجهزة اعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعلومات الاقتصادية اللازمة للقيام بمشاريعهم الاستثمارية؛
- تحديد كل العراقيل والصعوبات التي تعيق انجاز المشاريع واقتراح التدابير والحلول لمعالجتها تحت وصاية الوزير طبعا؛
- التفاوض حول الامتيازات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية ضمن الاطار المحدد في التشريع والمعمول به.

<sup>1</sup> المادة 07 من القانون رقم 08-06 المؤرخ في 19 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص، 18.

<sup>2</sup> المادة 11 من القانون رقم 08-06 المؤرخ في 19 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص، 19.

<sup>3</sup> المرسوم التنفيذي المؤرخ في 11 أكتوبر 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص، 14.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

سادسا: المرسوم التنفيذي رقم (08-98)

صدر هذا المرسوم التنفيذي بتاريخ 24 مارس 2008 والمتعلق بكيفية التصريح بالاستثمار لدى جميع المؤسسات الجزائرية سواء منها الخاصة أو العامة، ويعد التصريح هنا كإجراء شكلي يبدي من خلاله المستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي رغبته في انجاز استثمار معين في نشاط اقتصادي لإنتاج سلع وخدمات. وهذا قصد الحصول على مزايا تساعد في القيام بمشروعه الاستثماري والمقدمة - كما سبق الذكر - من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. كما يمكن لصاحب المشروع (شخص كان أو مؤسسة) ان يتقدم بطلب الحصول على مزايا معينة تخص السلع والخدمات التي سيقدمها بعد انجاز مشروعه، اضافة قائمة بالسلع المستعملة في المشروع.

كل هذه القوانين والمراسيم التنفيذية الموضوعية من طرف الدولة الجزائرية تعمل على خلق البيئة أو المناخ المناسب الذي يسهل على المستثمرين سواء المحليين منهم أو الأجانب القيام بعملية الاستثمار وزيادة التوسع في الأنشطة الاستثمارية في كل القطاعات وذلك للرفع من مستوى الانتاج وبالتالي رفع معدلات التنمية الاقتصادية للدولة.

### المطلب الثاني: المحيط الاقتصادي

يهتم المحيط الاقتصادي للمناخ الاستثماري للجزائر بكل ما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلية التي من شأنها أن ترفع من مستوى الدولة على الصعيد المحلي أو الأجنبي، وهذا ما تحاول أن توضحه لنا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من خلال تقريرها السنوي حول المناخ الاستثماري للدول العربية. لذا سنحاول تشخيص المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر في الفترة من 2001 الى غاية 2010 وفق ما أعلنته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وكما هو مبين في الجدول التالي:

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

جدول رقم (3-1): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2001-2010)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر السياسة المالية (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	معدل التضخم (عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار)	أسعار الصرف
2001	03%	0,6%	(11,7) %	3,3%	77,3 دج
2004	5,2%	6,9%	(13,10) %	3,6%	72,50 دج
2005	5,3%	(14,2) %	(21,30) %	1,64%	72,61 دج
2006	2,7%	8,45%	(25,30) %	2,53%	72,65 دج
2007	3,10%	(11,80) %	(18,70) %	3,5%	69,36 دج
2008	3%	(11,40) %	(23,20) %	4,40%	64,58 دج
2009	2,30%	(8,40) %	0,35%	5,70%	72,52 دج
2010	3,3%	(2,7) %	9,4%	4,30%	74,39 دج

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، للفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2010.

يوضح الجدول أعلاه بأن مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر عرف تذبذبا ملحوظا، اذ كان سنة 2001 يقدر بـ 03%، ليصل بعد ذلك سنى 2005 الى 5,3% ثم انخفض بعد ذلك في السنة التي تليها ليصبح في حدود 2,7% ليواصل بعدها في الارتفاع النسبي بمعدل 3,3% سنة 2010.

أما فيما يخص معدل التضخم خلال الفترة المدروسة فانه قدر بـ 3,3% سنة 2001 ليعرف تراجع كبير الى غاية 2005 حيث سجلت بها معدل 1,64%، ومن سنة 2006 الى غاية 2009 عرف هذا المعدل ارتفاع

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

كبير ليصل حدود 06% خلال سنة 2009، ومقارنة بالسنة التي تليها فقد عرف مؤشر معدل التضخم تراجع نسبي حيث قدر خلال 2010 بـ 4,30%.

من الملاحظ أن أسعار الصرف الجزائرية شهدت ارتفاع لا بأس به (أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية)، اذ كانت تقدر قيمة الدولار الواحد بـ 77,3 دج خلال سنة 2001 لتصل بعدها سنة 2009 قيمة الدولار الواحد مقابل الدينار الجزائري الى 72,52 دج، لتعرف سنة 2010 ارتفاع ضئيل يقدر بـ 1,88 دج.

اضافة الى الجدول السابق فان الجزائر وخلال سنة 2011 قد حققت فائض في ميزانها التجاري يقدر بـ 20,20 مليار دولار، ومعدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2,9% اذ عرف ارتفاع ليصل سنة 2012 الى 3,3%، ولعل معدلات التضخم في السنتين الأخيرتين قد عرف ارتفاع ملحوظ اذ كان يقدر سنة 2011 بـ 05% مقارنة بسنة 2012 التي عرفت ارتفاع شديد في هذا المعدل يفوق 7,7% وهذا للارتفاع الشديد للمستوى العام للأسعار في جميع دول العالم. ويشير مؤشر التوازن الداخلي (مؤشر السياسة المالية) الى بلوغ نسبة قدرها 2,6% سنة 2011 ليحقق في السنة التي تليها (2012) فائض يقدر بـ 0,9%، أما مؤشر التوازن الخارجي فقد بلغ سنة 2011 معدل 13,7% حيث واصلت هذه النسبة في الانخفاض في بداية سنة 2012 لتصل في نهاية السنة الى 10,9%. كما أن نسبة المديونية الخارجية عرفت انخفاض محسوس، اذ كانت تقدر سنة 2011 بـ 3,7% مقارنة بسنة 2012 والتي كانت النسبة بها في حدود 3,2%<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: المحيط السياسي والمحيط الاجتماعي

يشتمل المناخ الاستثماري وكما هو معروف على عدة مقومات تجعل منه مناخا ايجابيا والتي من بينها المحيط السياسي والاجتماعي اللذان يؤثران بصورة أو بأخرى على محيط المؤسسات العمومية أو الخاصة في الجزائر.

#### أولاً: المحيط السياسي

شهدت الجزائر عدة أحداث على الصعيد السياسي خلال السنوات العشر الأخيرة (2001-2011)، حيث عرف في بداية هذه الفترة تحسن نسبي في الوضع الأمني، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية لبذل مزيد من الجهد لاستتباب الأمن والاستقرار، ويبدأ هذا التحسن سنة 2006 حيث تم الاعلان عن بدء خطة اصلاح

<sup>1</sup> التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، 2011، ص، 68-71-73-74-148.



## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

سياسي واقتصادي شامل، كما وافقت الحكومة الجزائرية على قوانين تتعلق بالمصالحة الوطنية وتم التصديق على النصوص الكاملة لميثاق (السلم والمصالحة).<sup>1</sup>

وفي اطار المشاركة السياسية للمواطنين وتمكين المرأة شهد عام 2007 انتخابات تشريعية حيث أعلنت وزارة الداخلية عن النتائج الرسمية بفوز التحالف الرئاسي (جبهة التحرير الوطني) التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم بـ 249 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني من أصل 389 مقعد.<sup>2</sup> كما شهدت أيضا سنة 2008 اجراء تعديلات وزارية، بالإضافة وعلى صعيد الاصلاحات التشريعية السياسية فقد أحدث تعديلا دستوريا في الجزائر ألغيت بموجبه مادة دستورية تحد من تولي رئيس واحد أكثر من ولايتين رئاسيتين، مما مهد للرئيس وقتها (عبد العزيز بوتفليقة) الطريق نحو ترشيح نفسه لولاية رئاسية ثالثة.<sup>3</sup> وهذا ما حدث فعلا ففي سنة 2009 تم اعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية ثالثة بعد حصوله على أكثر من 90% من أصوات المشاركين في الانتخابات الرئاسية والتي شهدت إقبالا قياسيّا تجاوز 74,54%.<sup>4</sup> وبالنسبة لسنة 2010 وسنة 2011 وعلى صعيد السلطة التشريعية فقد شهدت الجزائر انتخابات اضافة الى تعزيز الوفاق الوطني وتدعيم الجبهة الداخلية.

وجاءت الانتخابات التشريعية لسنة 2012 كروية جديدة لاعتماد أحزاب سياسية يكون لها قاعدة تمثيلية وطنية، اذ تنتظر من ورائها الجزائر اصلاحات سياسية من أجل الوصول الى نظام ديمقراطي يستجيب لتطلعات المواطنين. واثرت هذه الانتخابات وحسب ما أكده وزير الداخلية الجزائري فقد فاز حزب (جبهة التحرير الوطني) الحاكم في الجزائر بحصوله على 220 مقعدا من أصل 462 مقعد، يليه حليفه (التجمع الوطني الديمقراطي) بـ 68 مقعدا في حين لم تحصل الأحزاب الاسلامية مجتمعة الا على 59 مقعد. وبعد هذه النتيجة الفاصلة غادرت حركة مجتمع السلم التحالف الحكومي لتأسيس جبهة تسمى بـ (الجزائر الخضراء) بانضمام حزبين اسلاميين آخرين اليها، في انتظار ظهور جبهة جديدة ذات أصل اسلامي تطمح لأن تتحول الى القوة الثانية في البلاد.<sup>5</sup>

كل هذه الأوضاع كان لها تأثير على المناخ الاستثماري للجزائر حيث ووفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية والذي يصدر ضمن تقارير المخاطر القطرية الصادرة عن عدد من المؤسسات الدولية المتخصصة، حيث يقيس هذا المؤشر أثر التطورات السياسية على المناخ الاستثماري للدول العربية، صنف الجزائر حسب

<sup>1</sup> التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، 2006، ص، ص، 20-21.  
<sup>2</sup> التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، 2007، ص، ص، 20.  
<sup>3</sup> التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، 2008، ص، ص، 21.  
<sup>4</sup> التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، 2009، ص، ص، 20.  
<sup>5</sup> اعلان رقم 01/م د/12 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1433 الموافق لـ 15 ماي 2012، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 32، ص، 05.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

آخر تقرير (جوان 2012)<sup>1</sup> خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009-2010-2011) صنفها ضمن الشريحة الثانية والتي تتميز بمخاطر منخفضة، حيث حصلت الجزائر خلال سنة 2009 على 70,8 نقطة، مقارنة بسنة 2010 التي حصلت فيها على 72 نقطة.<sup>2</sup>

### ثانيا: المحيط الاجتماعي

يتميز المجتمع الجزائري بالشبابية بحيث نجد ان فئة الشباب هي الغالبة، اضافة الى أن الدولة تعمل على توفير كل متطلبات الحياة اذ نجد مجانية التعليم لجميع المستويات فضلا عن حق الالتحاق بمقاعد الجامعة، الا أن أهم ما يميز مجال التعليم في الجزائر هو عدم ربط التكوين باحتياجات السوق بما يؤدي في النهاية الى وجود عدد كبير من الخريجين اضافة الى عدم وجود المؤهلين الذين تحتاجهم المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة.<sup>3</sup>

اضافة الى ذلك هناك عوامل أخرى تساعد على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر أهمها:

#### 1- النمو السكاني: شهد هذا العنصر في السنوات الأخيرة ارتفاع ملحوظ، وحسب ما صرحت به المؤسسة

العربية لضمان الاستثمار فان عدد سكان الجزائر سنة 2009 وصل حد 35,6 مليون نسمة، وارتفع هذا العدد ليبلغ سنة 2010 حوالي 36,1 مليون نسمة، مقارنة بسنة 2011 التي شهدت ارتفاع عن السنة التي قبلها يقدر بـ 0,6 حيث بلغ عدد السكان هنا 36,7 مليون نسمة، وفي آخر احصائية تم تحصيل 37,2 مليون نسمة سنة 2012.<sup>4</sup>

#### 2- متوسط الدخل الفردي: رغم الزيادات التي تمنحها الدولة الجزائرية كل سنة للموظفين العموميين الا أن

الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عن توفير الاحتياجات الضرورية للمواطن، وحسب ما صرحت به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في آخر تقرير لها (سنة 2011) فان متوسط الدخل الفردي لسنة 2009 قد بلغ 3,926 دولار، حيث شهد ارتفاع سنة 2010 ليصل بذلك الى 4,366 دولار ليواصل في الارتفاع سنة 2011 حيث بلغ مقدار 5,001 دولار ليعرف بعدها ارتفاع طفيف سنة 2012 حيث اصبح متوسط الدخل الفردي للمواطن الجزائري 5,066 دولار.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، 2011، ص، 18.  
<sup>2</sup> ملحق التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، 2010، ص، 261.  
<sup>3</sup> عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص، 05.  
<sup>4</sup> التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، 2011، ص، 77.  
<sup>5</sup> التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، 2011، ص، 78.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

3- معدل البطالة: تحاول الدولة الجزائرية جاهدة التخفيف من حدة البطالة الا أن الفقر لازال يعيش وسط العائلات الجزائرية، وهذا راجع لإعالة الدولة لشخص واحد من عائلة يصل عدد أفرادها الى 8 أو 9 أفراد، حيث نجد أن فئة الشباب هي الفئة التي تضم أكثر بطالين اذ أن حوالي 70,1% من البطالين سنة 2006 تقل أعمارهم عن 30 سنة.

ومع اتباع الجزائر للعديد من البرامج والخطط التي من شأنها التقليل من البطالة والمتمثلة في قطاع المؤسسات ص و م والهياكل الداعمة لها والتي ساهمت بنسبة كبيرة في التخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب شغل جديدة، فمنذ انفتاح قطاع المؤسسات ص و م شهدت البطالة انخفاض ملحوظ سنة وراء سنة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

السنة	معدل البطالة
2001	27,3%
2002	25,7%
2003	23,7%
2004	17,7%
2005	15,3%
2006	12,3%
2007	11,8%
2008	11,3%
2009	10,21%
2010	10,03%
2011	9,8%
2012	9,5%

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في

الدول العربية)، 2011، ص، ص، 80-81.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

نلاحظ من الجدول أن الجزائر وبفضل الاستراتيجيات التي انتهجتها في اطار المؤسسات ص و م قد ساهمت وبشكل كبير في التقليل من نسبة البطالة، حيث بعدما كانت تبلغ سنة 2001 نسبة 27,3% انخفضت بمقدار 10% من الفترة الممتدة من (2001-2004) لتصل في نهاية هذه الفترة الى 17,7%، لتستمر في الانخفاض بعدها لتصل سنة 2012 الى 9,5%.

### المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مما لا شك فيه أن قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر عرف ازدهار كبير منذ أن منحته الدولة الاهتمام اللازم وذلك بتوفير كل الهياكل والبرامج والاستراتيجيات التي من شأنها أن ترفع من قدرة هذه المؤسسات على تحقيق النمو الاقتصادي والوصول بالدولة الجزائرية الى أبعد الحدود.

#### المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اتسم قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر بالعديد من الأحداث التي عملت على تطوره بما ساعد ذلك في زيادة عددها وزيادة مساهمتها في التنمية.

#### أولاً: تطور الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر وبعد الاستقلال نمو بطيء نتيجة تبني الدولة للمنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الكبيرة، اضافة للهيكل الاقتصادي الضعيف الذي ورثته الجزائر بعد الاستقلال، ومع تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبيرة على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتروكيمياوية... الخ.<sup>1</sup>

وقد ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ عام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، في حين كانت المؤسسات ص و م العامة عبارة عن أداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود وتلبية بعض احتياجات المؤسسات الكبيرة، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، أما فيما

<sup>1</sup> عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية و تطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص، 1039.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

يتعلق بالمؤسسات ص و م التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966 وموجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.<sup>1</sup>

ومنذ بداية الثمانينيات بدأت الحكومة الجزائرية في تطبيق سياسات اقتصادية جديدة تحاول من خلالها إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، فقامت الحكومة بإصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات ص و م العامة والخاصة سواء من حيث القوانين المتعلقة بالاستثمار أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980) والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 4 أكتوبر 1988)، وفي سنة 1989 تم تطبيق بعض الإصلاحات وإصدار قوانين والتي تعد بداية للتوجه نحو اقتصاد منفتح، وتعمل تهيأت الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

عرف القطاع الصناعي الجزائري وفي سنوات التسعينات تطورات كبيرة اثر عملية الإصلاح، حيث كان القطاع العام يستحوذ على نسبة 80% من المؤسسات والقطاع الخاص على 20% فقط مكونة أساسا من المؤسسات ص و م، الأمر الذي أدى الى تراجع هذه الوضعية، فأصبحت المؤسسات العمومية تنشط فقط بحوالي 100 مؤسسة (مؤسسات عمومية اقتصادية) وفيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة فكانت تنشط بـ 788 كلها من المؤسسات ص و م، وبذلك سجل القطاع الخاص في بداية سنوات التسعينيات نمو بمعدل 06% إلى 08%.<sup>3</sup>

ويصدر قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي أثر على نسبة هامة من المؤسسات ص و م بسبب تحرير التجارة الخارجية واستقلالية البنوك التجارية وتحرير الأسعار خاصة أسعار الصرف، بالإضافة إلى انخفاض العملة وتزايد خسائر الصرف للمؤسسات الإنتاجية ص و م والكبيرة، وفي 5/10/1993 تم إصدار قانون الاستثمار والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساومة بين المتعاملين الوطنيين والخوارج والأجانب وتعزيز الضمانات وتسريع التحويلات.....الخ.

<sup>1</sup> عثمان بوزيان، قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر (متطلبات التكيف وآليات التأهيل)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص، 768.

<sup>2</sup> صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري، ندوة حول: المشروعات ص و م في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 18-22 يناير 2004، ص، 172.

<sup>3</sup> محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، رسالة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2005، ص، 123.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

بعد 1993 شهدت الجزائر تحولات عديدة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح، وذلك بالتزامها بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى تحت مراقبة صندوق النقد الدولي (01 افريل 31/1994 ماي 1995)، وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى (31 مارس 1995 / 01 افريل 1998)، كما عقدت العديد من الاتفاقيات مع البنك الدولي، حيث أدت هذه التحولات إلى تخفيف أزمة المديونية الخارجية للجزائر وخاصة بعد اتفاقية إعادة جدولة جزء من الديون الخارجية وهذا أدى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية والتي أدت إلى خصوصية المؤسسات العامة وتطوير المؤسسات ص و م في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تعمل على تفعيل الجوانب الايجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات ص و م.<sup>1</sup>

وفي 12 ديسمبر 2001 تم إصدار القانون رقم 01-18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م والذي يهدف إلى:<sup>2</sup>

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة؛
  - زيادة النسيج المؤسسي للمؤسسات ص و م ذات النشاط الإنتاجي؛
  - تشجيع الإبداع والابتكار؛
  - تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات؛
  - تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات ص و م.
- ويمكن توضيح التطور الذي شهده قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر في الجدول التالي:

### جدول رقم (3-3): تطور منظومة المؤسسات ص و م في الجزائر

السنة	الموضوع
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في 1982/02/21.
1983	إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة.
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للخواص.

<sup>1</sup> صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و ص و م في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004، ص، ص، 27-28.

<sup>2</sup> نجية ضحاك، المؤسسات ص و م بين الأمس واليوم أفاق تجربة الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص، ص، 138-139.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق، وإصدار قانون النقد والقرض: 10/90 الصادر في 1990/04/14.
1991	تحرير التجارة الخارجية المرسوم: 37/91 الصادر في 1991/02/19.
1993	تطوير الاستثمارات المرسوم: 12/93 الصادر في 1993/10/05.
1994	إنشاء وكالة مكلفة بقطاع المؤسسات ص و م تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات.
1995	بداية التحرير الفعلي للتجارة الخارجية، واعتماد قانون الخوصصة.
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم 2001/18 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات ص و م.
2002	سنة إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات ص و م.
2002	المرسوم التنفيذي رقم 2002/373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات ص و م، وهي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات.
2003	2003/02/27 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي بالمؤسسات ص و م.
2003	أفريل 2003 فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات ص و م تجسيدا لبرنامج التأهيل المسطر.
2004	تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو. تنظيم جلسات وطنية للمؤسسات ص و م أيام 14-15/01/2004
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص و م.
2005 -	تخصيص 4 مليار دج خلال هذه الفترة للتكفل ب: انجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير
2009	المؤسسات ص و م، انجاز مشاتل، تطوير ودعم الصناعات التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة وانجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

<p>- في 02/16 تم توقيع اتفاق في الجزائر العاصمة بين الجزائرية الأوروبية (برنامج دعم الأعمال التجارية خاصة المؤسسات ص و م) والرابطة الجزائرية لتقنيات المعلومات والتدريب واتحاد النقل الجوي الدولي وشركات المراقبة (للحصول على شهادة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملياتها الإنتاجية)، وبموجب هذه الاتفاقية يلتزم الأعضاء بدعم إصدار الشهادات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والالتزام بتمويل الدورات التدريبية بقيادة الخبراء الدوليين.</p> <p>في 02/27 تم الإعلان عن خلق شبكة من المؤسسات ص و م مختصة في صناعة السيارات والهندسة الميكانيكية، وهذه المؤسسات مكونة من المؤسسات ص و م العامة والخاصة ومنظمات أرباب العمل والنقابات المهنية العاملة في مجال صناعة السيارات والميكانيك من أجل التقريب بينهما وتعزيز التعاون.</p>	2012
---	------

### المصدر:

- ميلود تومي، متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2009، ص، 50.

- Mise a niveau PME création d'entreprise , BULLETIN DE VEILLE DE LA PME, N°2, 15-03-2012, p.1.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن قطاع المؤسسات ص و م قد حظي بالاهتمام البالغ من طرف الحكومة الجزائرية، حيث عملت هذه الأخيرة على إصدار العديد من القوانين والمراسيم إضافة الى إبرام عدة اتفاقيات سمحت لهذا القطاع بإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي تسعى من أجله الدولة الجزائرية.



## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجزائر (2006-2011)

عرف قطاع المؤسسات ص و م تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة، حيث يمكن تجسيد هذا التطور في الجدول أدناه:

جدول رقم (3-4): تطور تعداد المؤسسات ص و م للفترة ما بين (2006-2011)

السنوات	عدد المؤسسات ص و م
2006	376767
2007	410959
2008	519526
2009	625069
2010	619072
2011	659309

المصدر: بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 12، 2007، ص، 05.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 14، 2008، ص، 08.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 18، 2010، ص، 05.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات ص و م في الجزائر في تطور ملحوظ، ففي سنة 2006 وصلت الى 376767 مؤسسة، أما فيما يخص سنة 2007 عرف هذا القطاع ظهور 34192 مؤسسة جديدة لتصل بذلك الى 410959 مؤسسة ص و م. وفي سنة 2008 قدر عدد المؤسسات ص و م في الجزائر بـ 519526 مؤسسة ليزداد هذا العدد في سنة 2009 إلى 625069 مؤسسة، أما سنة 2010 فنلاحظ أن عدد المؤسسات ص و م قد تراجع مقارنة بسنة 2009، وهذا نتيجة فصل نشاطات الصناعة التقليدية عن الوزارة وأصبحت تسمى بوزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار، ثم ازداد عددها بعد ذلك في سنة 2011 ليصل إلى 659309 مؤسسة أي بزيادة تقدر بـ 40237 مؤسسة ص و م جديدة مقارنة بسنة 2010.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

وللتوضيح أكثر سيبين لنا الجدول الموالي تطور تعداد المؤسسات ص و م الخاصة والعامة في الجزائر:

جدول رقم (3-5): تطور تعداد المؤسسات ص و م الخاصة والعامة في الجزائر خلال الفترة (2011-2005)

المجموع	المؤسسات ص و م العامة	المؤسسات ص و م الخاصة	طبيعة المؤسسات ص و م
246716	874	245842	2005
270545	739	269806	2006
294612	666	293946	2007
392639	626	392013	2008
587494	591	586903	2009
619072	557	618515	2010
659309	572	658737	2011

المصدر: بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 10، 2006، ص، 04.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 12، 2007، ص، 04.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 14، 2008، ص، 08.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 18، 2010، ص، 09.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 12.

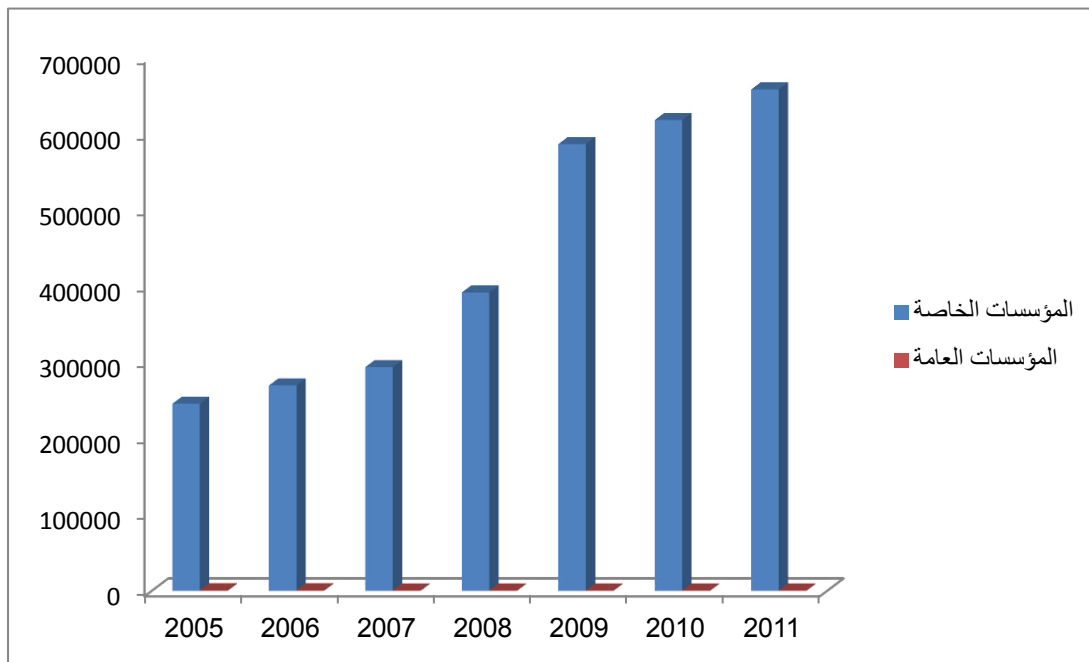
من خلال الجدول يتضح لنا أن قطاع المؤسسات ص و م الخاصة قد استحوذ ان صح التعبير على كل النسبة الكبيرة في هذا القطاع حيث عرف خلال السنوات المدروسة انتقال كبير من سنة لسنة أخرى، ففي سنة 2005 بلغت المؤسسات ص و م الخاصة 245842 مؤسسة، وفي سنة 2006 عرفت ارتفاع لتصل الى 269806 مؤسسة، أما سنة 2007 ف سجلت 293946 مؤسسة ص و م خاصة، اي بزيادة مؤسسة وشهدت الفترة الممتدة من 2008 الى 2011 زيادة معتبرة في هذا القطاع بحيث وصل عددها الى 392013 مؤسسة في سنة 2008 لينتقل بعد ذلك إلى 658737 مؤسسة في سنة 2011. في حين نجد أن المؤسسات ص و م العمومية تشهد تراجع في عددها من سنة 2005 الى سنة 2011، حيث بلغت 874 مؤسسة خلال 2005

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

لتصبح 572 مؤسسة في 2011 وهذا نتيجة الاهتمام المتزايد للدولة بقطاع المؤسسات ص و م الخاصة والعمل على ترقيتها وتمييزها من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير وإنشاء العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذه المؤسسات والتي مست جميع الجوانب.

وفيما يلي سنوضح أكثر تطور المؤسسات ص و م الخاصة والعامة في الجزائر من خلال المنحى بالأعمدة التالي:

الشكل رقم (3-1): تطور عدد المؤسسات ص و م الخاصة والعامة في الجزائر في الفترة الممتدة من (2011-2005)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

ولمعرفة القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات ص و م الخاصة، فالجدول التالي يبين لنا تطور هذه الأخيرة حسب قطاعات النشاط على النحو التالي:

جدول رقم (3-6): تطور تعداد المؤسسات ص و م الخاصة في الجزائر خلال (2011-2008)

مجموعات فروع النشاط	2008	%	2009	%	2010	%	2011	%
الصيد	3599	1,12	3642	1,05	3806	1,03	4006	1,02
الزراعة								
السياحة								
التجارة								
الصناعة								
الخدمات								
المجموع								

الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

								البحري
0,50	1956	0,51	1870	0,51	1775	0,27	876	المحروقات، الطاقة والمناجم
34,65	135752	35,14	129762	35,34	122238	34,84	111978	البناء والأشغال العمومية
16,31	63890	16,58	61228	17,00	58803	17,84	57352	الصناعات التحويلية
47,52	186157	46,75	172653	46,10	159444	45,92	147582	الخدمات
%100	391761	%100	369319	%100	345902	%100	321387	المجموع

المصدر: بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 14، 2008، ص، 12.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 18، 2010، ص، 16.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 18.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

### المطلب الثاني: هياكل دعم وتنمية المؤسسات ص و م في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الهياكل التي من شأنها أن تساعد على تنمية وتطوير قطاع المؤسسات ص و م، ولعل أهم هذه الهياكل نجد:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات ص و م (FGAR)؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

لذا سنتقصر دراستنا في هذا المطلب على الوكالات الثلاث المذكورة أعلاه وهذا نظرا للمساهمة الكبيرة التي تقدمها هذه الوكالات من أجل النهوض بقطاع المؤسسات ص و م.

#### أولاً: صندوق ضمان قروض المؤسسات ص و م (FGAR)\*

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات ص و م بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات ص و م.

صندوق ضمان قروض المؤسسات ص و م " هو مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي، اقتصادي وضع تحت وصاية وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.<sup>1</sup> وقد أسس الصندوق برأسمال يقدر بـ 1.01 مليار دينار مخصص من قبل الخزينة، حيث انطلق في النشاط وبصورة رسمية في 14 مارس 2004".<sup>2</sup>

حيث يهدف هذا الصندوق الى تسهيل الحصول على الضمانات التي تشترطها البنوك وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة للاستثمارات المجدية، اضافة الى مساعدة المؤسسات ص و م عند الإنشاء، التوسيع أو تجديد الهياكل في الحصول على القروض البنكية، وبالتالي الدفع بعجلة الاستثمار إلى النمو والرقى.

قام الصندوق بدعم انشاء 76 مؤسسة ص و م بمبلغ 1279 مليون دينار جزائري خلال سنة 2011 وتوسيع ما يقارب 62 مؤسسة وهذا بمبلغ 1995 مليون دينار جزائري. اذ أن المبلغ الاجمالي للضمانات

\*FGAR:Fonds de garantie des crédits aux pme.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض المؤسسات ص و م وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص، 13.

<sup>2</sup> الصناعات الجزائرية (رهانات وأفاق)، نشرية المركز الوطني لوثائق الصحافة والاعلام، وزارة الاتصال، مارس 2011، ص، 91.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

الممنوحة يقارب 14 مليار دينار جزائري بما فيها 5 ملايين دينار جزائري كالتزامات نهائية خلال الفترة من أبريل 2004 الى غاية ديسمبر 2011. حيث أن أغلبية هذه الضمانات كانت موجهة للمشاريع الاستثمارية بنسبة 45%.

وفيما يلي يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات ص و م المستفادة من الضمانات التي يقدمها الصندوق حسب ملفات الضمانات المقدمة:

جدول رقم (3-7): توزيع ملفات الضمانات حسب الجهات من أبريل 2004 إلى ديسمبر 2011

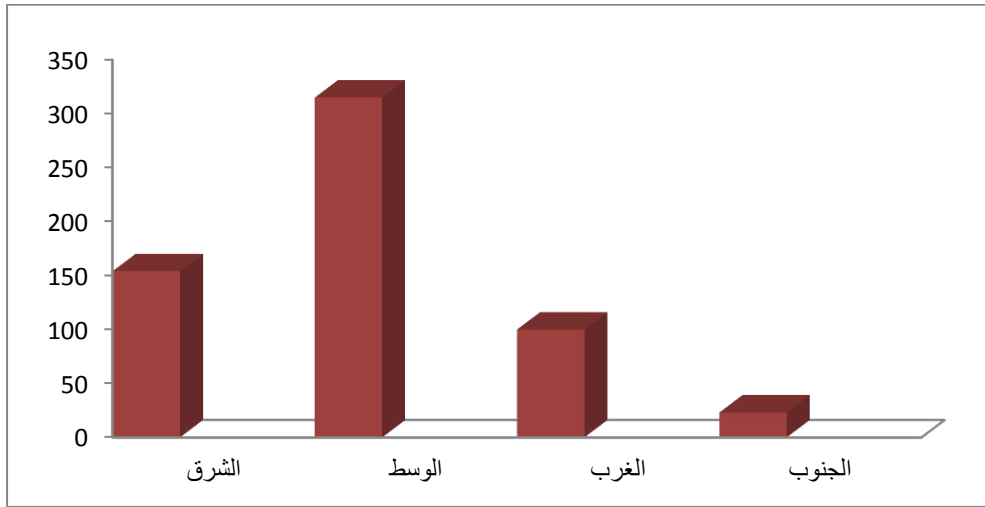
الجهة	عدد المشاريع	%	قيمة الضمان	%	عدد مناصب العمل	%
الشرق	154	26	3 800 583 398	26	7 291	25
الوسط	315	53	7 282 855 235	50,5	14 908	51
الغرب	100	17	2 718 964 859	19	6 008	21
الجنوب	23	4	615 381 058	4,5	1 000	3
المجموع	592	%100	14 417 784 550	%100	29 207	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 41.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

ولتوضيح الرؤية أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (3-2): عدد المؤسسات المستفيدة من ضمانات الصندوق حسب جهات الوطن



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

### ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)\*

أسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، حيث عدل وتم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق لـ 6 سبتمبر سنة 2003.

تقوم الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات بالمهام التالية:<sup>1</sup>

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الاعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تقديم الخدمات المختلفة والتي تفيد جميع الشباب والتي من بينها اعلامهم بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لتشغيل الشباب، اضافة الى الامتيازات التي يتمتعون بها؛
- تقوم الوكالة بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار.

\* ANSEJ: Agens Nationale de Sontien a l'Emploi des Jeunes.

<sup>1</sup> الصناعات الجزائرية (رهانات وأفاق)، مرجع سابق، ص، ص، 94-95.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

والجدول التالي يوضح توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط لسنتي 2008 و2011:

جدول رقم (3-8): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

2011		2008		قطاعات النشاط
عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	
251924	108249	140065	55128	الخدمات
114741	34683	72497	20844	الصناعات
49145	18637	29790	11294	الزراعة
45447	12922	17832	4634	البناء والأشغال العمومية
10232	4213	6465	2613	الأعمال الحرة
10255	3781	5555	1999	الصيانة
3330	639	2537	503	الصيد
485074	183124	274741	97015	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 18، 2008، ص، 35.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 44.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قطاع الخدمات هو القطاع النشط والفعال في قطاع المؤسسات ص و م مقارنة بالقطاعات الأخرى كما هو موضح في الجدول، حيث مولت الوكالة في هذا القطاع حوالي 55128 مشروع سنة 2008 وعرف هذا العدد ارتفاع ملحوظ ليصل سنة 2011 الى 108249 مشروع وهذا طبعا لتوفير الدولة الجزائرية البيئة الملائمة لقيام مثل هذه المشاريع الاستثمارية، وفي المقابل نجد بأن عدد مناصب الشغل التي وفرتها الوكالة سنة 2008 هي 274741 منصب، حيث ارتفعت لتصبح 485074 منصب سنة 2011، وهذا ما يعكس مدى مساهمة المؤسسات ص و م في تنمية ودعم الاقتصاد الوطني الجزائري.



## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)\*

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004، أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وعدلت بعض مواد قانونها الاساسي بمرسوم رئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم عام 1429 الموافق لـ 27 جانفي 2008. تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمثل مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كالآتي:<sup>1</sup>

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها؛
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح للمستفيدين وأصحاب المشاريع المؤهلة مختلف الاعانات التي تسهل عليهم عملية تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- وعلى هذا الأساس فان الوكالة تقوم بإنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز اضافة الى دعم مسار التركيب المالي ورصد القروض والمتعلق طبعا بالمستفيدين من جهاز القرض المصغر. وهذا بإقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية حتى تكون هناك خطة واضحة للقيام بعملية التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها ومتابعة تحصيل الديون غير المسددة.....الخ.
- ويمكن الاشارة هنا الى أن للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة طرق لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تساهم بها المؤسسات ص و م، اذ نجد هناك تمويل مشترك يقع بين الوكالة وحامل المشروع أو تمويل ثلاثي بين الوكالة وحامل المشروع والبنك، والنتيجة الأخيرة لسنة 2011.

\* ANGEM :Agens Nationale de Gestion du Microcrédit.

<sup>1</sup> الصناعات الجزائرية (رهانات وأفاق)، مرجع سابق، ص، ص، 96-97.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

توضح لنا حصيلة التمويل المحققة من طرف الوكالة، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-9): حصيلة التمويل المحققة من طرف (ANGEM)

عدد القروض الممنوحة من خلال برنامج التمويل	مجموع القروض الممنوحة		تمويل مشترك بين ANGEM و حامل المشروع والبنك
	المبلغ الممنوح (دج)	مناصب الشغل المنشأة	
مجموع القروض الممنوحة	المبلغ الممنوح (دج)	مناصب الشغل المنشأة	تمويل مشترك بين ANGEM و حامل المشروع والبنك
304671	10337506181,28	475007	283961

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 47.

وعليه نستنتج من خلال الجدول أن الوكالة تعتمد في عملية تمويلها على التمويل الثنائي بصورة كبيرة مقارنة بالتمويل الثلاثي الذي يدخل فيه البنك كطرف ثالث في العملية، ويمكن ارجاع ذلك لعدم رغبة المستفيد من تحمل أية تكاليف على عاتقه، هذا ما دفع بالوكالة الى زيادة قدرتها على توفير مناصب شغل حيث وصلت سنة 2011 الى ما يقارب 475007 منصب شغل.

والجدول الموالي يوضح لنا عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط اثر الحصيلة الأخيرة لسنة 2011:

جدول رقم (3-10): القروض الممنوحة من طرف (ANGEM) حسب قطاعات النشاط

النسبة (%)	المبلغ المستأجر (دج)	عدد القروض الممنوحة	قطاعات النشاط
17,76	1767177160,60	54119	الزراعة
32,11	3233200688,50	97836	الصناعات المصغرة جدا
6,75	807661305,82	20573	البناء والأشغال العمومية
21,57	2522904494,71	65703	الخدمات

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

21,81	200652531,64	66440	الصناعات التقليدية
/	<b>10337506181,28</b>	<b>304671</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 47.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن معظم القروض التي تمنحها الوكالة موجهة الى قطاع الصناعات المصغرة جدا بنسبة 32,11% يليها قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 21,81%، اذ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل النسبة الأخيرة بـ 6,75%.

### المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر

يعد قطاع المؤسسات ص و م في الفترة الأخيرة من أنشط القطاعات في الدولة الجزائرية، نظرا لما يوفره من زيادة في شتى المجالات تساعد الرفع من مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة معدل النمو.

### أولاً: مساهمة المؤسسات ص و م في خلق مناصب الشغل

منذ ظهورها - المؤسسات ص و م - عرفت الدولة الجزائرية ارتفاع ملحوظ في عدد مناصب الشغل بحيث كانت هذه المؤسسات الدافع الأول لفتح المجال أمام الأشخاص سواء ذوي الدخل المحدودة او منعدمي الدخل. وسنقوم بتوضيح التطور الحاصل في مناصب الشغل من سنة 2006 الى غاية 2011، حيث سنقسم هذه الفترة على النحو التالي:

- مناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2005-2006)؛
- مناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2006-2007)؛
- مناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2008-2009)؛
- مناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2010-2011).

### 1- مناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2005-2006):

وسنعرض ذلك في الجدول التالي:

### جدول رقم (3-11): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات (2005-2006)

التطور	سنة 2006	سنة 2005	طبيعة المؤسسات ص و م	
65149	708136	642987	المؤسسات	الأجراء

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

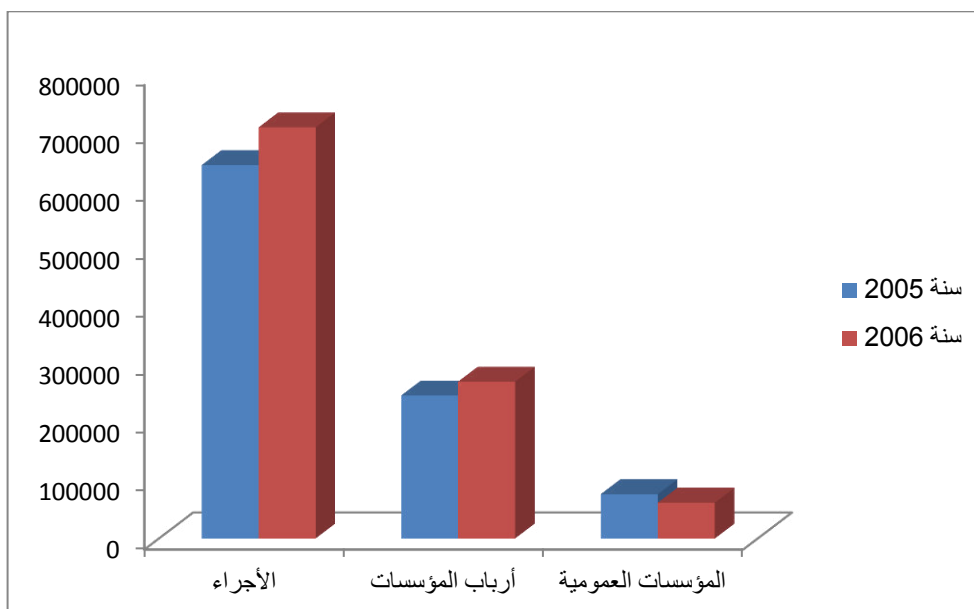
23964	269806	245842	أرباب المؤسسات	الخاصة
-14622	61661	76283	المؤسسات العمومية	
<b>74491</b>	<b>1039603</b>	<b>965112</b>	<b>المجموع</b>	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 10، 2006، ص، 05.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 12، 2007، ص، 06.

وكما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3): عدد مناصب الشغل المصرح بها خلال (2006-2005)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

### 2- مناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2006-2007):

من خلال الجدول الموالي يتضح لنا ما يلي:

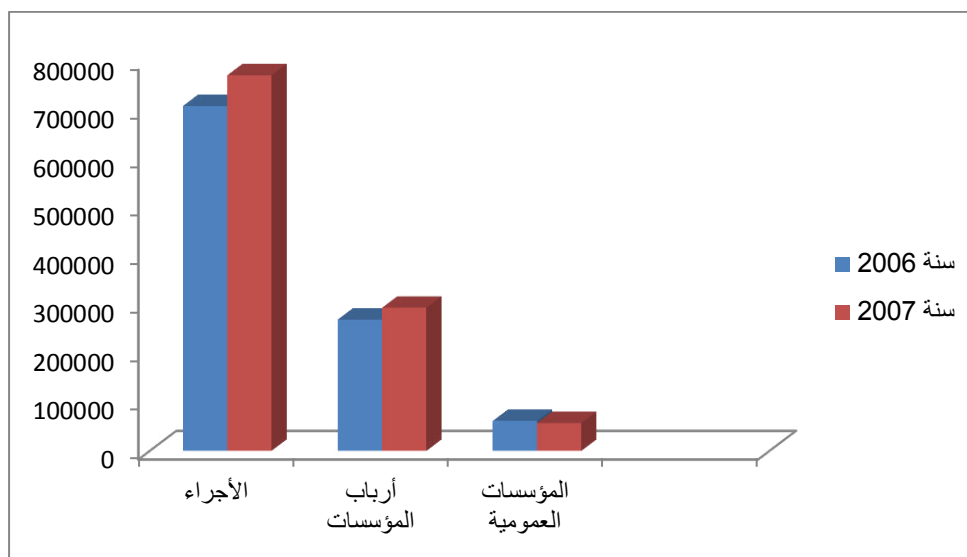
جدول رقم (3-12): عدد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات (2006-2007)

التطور	سنة 2007	سنة 2006	طبيعة المؤسسات ص و م
62901	771037	708136	المؤسسات الخاصة
24140	293946	269806	الأجراء أرباب المؤسسات
-4515	57146	61661	المؤسسات العمومية
<b>82526</b>	<b>1122129</b>	<b>1039603</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 12، 2007، ص، 06.

ولعل الشكل الآتي يبرز أكثر تطور مناصب الشغل من سنة 2006 الى سنة 2007:

الشكل رقم (3-4): عدد مناصب الشغل المصرح بها خلال (2006-2007)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

### 3- مناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2008-2009):

والجدول الآتي يمكننا من معرفة تطور مناصب الشغل خلال هذه الفترة

### جدول رقم (3-13): مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات للفترة (2008-2009)

التطور	سنة 2009	سنة 2008	طبيعة المؤسسات ص و م	
66986	908046	841060	الأجراء	المؤسسات
194890	586903	392013	ارباب المؤسسات	الخاصة
-1151	51635	52786	المؤسسات العمومية	
<b>260725</b>	<b>1546584</b>	<b>1285859</b>	<b>المجموع</b>	

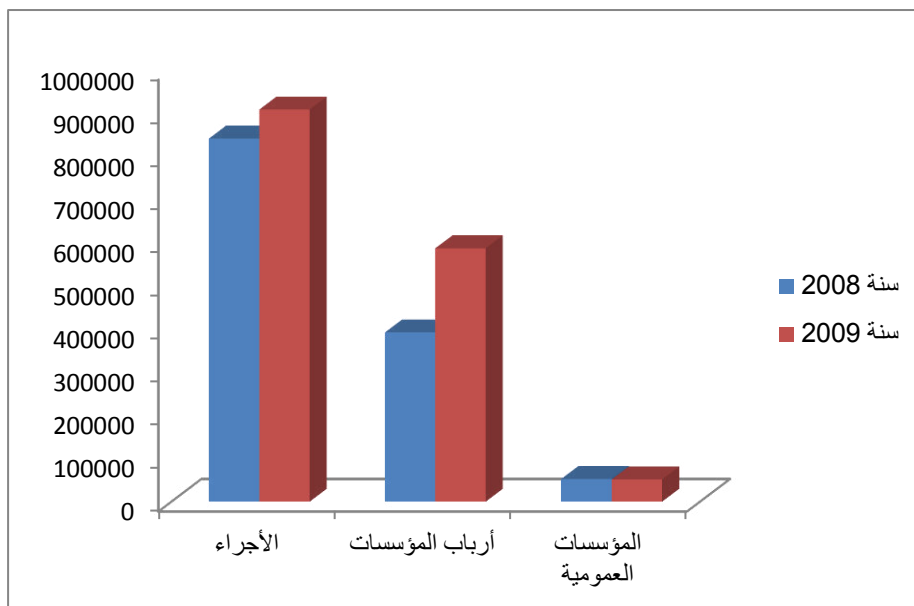
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 14، 2008، ص، 10.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 18، 2010، ص، 14.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

ويمكن ابراز هذا التطور من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5): عدد مناصب الشغل المصرح بها خلال (2009-2008)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

### 4- مناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2011-2010):

وفي ما يلي جدول يبين عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات ص و م خلال هذه الفترة وعلى النحو التالي:

جدول رقم (3-14): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات (2011-2010)

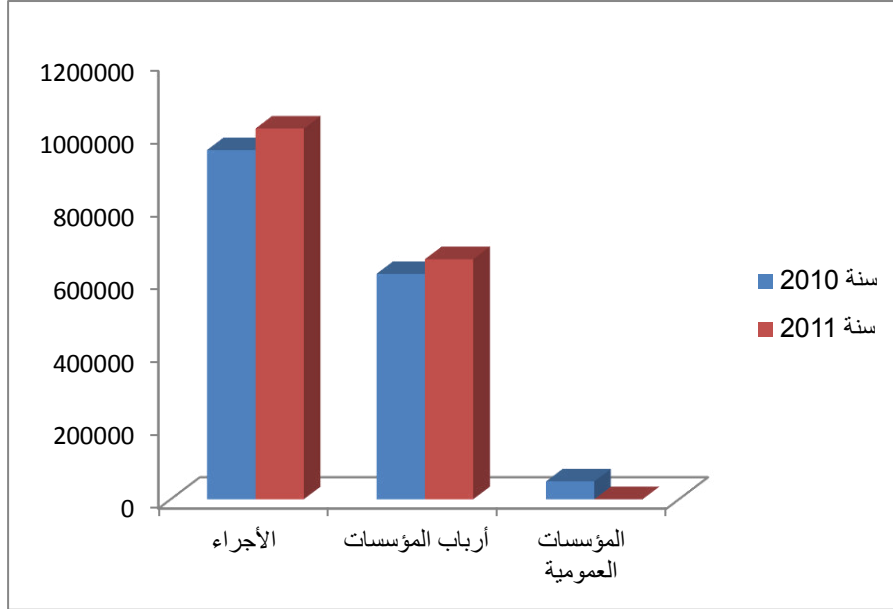
التطور السنوي (%)	سنة 2011	سنة 2010	طبيعة المؤسسات ص و م	
6,14	1017374	958515	المؤسسات الخاصة	الأجراء
6,50	658737	618515	المؤسسات الخاصة	أرياب المؤسسات
-1,17	48086	48656	المؤسسات العمومية	
<b>6,05</b>	<b>1724197</b>	<b>1625686</b>	<b>المجموع</b>	

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 17.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

وسنحاول عكس معطيات هذا الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): عدد مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2010-2011)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الجداول الثلاث ان المؤسسات ص و م وبالأخص المؤسسات الخاصة والتي كانت لها مساهمة فعالة في توفير مناصب عمل، اذ نجد سنة 2006 ما يقارب 977942 منصب شغل، حيث زاد هذا العدد ليصل سنة 2011 الى 1676111 منصب أي خلق 696169 منصب شغل جديد. وهذا راجع للتسهيلات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لنجاح هذا القطاع بالإضافة الى المرونة العالية التي يتمتع بها. وفي المقابل نلاحظ هناك تراجع في المؤسسات العمومية نظرا لتبني اقتصاد الجزائر الانفتاح على الأسواق العالمية وظهور خصوصية الشركات.



## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

ثانيا: مساهمة المؤسسات ص و م في القيمة المضافة

بالإضافة الى ما قدمته المؤسسات ص و م في قطاع التشغيل بتوفيرها لعدد هائل من مناصب الشغل، نجدها أيضا رائدة في خلق قيمة مضافة معتبرة، لذا سنحاول ومن خلال الجدول أدناه أن نبين كيف ساهمت هذه المؤسسات في تطور القيمة المضافة بالأرقام.

جدول رقم (3-15): تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط (2002-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري

قطاعات النشاط	الزراعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعات	التجارة والتوزيع
2002	417,22	369,33	460,29	115,38	509,28
2003	510,03	401	515,93	117,84	552,17
2004	578,88	458,67	617,2	121,92	607,05
2005	579,72	505,42	724,63	129,2	668,13
2006	639,63	610,07	953,79	148,59	728,37
2007	704,19	732,71	982,53	154,51	833
2008	711,75	869,99	1038,79	166,69	1003,2
2009	926,37	1000,05	1118,39	190,1	1151,62
2010	1015,19	1071,75	1224,79	200,12	1279,47

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 12، 2007، ص، 46.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 54.

من خلال الجدول المدرج أعلاه نستنتج أن المؤسسات ص و م قد حققت قيمة مضافة موجبة في جميع القطاعات، حيث نلاحظ تزايد مستمر في القيمة المضافة سواء في قطاع الزراعة أو الخدمات أو التجارة وغيرها، وهذا ان دل فإنما يدل على تطور الاقتصاد الجزائري من سنة لأخرى.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

ثالثا: مساهمة المؤسسات ص و م في التصدير

تعمل المؤسسات ص و م على المساهمة في تصدير المنتجات خارج قطاع المحروقات والتي تمثل هذه الأخيرة نسبة ضئيلة جدا مقارنة بقطاع المحروقات، إذ حددت نسبتها نهاية سنة 2011 بـ 2,15 % من القيمة الإجمالية للصادرات، أي بقيمة 1,58 مليار دولار أمريكي.

وفي ما يلي ومن خلال الجدول الموالي سنعرض أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات والتي قامت المؤسسات ص و م في توفيرها خلال الفترة من 2006 الى غاية 2011:

جدول رقم (3-16): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2006-2011)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المنتج	الزيوت	النشادر المنزوعة الماء	الزئبق على شكل خام	الهيدروجين	المياه المعدنية والغازية	المجموع
2006	82	160	81	25	7	355
2007	351,92	164,88	62	30,26	16,88	625,94
2008	534,86	298,48	50,96	46,71	28,83	959,84
2009	311,79	147	36,76	45,76	22,30	563,61
2010	558,44	195,95	61,42	43,39	26,75	885,95
2011	931,35	375	36,45	40,16	26,58	1409,54

المصدر: بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 12، 2007، ص، 43.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 14، 2008، ص، 49.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 18، 2010، ص، 35.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 53.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

يتضح لنا من خلال الجدول أن الصادرات التي وفرتها المؤسسات ص و م خارج قطاع المحروقات بلغت سنة 2006 حوالي 355 مليار دولار، حيث عرفت زيادة ملحوظة لتصبح سنة 2008 تقدر ب 959,84 مليار دولار، ثم عرفت انخفاض سنة 2009 بمقدار 396,23 مليار دولار.

سجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2010 نسبة تقدر ب 2,86 % من القيمة الاجمالية للصادرات أي بقيمة 1,62 مليار دولار، وقد عرفت هذه النسبة زيادة ملحوظة مقارنة بسنة 2009 بحوالي 52 %، تليها زيادة ب 41 % في السنة التي تليها (2011). وهذا بطبيعة الحال للانتشار الواسع والكبير للمؤسسات ص و م واستثمارها في مختلف القطاعات اضافة الى البيئة الملائمة التي تنشط فيها.

### رابعا: مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

الناتج الداخلي الخام وكباقي المؤشرات عرف هو الآخر نمو كبير خلال السنوات العشر الأخيرة، نتيجة تطور ونجاح قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر وتأقلمها السريع مع المناخ الموفر لها من طرف الدولة الجزائرية. وعليه سنحاول ابراز هذا التطور من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-17): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني (2010-2002)

المجموع	النسبة (%)	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	النسبة (%)	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	الطابع القانوني
2184,1	76,9	1679,1	23,1	505	2002
2434,8	77,1	1884,2	22,9	550,9	2003
2745,4	78,2	2146,75	21,8	598,65	2004
3015,5	78,41	2364,5	21,59	651	2005
3444,11	79,56	2740,06	20,44	704,05	2006
3903,63	80,8	3153,77	19,2	749,86	2007

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

4334,99	82,45	3574,07	17,55	760,92	2008
4978,82	83,59	4162,02	16,41	816,80	2009
5509,21	84,98	4681,21	15,02	827,53	2010

المصدر: بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 12، 2007، ص، 45.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، 2011، ص، 54.

من خلال ملاحظة هذا الجدول يتبين لنا أن نسبة القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام كانت أعلى خلال الفترة المدروسة مقارنة بنسبة مساهمة القطاع العام من المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي الخام، إذ عرفت ارتفاع مستمر، حيث كانت سنة 2002 تقدر بـ 76,9% ووصلت في 2010 إلى حوالي 85%.  
أما فيما يخص القطاع العام فقد عرفت نسبة مشاركته في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة محل الدراسة، عرفت تراجعاً ملحوظاً، إذ كانت تمثل 23,1% سنة 2002 مقارنة بسنة 2010 والتي وصلت فيها النسبة إلى 15,02%، أي تراجع بمقدار 8,08%.  
وتضل مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات ص و م في شتى القطاعات أكبر وأشمل من مساهمة القطاع العام لهذه المؤسسات، وهذا ما هو ملاحظ من خلال تحليلنا لبعض المؤشرات التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

### المبحث الثالث: معوقات تنمية المؤسسات ص و م في الجزائر والحلول المقترحة لها

على الرغم من أهمية دور المؤسسات ص و م في الاقتصاد الوطني الجزائري والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية بهذه المؤسسات اضافة الى الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية بشأن تطويرها وترقيتها من خلال الدعم الذي تحظى به والمتمثل في تطبيق العديد من الاجراءات التشجيعية والتحفيزية لها. وعلى الرغم من أنها تتمتع بمميزات تمكنها من التطور والنمو بصورة جيدة الا انها لا تزال تشكل قطاعا هشا تعصف به العديد من المشاكل والعراقيل التي تحد من قدرتها على مواكبة كل التطورات، لذا فان الدولة تسعى جاهدة لإعطاء حلول واقتراحات تساعد على تفادي هذه المشاكل بقدر الامكان. وعليه سنحاول في هذا المبحث ابراز أهم العراقيل التي تواجه قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر واعطاء بعض الاقتراحات لمواجهتها.

#### المطلب الأول: معوقات تنمية المؤسسات ص و م في الجزائر

تقف أمام ترقية وتنمية المؤسسات ص و م عدة معوقات نذكر منها:

##### أولاً: المعاناة من المحيط

- 1- صعوبة الاجراءات الادارية والتنفيذية: يتميز المحيط الإداري للمؤسسات ص و م في الجزائر ببعض العوائق. على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي لها، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، نظرا لكونها مازالت بعيدة كل البعد عن السير في ضمار التطور، وهذا راجع لعدة أسباب:<sup>1</sup>
- تعدد مراكز اتخاذ القرار وسرعة اتخاذها والآجال الطويلة التي تتطلبها معالجة الملفات ونفسي ظاهرة الرشوة والمحسوبية؛
- مازالت الادارة الجزائرية تتميز بروح الروتين الرسمي الممل، فهناك العديد من المشاريع التي عطلت أو لم تتم الموافقة عليها مما ضيع فرصا اقتصادية لا تعوض؛
- عدم استقرار القوانين التنظيمية التي تحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل ومواكبة التغيرات السريعة في الأسواق؛

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، أمينة كساب، المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات ص و م في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 18-19 أبريل 2012، ص، ص، 14-15.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

- اعتماد الادارة الجزائرية على النمط التسييري البطيء، مما يزيد من التعقيد في اجراءاتها؛
- التركيز على الشكليات التي نظرا لتحجر الذهنيات التي تساعد على هضم وفهم خصوصية المؤسسات ص و م؛<sup>1</sup>
- طول مدة تجسيد المشاريع الاستثمارية (فعلى المستثمر تخطي 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص لإقامة مصنع مثلا)، اذ نجد أن الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر تتراوح بين 06 أشهر و 04 سنوات حسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات ص و م وهي مدة طويلة مقارنة ببعض البلدان الأخرى.

كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت في زيادة تكلفة الاستثمار وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع المحلية منها أو الأجنبية.

**2- نظام المعلومات:** تعيش المؤسسات ص و م الجزائرية في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا ولا تساعد هذه الوضعية بأي حال من الأحوال تتميتها، نظرا لغياب المعلومات الموثوقة والشاملة ذات الطابع الاقتصادي أو التجاري (غياب المعلومات حول العمليات التجارية للمتعاملين الاقتصاديين والمتعلقة بالفرص الاستثمارية... الخ)<sup>2</sup>، وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة، فلغاية اليوم لا توجد بطاقة صحية وفاصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزعها جغرافيا... الخ الأمر الذي جعل عملية إنشائها تتم بصورة فوضوية لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات ص و م في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 11، ماي 2007، ص، 189.

<sup>2</sup> إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص، 141.

<sup>3</sup> شريف غياط، محمد بوقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات ص و م ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص، 138.

تواجه المؤسسات ص و م الجزائرية صعوبة في الحصول على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها، نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية:<sup>1</sup>

- 1- غياب ونقص كبير في التمويل الطويل الأجل؛
- 2- المركزية في منح القروض، اذ نلاحظ تركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة؛
- 3- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار؛
- 4- البحث عن الاستقلالية المالية، حيث نجد صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية بالاستقلالية في اتخاذ القرار الأمر الذي كان بدوره عائقا أمام حرية اتخاذ القرار<sup>2</sup>؛
- 5- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على المنافسة؛
- 6- ضعف تكييف المنظومة المالية المحلية نظرا لقلّة الدعم المالي وقلّة التحفيزات الاستثمارية والشراكة<sup>3</sup>؛
- 7- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.

### ثالثا: مشاكل متعلقة بالعقار الصناعي

من بين المشاكل التي تواجهها المؤسسات ص و م في انجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي، حيث في الجزائر يعتبر أصبح من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات ص و م على وجه الخصوص، ويمكن حصر هذه المشاكل فيما يلي:<sup>4</sup>

- 1- طول مدة منح الاراضي المخصصة للاستثمار؛
- 2- الرفض الغير مبرر احيانا للطلبات؛
- 3- مشكلة عقود الملكية التي لا توال قائمة في كثير من جهات الوطن؛
- 4- نقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية لتعويض المالكين الأصليين للأراضي؛

<sup>1</sup> سعدان شبايكي، مرجع سابق، ص، ص، 190-191.

<sup>2</sup> شريف غياط، محمد بوقموم، مرجع سابق، ص، 137.

<sup>3</sup> نهلة بو البردعة، مرجع سابق، ص، 104.

<sup>4</sup> سلطاني محمد رشدي، مرجع سابق، ص، 101.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

وعلى الرغم من وجود أجهزة محلية قادرة على إيجاد حلول لهذا المشكل مثل لجنة تنشيط وتحديد وترقية الاستثمارات (CALPI) والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) التي تهتم بمسائل تنشيط الاستثمارات، فإن مسألة العقار الصناعي مازالت مطروحة نظرا ل:<sup>1</sup>

- عدم اتباع الأراضي لجهة ادارية واحدة، بالإضافة الى تعدد أنواع الاراضي فنجد أراضي خاصة، أراضي بلدية، أراضي دومين.....الخ؛
- نقص وغياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد طرق وكيفيات آجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها ومتابعة ذلك لاحقا.

كل هذه الاسباب جعلت من العقار الصناعي المشكل الاول والرئيسي الذي يقف أمام المؤسسات ص و م لكونه - وفي الدولة الجزائرية- يتميز بالانحرافات وغياب السياسات الخاصة به الأمر الذي جعل منه يدور حول حالة من التدهور في التهيئة والتسيير.

### رابعا: غياب التحفيزات الضريبية والجمركية

تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا هاما في تنمية وتوطين المؤسسات ص و م ومن ثم اسهامها في تحقيق السياسات التنموية، وغيابها يشكل خطرا على المؤسسات ص و م وبالتالي قلة المساهمة في النمو الاقتصادي.

### 1- التحفيزات الضريبية: ان الابعاء الضريبية التي تتحملها المؤسسات ص و م لا يساعد على العمل

الانتاجي بل تؤدي الى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي. وبالرغم من سياسة الاصلاح الجبائي التي وضعتها الحكومة الجزائرية والتي كان من أهدافها التخفيف من حدة الابعاء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا انه لا يزال يتسم بالعديد من التعقيدات وعدم الاستقرار مما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء في عمل الادارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الاعلام الآلي وعدم قدرة الادارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في تعاملها مع الغير.....الخ.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سعدان شبايكي، مرجع سابق، ص، ص، 189-190.

<sup>2</sup> نهلة بو البردعة، مرجع سابق، ص، 102.



## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

ان السياسة الضريبية المحددة من طرف الحكومة الجزائرية تجاه المؤسسات ص و م يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:<sup>1</sup>

- التشجيع على الاستثمار ومن ثم عدم معاملتها بمعدل ضريبي على أرباح الشركات مثلها مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية بل يجب أن ينخفض بحسب المنطقة وبحسب نوع المنتج؛
- التشجيع على التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما.

### 2- التعريف الجمركية: وكغيره يعد النظام الجمركي أحد العقبات التي تخلف مشاكل وصعوبات عديدة

للمؤسسات ص و م وذلك نتيجة الاجراءات المتخذة من طرف ادارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط المؤسسات ص و م وكذلك لبعده عن التطبيقات والأعراف الدولية التي تتماشى وتكيف القوانين والآليات الجمركية.

لذا يجب ان تتلاءم التعريف الجمركية للمؤسسات ص و م مع سياسة تهدف الى التكفل بها بشكل يجعلها سندا متميزا للحركة الاقتصادية.<sup>2</sup>

### خامسا: صعوبة الحصول على التكنولوجيا

من بين المشاكل الأخرى التي تواجه المؤسسات ص و م مشكل التكنولوجيا التي شانها شأن المورد البشري وذلك لقلّة مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى. وهو ما لا يجعل حصولها على التكنولوجيا أمراً صعب المنال، حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.<sup>3</sup>

### سادسا: ضعف التكوين والعمل المؤهل

ان عدم توافر فرص للتكوين والتدريب الجيد للموارد البشرية الجزائرية لإقامة المؤسسات ص و م، يجعلها تعاني من ضعف المستوى الفني للعمال والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة للقيام بعملية الانتاج. وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات ص و م في الجزائر، وهذا ينعكس سلبا على إنتاجية

<sup>1</sup> سعدان شبايكي، مرجع سابق، ص، 191.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 191.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، كساب أمينة، مرجع سابق، ص، 15.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

هذه المؤسسات. إضافة إلى نشوء مشاكل تسويقية، ناتجة عن نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين.<sup>1</sup>

### سابعاً: مشاكل أخرى

إضافة إلى العوائق السابقة الذكر هناك صعوبات أخرى تواجه المؤسسات ص و م في الجزائر منها:

- غياب الفضاءات الوسيطة كالبورصة وغرفة التجارة التي بدورها تعتبر الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، إذ تمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد الوطني وخلق الانسجام بين المصالح المختلفة، إلا أنها متواجدة ادارياً لكن عملها يكون محدود ميدانياً؛<sup>2</sup>
- الغياب التام للمعلومة الاقتصادية التي تساهم في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي للمؤسسات ص و م وتحسين استعمال الطاقة الانتاجية؛<sup>3</sup>
- غياب ثقافة المؤسسة الأمر الذي من شأنه أن يساعد على دخول المؤسسات ص و م الجزائرية في المنافسة الأجنبية، وهذا مرتبط بطبيعة الحال بالمستوى التكنولوجي والعلمي الذي تستخدمه هاته المؤسسات في مختلف أنشطتها، فالملاحظ أن نصيب المؤسسات ص و م في هذا المجال ضعيف جداً بالكاد يذكر الأمر الذي يستوجب تنظيم دخول الفكر المؤسسي لهذه المؤسسات بصورة أو بأخرى؛<sup>4</sup>
- عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة، الأمر الذي يجعل من المناخ أحد محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة؛
- صعوبة تسويق منتجات المؤسسات ص و م خاصة في ظل المنافسة الغير شريفة والمفروضة من قبل الاقتصاد الموازي (وهو الطابع الذي يميز محيط المؤسسات ص و م الجزائرية في الوقت الراهن) كما ان وظيفة التسويق تحتاج لأموال ضخمة لا تقوى المؤسسات ص و م على توفيرها؛
- قلة الاعتماد على مكاتب الاستشارات والدراسات في اختيار المشاريع ودراسة جدواها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> جمال بلخباط، مرجع سابق، ص، 637.

<sup>2</sup> سلطاني محمد رشدي، مرجع سابق، ص، 102.

<sup>3</sup> سعدان شبايكي، مرجع سابق، ص، 192.

<sup>4</sup> شريف غياط، محمد بوقوم، مرجع سابق، ص، 139.

<sup>5</sup> جمال بلخباط، مرجع سابق، ص، 637.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل تنمية المؤسسات ص و م في الجزائر

ان نجاح السياسة الوطنية للاستثمار في مجال المؤسسات ص و م أمر مرتبط بديناميكية إنشاء هذه المؤسسات داخل الدولة الجزائرية، اضافة الى مدى ثقة أصحابها في المناخ الاستثماري المتوفر لديهم، كل هذا يعمل على التقليل من ما تعاني منه المؤسسات ص و م في الجزائر من صعوبات وعوائق تمنعها من النمو والتطور، فلا بد من وجود حلول وأساليب تساهم في التقليل من حدة هذه الصعوبات والتي سنعرضها من خلال هذا المطلب.

ولعل من أهم هذه الحلول ما يلي:<sup>1</sup>

- ايجاد آلية دعم خاصة للمؤسسات ص و م في مجال التسويق لمنتجاتها وذلك بمنحها حوافز تتمثل في الاعفاءات الضريبية وتسهيلات للحصول على القروض والأراضي اللازمة لإقامة مشاريع عليها، وتوفير مناخ استثماري ملائم للمؤسسات التي تنشط في المناطق النائية؛
- لابد من اقامة عمل جواربي مع المؤسسات ص و م بغية ادماجها في الفضاءات التي تمثلها بورصات المناولة والشراكة الفعالة في برامجها العلمية؛
- تفعيل دور الدولة والحكومة في الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م والعمل على خلق بيئة متكاملة تضمن للمؤسسات ص و م الانتشار والتوسع، اضافة الى الغاء التحيز من طرف الدولة للمؤسسات الكبيرة الحجم؛
- العمل على تطوير الاتفاقيات التجارية الخارجية وتجديدها قدر الامكان الامر الذي يلبي حاجات المؤسسات ص و م، ودعم الأسعار المحلية ومحاولة ايجاد استراتيجيات رسمية من شأنها ترقية المؤسسات ص و م في مجال البحث عن أسواق وزبائن جدد؛<sup>2</sup>
- تعزيز قدرة المؤسسات ص و م الجزائرية عن طريق مختلف آليات الدعم والحماية والتشجيع، واعادة النظر في طرق تمويلها من خلال تسهيل الاجراءات المعتمدة من طرف هذه الهيئات؛
- انشاء منظومة للمعلومات والاحصائيات ذات مصداقية تمكن من عملية التخطيط لنمو هذه المؤسسات في اطار سياسة تعمل على تشجيعها؛

<sup>1</sup> سعدان شبايكي، مرجع سابق، ص، 188.

<sup>2</sup> نبيل جواد، مرجع سابق، ص، 105.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

- وضع خريطة عمل من شأنها الكشف على الفرص الحقيقية والقطاعات الواعدة المحلية المتوفرة والامتيازات والمؤشرات الأساسية حول مستويات التنمية المحلية الكفيلة بخلق وتوطين هذه المؤسسات.<sup>1</sup>
- تأهيل العنصر البشري وتنمية المعرفة التقنية التسييرية التي من شأنها أن تدعم المنتج الوطني ومواجهة التحديات المفروضة سيما ما يخص التبادل الدولي الحر؛<sup>2</sup>
- تعزيز التعاون مع المجموعات الدولية المهمة بمجال المؤسسات ص و م؛
- وضع دليل يحتوي على الاجراءات القياسية للتشغيل بالنسبة لهذه المؤسسات وتحديثه بشكل دوري؛<sup>3</sup>
- التفكير حول الدور الاجتماعي للقطاع الخاص؛
- ادراج الاهتمامات البيئية في القطاع.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سعدان شبايكي، مرجع سابق، ص، 193.

<sup>2</sup> السعيد بريش، محيط المؤسسات ص و م ومناخ الاعمال (تشخيص الواقع، تحديات وآفاق المستقبل)، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية حول: المقابلة والابداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، دون ذكر التاريخ، ص، 18.

<sup>3</sup> ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص، 367.

<sup>4</sup> محمد الصالح زويطة، مرجع سابق، ص، 124.

## الفصل الثالث: واقع المؤسسات ص و م في ظل المناخ الاستثماري في الجزائر

### خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم اعطاء نظرة عامة حول المناخ الاستثماري الذي وفرته الجزائر لقطاع المؤسسات ص و م، وذلك من خلال الاحاطة بجميع الجوانب التي تتفاعل معها هذه المؤسسات سواء المحيط السياسي والذي شهد اصلاحات عديدة وانتخابات ساعدت على تجديد النظام الجزائري وتفعيل حركة الجبهات، وفي نفس الاطار عملت الجزائر على اصدار قوانين وأوامر ومراسيم من شأنها أن تسهل وتطور وتزيد من عمليات الاستثمار، اذ منحت الفرصة لقطاع المؤسسات ص و م بفتح مشاريع استثمارية جمة تمس كل القطاعات وفي مختلف جهات الوطن، مما دفع بالحكومة الجزائرية في التفكير في خلق بيئة اقتصادية ملائمة تساعد على نجاح هذه المشاريع ويتجسد ذلك في الدعم المالي والفني والتقني الذي حظيت به المؤسسات ص و م في السنوات الأخيرة من خلال البرامج والهيكل التمويلية والاستراتيجيات التي عملت على توفير كل ما تحتاجه هذه المؤسسات بغية زيادة انتشارها وتوسعها محليا ومن ثم مساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة على الصعيد الدولي (تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية).

ان نجاح تجربة المؤسسات ص و م في الجزائر جعلت منها دولة ذات اقتصاد متطور مقارنة بالدول المجاورة، وهذا ما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اذ نجد الجزائر تحتل المراتب الأولى في الحصيلة السنوية التي تقدمها هذه المؤسسة، وهذا نتيجة اهتمام الجزائر بتوفير مناخ استثماري جيد.

ورغم كل هذه المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية الا أن قطاع المؤسسات ص و م لم يخلو من النقائص والعراقيل التي تقلل من فعاليته، والتي نجد من أبرزها غياب التكنولوجيا الحديثة والتمويل الطويل الأجل اضافة الى عدم مصداقية المعلومات الخاصة بكل مؤسسة ص و م.....الخ.

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز مدى أهمية المناخ الاستثماري، وإيضاح الدور الذي يلعبه في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق بالتفصيل الى مقومات هذا المناخ في الجزائر والتي من أبرزها المحيط القانوني الذي يعمل على تنظيم وتطوير سيرورة عمل هذه المؤسسات بالإضافة الى المحيط الاقتصادي والذي يعتبر العنصر الفعال في اطار دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرف هذا القطاع نقلة نوعية كبيرة في السنوات العشر الأخيرة من خلال ما وفرته له الدولة الجزائرية من برامج وهيئات دعم جعلت منه يساهم بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية.

### ❖ اختبار فرضيات البحث:

- يشمل المناخ الاستثماري كل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والقانونية والتنظيمات الإدارية، السائدة في بلد ما والتي تؤثر سلبا أو ايجابا على نجاح المشاريع الاستثمارية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ان وضع تعريف شامل وواضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى أمرا صعبا ومعقدا، حيث نجد عدة عوامل تعيق تحديد الدول لهذا التعريف كالعوامل الاقتصادية، التقنية والسياسية، حيث تتغير هذه الأخيرة بتغير الوضع الذي تسوده كل دولة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فتكتسي هذه المؤسسات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول سواء النامية أو المتقدمة، نظرا للخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة والمتمثلة في سهولة تأسيسها ومرونتها الكبيرة في التكيف مع مختلف الظروف وارتباط الجانب الاقتصادي فيها بالجانب الاجتماعي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- عرف المناخ الاستثماري في الجزائر تحسنا ملحوظا منذ تبني الجزائر سياسة الاقتصاد المنفتح، حيث عرفت المنظومة القانونية صدور قوانين جمة تساعد على تطوير الاستثمار المحلي والأجنبي ومنح امتيازات واعفاءات مختلفة تتخللها انشاء هيئات تساعد على ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأمر الذي أثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث شهدت نمو متزايدا حسب ما أقرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اذ صنفت الجزائر ضمن الدول ذات المناخ الاستثماري الجيد والمحفز، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورات عظيمة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث كانت تتميز بنموها البطيء بعد الاستقلال مباشرة نظرا لتبني الجزائر للنظام الاشتراكي وقتها، وبالتالي خضوعها لسيطرة القطاع العام، ومع بداية الاصلاحات التي شهدتها الاقتصاد

الجزائري منذ فترة الثمانينيات وبعد فترة التسعينيات واثرت تشجيع الاستثمار الخاص من طرف الحكومة وإقامة العديد من البرامج والهيئات وإصدار العديد من القوانين، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تستحوذ تقريبا على نسبة 9,99% من هذه المؤسسات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة؛

- ساعدت الهياكل والبرامج المنجزة من طرف الدولة الجزائرية على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي كان من أهمها صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهماتهم في خلق مناصب الشغل، القيمة المضافة والنتائج الداخلي؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة؛
- ان جملة الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقتصرة على البيئة التي تنشط فيها، اذ جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحلول للعديد منها، كإعطاء تعريف محدد لها وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها، كما ساهمت السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في تحسين المحيط الاقتصادي والقانوني لهذا القطاع. رغم كل هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية فمزال هناك نقص واضح في اثبات صحة هذه الفرضية.

### ❖ نتائج البحث:

- اثر دراستنا لهذا البحث تم التوصل للنتائج التالية:
- ان حث وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي على دخول بلد يستدعي كسب ثقتهما من خلال التصدي للعراقيل التي تحول دون اقامتهما على الاستقرار فيه سواء تعلق الأمر بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية واصلاح السياسة الاقتصادية والتعريف بالفرص الاستثمارية الممكن القيام بها والامتيازات الممنوحة لها؛
- نظرا لاهتمام الجزائر بالمناخ الاستثماري بصفة كبيرة في العشرة الأخيرة جعلها تتوسع في مجالات استثماراتها بصورة لا بأس بها على المستوى المحلي والوطني والدولي؛
- ان التحسن الواضح الذي عرفته مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر: انخفاض نسبة التضخم، وجود فوائض في الميزان التجاري، ارتفاع معدلات الناتج الداخلي الخام وغيرها، ماهي الا دلالة على تحسن وتطور المناخ الاستثماري ونجاح السياسات والبرامج المتبناة؛

- هناك اختلاف واضح في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الدول، وهذا راجع للبيئة التي استطاعت أن توفرها كل دولة لهذا القطاع، حيث نجد أن هناك دول عديدة يبقى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها يتسم بالمحدودية؛
- التزايد الواضح في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جعلها تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مجال التشغيل، ولاسيما أن دور الحكومة قد تقلص في التوظيف؛
- التوزيع الغير عادل في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر التراب الوطني؛
- يبقى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهانا أمام القائمين على السياسة الاقتصادية حيث يمكنه أن يحرك النمو الاقتصادي لما تتميز به من مواصفات، مما يدعو إلى الاهتمام بالبيئة الاقتصادية على وجه الخصوص وإصلاحها بشكل يضمن انسياب المعلومات الاقتصادية لضمان الشفافية، وتوفير المناخ الملائم للتنشيط المنافسة؛
- ان نجاح الهياكل والبرامج التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على الصعيد المحلي كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو على الصعيد الدولي كبرامج التأهيل مثلا تبقى مرهونة بزيادة انفتاح الجزائر لفكرة تطوير وترقية هذا القطاع وخضوعها للمنافسة العالمية، ومقارنة النتائج المتحصل عليها بما تقدمه نفس المؤسسات في الدول الأخرى؛
- رغم الدعم المقدم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة الا انها لازالت تنشط في محيط يضع أمامها الكثير من العراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في التنمية: صعوبة الحصول على العقار، بطء الاجراءات الادارية وتعقيدها، صعوبة الحصول على التمويل، الصعوبات التسويقية؛
- هناك جهود مبذولة من طرف الدولة الجزائرية لإيجاد الحلول المناسبة من خلال تعزيز الاتفاقيات الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبرامج التأهيل، وانتهاج سياسات تمنح هذه المؤسسات الحرية في المشاركة في عمليات البورصة.



### ❖ التوصيات والاقتراحات:

لتفعيل دور المناخ الاستثماري في زيادة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر نقتراح التوصيات التالية:

- مقارنة المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تقديم دراسة تخص كل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية مع نظيرتها في البلدان الأخرى، هذا تقاديا للعراقيل التي قد تقف أمام نجاح المشاريع الاستثمارية؛
- التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية والتي تعتبر العنصر القائم على تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التجاوب مع المحيط الداخلي والخارجي من خلال تحسين نوعية التعليم والتدريب والعمل على تطوير المهارات والخبرات....؛
- تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري وبالتالي تحسين تنافسية مناخه الاستثماري؛
- محاولة تفعيل كل عناصر المناخ الاستثماري بالشكل الذي يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجاوب معه في مختلف الظروف؛
- حل مشاكل العقار الذي يعيق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة كبيرة؛
- زيادة تفعيل آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من قبل الحكومة، وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الآليات السابقة، وهذا للرفع من مستوى معدلات التنمية الاقتصادية؛
- تكوين اطر ذات كفاءات عالية وتقنيين مختصين في ادارة وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لافتقار العديد من الشباب على وجه الخصوص للخبرة التنظيمية، لأن نقص العمالة المدربة والمؤهلة يعتبر من أهم المعوقات التي توجه المؤسسات؛
- اقامة هيئة مختصة برقابة وضمان صحة وشفافية المعلومات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتقادي غياب المعلومة الصحيحة؛
- اقامة اتفاقيات شراكة مع دول عربية وأجنبية من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اضافة الى الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال؛
- تنشيط وتفعيل البورصة ومن ثم محاولة ادراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر ولو بالشكل البسيط.

### ❖ آفاق البحث:

- انطلاقاً من هذه الدراسة يمكن وضع بعض النقاط التي قد تكون مواضيع بحث في هذا المجال:
- تأثير أحد هياكل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين المناخ الاستثماري؛
  - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الاستثمار؛
  - تحليل المحيط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية واحدة من ولايات التراب الوطني وربطه بإشكالية التنمية المحلية؛
  - مدى تكيف واستجابة الإطار التشريعي والتنظيمي لمتطلبات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ونخلص في الأخير للقول بأننا تطرقنا لإحدى المواضيع الهامة والتي لا تزال الدراسات حولها تتميز بالقلّة، وهذه ماهي الا مرحلة أولى من البحث تليها مراحل أخرى تكون مكملة لجوانب أخرى في الموضوع.
- ونرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في انجاز هذا البحث على العرف المتفق عليه ووفقاً لقواعد منهجية البحث العلمي، والله ولي التوفيق.

#### ❖ الكتب:

- 1- أبو قحف عبد السلام، سياسات الأعمال (المفهوم والأهمية النسبية ونطاق الدراسة)، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1992.
- 2- أحمد عبد الرحمان يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلة تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1996.
- 3- أرضيد عبد المعطي رضا، حسين علي خريوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الاردن، 1999.
- 4- آل شيب دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
- 5- بشارات هيا جميل، التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات ص و م، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 6- بن الساسي الياس، قريشي يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006.
- 7- بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 8- جواد نبيل، ادارة وتنمية المؤسسات ص و م، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.
- 9- حردان طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1997.
- 10- خبابة عبد الله، المؤسسات ص و م آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2013.
- 11- خوني رابع، حساني رقية، المؤسسات ص و م ومشكلات تمويلها، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- 12- السالوس طارق محمود عبد السلام، حاضنات الأعمال، دار النهضة العربية، دون ذكر بلد النشر، 2005.
- 13- سلام عماد صالح، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، بدون ذكر دار النشر، ابو ظبي، 2002.

- 14- الشمري ناظم محمد نوري، طاهر فاضل البياتي، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- 15- الشمري ناظم محمد نوري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 1999.
- 16- شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، أطلس للنشر، الجزائر، 1993.
- 17- شموط مروان، كنجو عبدو كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، 2008.
- 18- صبح محمود، التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، مصر، 2000.
- 19- صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006.
- 20- عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 21- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 22- عبدالله عبد الكريم عبدالله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 23- عبده فتحي السيد، أحمد سيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
- 24- العبيدي فاضل محمد، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 25- عجة الجبالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار (الأنشطة العادية وقطاع المحروقات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.
- 26- عطية ماجد، ادارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
- 27- علوان قاسم نايف، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2012.
- 28- عمر أيمن علي، ادارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

- 29- عنبه هالة محمد لبيب، ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2004.
- 30- قادري الأزهر، مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- 31- لطفي علي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2009.
- 32- ماهر حسن المحروق، المقابلة ايهاب، المشروعات ص و م أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت ص و م، عمان، الأردن، 2006.
- 33- مخيمر عبد العزيز جميل، عبد الحليم احمد عبد الفتاح، دور المؤسسات ص و م في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.
- 34- النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991.
- 35- مياسي إكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ودار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 36- النجار فايز جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، الريادة وادارة الاعمال الصغيرة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 37- هيكل محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 38- يوسف توفيق عبد الرحيم، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

### ❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1- أحمد سليمة غدير، تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات ص و م، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.
- 2- بابا عبد القادر، سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004.

- 3- بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهماتها في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، نوفمبر 2005.
- 4- برني ميلود، دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008.
- 5- بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، (غير منشورة)، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011.
- 6- بن قطاف احمد، أهمية حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2006-2007.
- 7- بو البردعة نهلة، الاطار القانوني لدعم المؤسسات ص و م في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، (غير منشورة)، قسم القانون العام فرع التنظيم الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.
- 8- خوني رايح، ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات ص و م في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002-2003.
- 9- دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، رسالة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2005.
- 10- زويطة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
- 11- سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات ص و م بالجزائر واقعه وأهميته وشروطه، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2005-2006.

- 12- الطيف عبد الكريم، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الاصلاحات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 13- عثمانية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات ص و م، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001.
- 14- علي حليلة الحاج، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الادارة المالية، (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.
- 15- عمران عبد الحكيم، استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات ص و م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2006-2007.
- 16- غقال إلياس، تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009.
- 17- قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، جانفي 2005.
- 18- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
- 19- لولاشي ليلي، التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004-2005.
- 20- منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 21- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

22- نصر لؤي فتحي محمد، دور (هيئة تشجيع الاستثمار) في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

### ❖ الدورات التدريبية والملتقيات العلمية:

1- أحمد شرف الدين، المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، مجموعة أعمال ندوة الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995.

2- ادريس مجيد هلال، عارف معن ثابت، دور الحاضنات الانتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.

3- براهيم حياة، جعيج نبيلة، مساهمة المؤسسات ص و م في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

4- برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات ص و م في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 افريل 2006.

5- بروش زين الدين، عطوي عبد القادر، التجديد التكنولوجي للمؤسسات ص و م و دوره في بناء اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول: تأثير الانكسار الرقمي (شمال جنوب) على تسيير المؤسسات ص و م (المهن، المعالجة من الباطن، الإخراج الكلي)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، بدون ذكر التاريخ.

6- بربيش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات ص و م في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.

7- بربيش السعيد، محيط المؤسسات ص و م ومناخ الاعمال (تشخيص الواقع، تحديات وآفاق المستقبل)، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية حول: المقابلة والابداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، دون ذكر التاريخ.



- 8- بلخباط جمال، متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 9- بلعزوز بن علي، اليفي محمد، إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل 2، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 10- بن عنتر عبد الرحمان، عليان ندير، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 11- بوخاوة إسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات ص و م، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 ماي 2003.
- 12- بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر (متطلبات التكيف وآليات التأهيل)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006.
- 13- تيمايوي عبد المجيد، بن نوي مصطفى، دور المؤسسات ص و م في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل ص و م ف الدول العربية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 17-18 أبريل 2006.
- 14- حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوطن العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 1998.
- 15- خليفي عيسى، منصور كمال، مقومات التميز في أداء المؤسسات ص و م، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 16- خليل عبد الرزاق، نقموش عادل، دور الصناعات ص و م في تحقيق التنمية الاقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

- 17- دراجي عيسى، عدوكة لخضر، الدور الاقتصادي للمؤسسات ص و م في التنمية الشاملة، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات ص و م في التنمية المستدامة (واقع وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012.
- 18- راتول محمد، بن داودية وهيبية، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات ص و م، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 19- رحيم حسين، تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات ص و م ودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 ماي 2003.
- 20- رقية سليمة، تجربة بعض الدول العربية في الصناعات ص و م، متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 21- رقية سليمة، تجربة بعض الدول العربية في الصناعات ص و م، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 22- روايح عبد الباقي، طالبي خالد، القرض الايجاري كبديل تمويلي للمؤسسات ص و م، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات ص و م والتنمية المستدامة (واقع وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012.
- 23- زعباط عبد الحميد، تحسين مناخ الاستثمار الخاص (حالة الجزائر)، الملتقى الوطني حول: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي ببيشار.
- 24- سحنون سمير، بونوة شعيب، المؤسسات ص و م ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 25- شوق فوزي، دراسة تحليلية لواقع المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات ص و م والتنمية المستدامة (واقع وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2012.

- 26- شيبى عبد الرحيم، شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر (دراسة تطبيقية)، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية (تقييم واستشراف)، بيروت، لبنان، يومي 23-25 مارس 2009.
- 27- صالحى صالح، أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات ص و م في الوطن العربي (الاشكالات وآفاق التنمية)، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، من 18 الى 22 جانفي 2004.
- 28- صالحى صالح، أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري، ندوة حول: المشروعات ص و م في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 18-22 يناير 2004.
- 29- ضحاك نجية، المؤسسات ص و م بين الأمس واليوم آفاق تجربة الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلى، الشلف، 17-18 أبريل 2006.
- 30- قدي عبد المجيد، كساب أمينة، المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات ص و م في الجزائر، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، الجزائر، 18-19 أبريل 2012.
- 31- قدي عبد المجيد، المؤسسات ص و م والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص و م ودورها في التنمية، جامعة الاغواط، الجزائر، 08-09 افريل 2002.
- 32- كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلى، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل، 2006.
- 33- كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلى، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
- 34- مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات ص و م، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلى، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.

35- ناصر سليمان، حسن عواطف، تمويل المؤسسات ص و م بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.

36- النور جاسر عبد الرزاق، المنشآت الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.

37- الوادي محمود حسين، سمحان حسين محمد، المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.

38- يعقوبي محمد، مكانة واقع المؤسسات ص و م في الدول العربية (عرض بعض التجارب)، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.

### ❖ المجالات والدوريات:

1- بن عنتر عبد الرحمان، الدعائم الأساسية للارتقاء بالمؤسسات ص و م ومقومات نجاحها، مجلة العلوم الانسانية، العدد 18، جامعة بسكرة، 2010.

2- بوسميين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

3- التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، الكويت، 1993.

4- التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، الكويت، 2006.

5- التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، الكويت 2007.

6- التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، الكويت، 2008.

- 7- التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، الكويت، 2009.
- 8- التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، الكويت، 2011.
- 9- تومي ميلود، متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2009.
- 10- شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات ص و م في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 11، ماي 2007.
- 11- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و ص و م في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004.
- 12- غياط شريف، بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات ص و م ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 24، العدد الأول، 2008.
- 13- ملحق التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية)، الكويت، 2010.
- 14- نشرية المركز الوطني لوثائق الصحافة والاعلام، الصناعات الجزائرية (رهانات وآفاق)، وزارة الاتصال، مارس 2011.
- 15- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 10، الجزائر، 2006.
- 16- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 12، الجزائر، 2007.
- 17- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 14، الجزائر، 2008.
- 18- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 18، الجزائر، 2010.
- 19- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، رقم 20، الجزائر، 2011.

- 1- اعلان رقم 01/م د/12 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1433 الموافق لـ 15 ماي 2012، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 32.
- 2- الجريدة الرسمية المادة 18 من الأمر 03/01، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47.
- 3- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي المؤرخ في 11 أكتوبر 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 64.
- 4- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض المؤسسات ص و م وتحديد قانونه الأساسي، العدد 74.
- 5- الجريدة الرسمية، قانون 90-10، المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، العدد 16.
- 6- المادة 07 فقرة 01 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 05 اكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.
- 7- المادة 07 من القانون رقم 06-08 المؤرخ في 19 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47.
- 8- المادة 11 من القانون رقم 06-08 المؤرخ في 19 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47.
- 9- المادة رقم 03، المادة رقم 04 من المادة رقم 03، المادة رقم 04 من المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ 05 اكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

- 1- Ammar Selami, Petite Moyenne Industrie Et Développement Economique, Entreprise Nationale Du Livre, Alger,1985.
- 2- LEFEBURE BLED.F.financement des entreprises edition, PARIS ,1992.
- 3- Assala Khalil, PME en Algérie (de la création a la mondialisation), 8 éme congrés international francophone en (enterpreneuriat et PME), hantécole de gestion (HEG) fridourg suisse, le 26-28 october 2006.
- 4- Mise a niveau PME création d'entreprise, BULLETIN DE VEILLE DE LA PME, N°2, 15-03-2012.